بحث بعنوان

إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي

Ethical Risk Management in the Digital Professional Practice of School Social Workers

إعداد

د/ هبه أحمد رشاد محمد

مدرس بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

Har01@fayoum.edu.eg

مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الفيوم
https://jfss.journals.ekb.eg
Email: journalssw@fayoum.edu.eg
online ISSN: 2682 - 2679 print ISSN : 2682-2660 Arcif:Q2
تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥/٧/٤ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٥/٧/٢٦ تاريخ النشر٢٠٢٥/٧/٢٩
Doi 10.21608/jfss.2025.445046
Url https://jfss.journals.ekb.eg/article_445046.html

ملخص البحث: هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد طبيعة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي، وتحديد ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين لإدارة تلك المخاطر، وتحديد احتياجاتهم المهنية (المعرفية– المهارية– القيمية) اللازمة لتعزيز قدرتهم على إدارتها، الى جانب دراسة طبيعة الفروق بين بعض المتغيرات الشخصية (النوع، السن، المؤهل، الخبرة، المرحلة التعليمية) وأبعاد استمارة القياس، وصولًا إلى آليات إجرائية مقترحة لتعزيز كفاءتهم في هذا المجال، وقد انتمت الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية، واعتمدت على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي، وأظهرت النتائج ارتفاع مستوى إدراك الأخصائيين بالمجال المدرسي للمخاطر الأخلاقية الرقمية، وجاء في مقدمتها: مخاطر سوء السلوك الأخلاقي، تليها مخاطر القرارات الأخلاقية غير المدروسة، ثم الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة. كما اتضح أن ممارسات إدارة هذه المخاطر جاءت مرتفعة، وتصدّرتها ممارسات اتخاذ القرار الأخلاقي، تليها التعامل مع الأخطاء، ثم الوقاية من السلوكيات غير الأخلاقية. كذلك كشفت النتائج عن ارتفاع واضح في الاحتياجات المهنية، خاصة المعرفية، ثم المهارية، فالقيمية. وأظهرت الدراسة وجود فروق دالة إحصائيًا في بعض أبعاد الدراسة وفقًا للنوع، والسن، والمؤهل، والمرحلة التعليمية، بينما لم تظهر فروق مرتبطة بسنوات الخبرة أو الدرجة الكلية لكل محور. وقد انتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أبرزها: تصميم وتنفيذ برامج تدريبية تخصصية للأخصائيين بالمجال المدرسي حول أخلاقيات الممارسة الرقمية، إدماج أخلاقيات الممارسة الرقمية ومهارات إدارتها ضمن مقررات الإعداد الجامعي والتدريب الميداني لطلاب الخدمة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: (إدارة المخاطر الأخلاقية– الممارسة المهنية الرقمية– الأخصائي الاجتماعي– المجال المدرسي).

Abstract: The current study aimed to identify the nature of ethical risks associated with digital Professional Practice of School Social Workers, determine social workers' practices for managing these risks, and identify their professional needs (cognitive, skill-based, and value-based) necessary to enhance their ability to manage them. Additionally, the study examined the nature of the differences related to certain personal variables (gender, age, qualification, experience, educational stage) and the dimensions of the measurement instrument, leading to proposed procedural mechanisms to enhance their competency in this field. The study belonged to the category of descriptive studies and relied on the descriptive approach using the social survey method. The results showed a high level of awareness among school social workers regarding digital ethical risks, with the following ranking: Ethical Misconduct, followed by Ill-considered Ethical Decisions, then Unintentional Ethical Mistakes**.** It was also evident that risk management practices were high, led by ethical decision-making practices, followed by mistake handling, then prevention of unethical behaviors. The results also revealed a clear increase in professional needs, particularly cognitive, then skill-based, then value-based needs. The study showed statistically significant differences in some study dimensions according to gender, age, qualification, and educational level, while no differences were found related to years of experience or the total score for each dimension. The study concluded with several recommendations, most notably: designing and implementing specialized training programs for school social workers on digital practice ethics, and integrating digital practice ethics and risk management skills into university preparation curricula and field training for social work students.

Keywords: **(** Ethical Risk Management - Digital Professional Practice - Social Worker - school field).

أولًا: مشكلة الدراسة وأهميتها:

تشهد البيئات المهنية المعاصرة تحولات جذرية بفعل التطورات الرقمية المتسارعة، التي فرضت على المؤسسات والممارسين تحديات متزايدة في إدارة أنشطتهم المهنية. وتُعد مهنة الخدمة الاجتماعية من أبرز المهن التي تأثرت بهذه التحولات، إذ فرضت البيئة الرقمية واقعاً جديداً يُعرف بالخدمة الاجتماعية الرقمية. والتي تعني تقديم الخدمات أو تسهيلها أو تيسيرها باستخدام وسيلة إلكترونية أو تقنية أو رقمية، والتي تستلزم امتلاك مهارات التعامل مع التقنية بالإضافة إلى المعرفة النظرية التي يتم تحصيلها من خلال الدراسة الجامعية، وذلك بهدف تحسين الخدمات المقدمة لعملاء الخدمة الاجتماعية (العبدالكريم، ٢٠١٧، ١٧).

وقد ساهمت الثورة الرقمية، وما رافقها من تداعيات جائحة كوفيد-١٩، في تسريع الانتقال من الأساليب التقليدية إلى تقديم الخدمات عبر المنصات والتقنيات الرقمية. وأكدت ذلك دراسة مولالا ومبايا (Molala & Mbaya, 2023) أن جائحة كوفيد-١٩ عجّلت من وتيرة التحول الرقمي، واضطر الأخصائيين الاجتماعيين إلى استخدام وسائل متعددة مثل وسائل التواصل الاجتماعي، وزووم، والبريد الإلكتروني، وسكايب، ويوتيوب لتقديم خدماتهم، مما جعل الممارسة الرقمية واقعًا دائمًا لا خيارًا إضافيًا.

وعلى الرغم من الإيجابيات التي رافقت استخدام تقنيات الخدمة الاجتماعية الرقمية، إلا أن هذه الممارسات واجهت انتقادات متعلقة بالعقبات التقنية، وأخرى تتعلق بإشكاليات الممارسة المهنية (العبدالكريم، ٢٠١٧، ٢١). وهو ما أكدته دراسة شتاينر (Steiner, 2020) أن الرقمنة في مجالات الممارسة المختلفة تفتح إمكانات جديدة، لكنها تطرح في الوقت ذاته تحديات ومخاطر متعددة، في ظل غياب معالجة متعمقة من قبل المبادئ الأخلاقية والمناهج النظرية التقليدية للخدمة الاجتماعية لمقتضيات العصر الرقمي.

وفي ضوء هذه التطورات، أشار ريمر (Reamer, 2013a) إلى أن إدخال الخدمات الرقمية في الخدمة الاجتماعية أدّى إلى نشوء مجموعة واسعة من التحديات الأخلاقية وما ترتب عليها من تحديات إدارة المخاطر ذات الصلة. مؤكدًا أن التكنولوجيا الرقمية والإنترنت ووسائط الاتصال قد غيّرت جذريًا من طبيعة الممارسة المهنية. حيث أصبح بإمكان الأخصائيين تقديم خدماتهم عبر وسائل متعددة مثل: الإرشاد الإلكتروني، والهاتف، والفيديو، والعلاج السيبراني، والتدخلات الذاتية عبر الويب، والتواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني، والرسائل النصية (Reamer, 2013a, p. 163).

كما أوضح ريمر (Reamer, 2013c) أن هذه التقنيات المستحدثة قد مثّلت تحديًا حقيقيًا للرؤى التقليدية حول طبيعة العلاقة المهنية والمفاهيم الأخلاقية الأساسية في الخدمة الاجتماعية. داعيًا إلى ضرورة إعادة النظر في المفاهيم الأخلاقية التقليدية، واستكشاف انعكاساتها على المعايير المهنية في ظل العلاقة الجديدة بين الممارس والعميل داخل البيئة الرقمية. وهو ما أكدته أيضًا دراسة مشنا وآخرون (Mishna, et al., 2012) التي أوضحت أن التواصل الرقمي غيّر العلاقات المهنية بشكل جذري، ونتج عنه معضلات جديدة مثل ضبابية العلاقة المهنية، والمناطق الرمادية أخلاقيًا، وحدود العلاقة المهنية القابلة للاختراق.

وامتدادًا لهذا التوجه، استعرض ريمر (Reamer, 2019b) عددًا من التحديات الأخلاقية المستجدة المرتبطة بطمس الحدود التقليدية بين الحياة الشخصية والمهنية نتيجة استخدام الوسائط الرقمية، مما قد يؤدي إلى نشوء علاقات مزدوجة غير مقصودة ويسبب ارتباكًا أخلاقيًا في العلاقة المهنية، ولذلك دعا إلى ضرورة التزام الأخصائيين بالمعايير الأخلاقية المستحدثة التي وضعتها جهات مثل NASW وASWB، والتي تُنظم استخدام الوسائط الإلكترونية وتُحدد أطرًا واضحة للتفاعل المهني الرقمي، بما يضمن حماية العملاء والحفاظ

على مصداقية العلاقة المهنية. من جهة أخرى، حذرت دراسة لوبيز وآخرون (López, ٢٠٢٣) من "الجانب المظلم" للممارسة الرقمية، مشيرة إلى ثلاث قضايا رئيسية: عدم تكافؤ فرص الوصول إلى التكنولوجيا والمهارات الرقمية؛ نزع الطابع الإنساني عن العلاقة المهنية نتيجة المجهولية التي تفرضها التكنولوجيا؛ فضلًا عن هشاشة حماية البيانات الحساسة المتداولة عبر الأدوات الرقمية، مما يعرض المعلومات للتسريبات أو الاستغلال الاحتيالي(López-Peláez, Erro-Garcés, & Pérez García, 2023, p. 77) .

وتكمن خطورة هذه التحديات في إمكانية تحولها إلى مخاطر فعلية تتطلب من الأخصائيين الاجتماعيين امتلاك قدرات متقدمة في إدارة المخاطر تشمل: القدرة على إدراك التهديدات الأخلاقية المتعددة، وتحليل تفاعلاتها وتأثيراتها المحتملة، واتخاذ قرارات شاملة تراعي أبعاد هذه التحديات، مع الاستعداد لمواجهة التبعات المترتبة على تجاهل أي من هذه الجوانب. ولذلك شددت دراسة رودريغوز وآخرون (Rodríguez et al., 2024) على ضرورة تبني مبادئ أخلاقية واضحة ومعايير تنظيمية تضبط الممارسة الرقمية، مع التأكيد على حماية البيانات الشخصية وضرورة وجود أطر قانونية ملزمة تُنظم ممارسة الخدمة الاجتماعية الرقمية.

ومن بين مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الرقمية التي تتجلى فيها هذه التحديات بشكل واضح، يبرز المجال المدرسي باعتباره من أكثر المجالات تأثرًا بهذه التحولات. ويعود ذلك إلى أن الخدمة الاجتماعية المدرسية تُعد من أقدم وأكثر مجالات الممارسة انتشارًا، نظرًا لارتباطها بفئات عمرية حساسة كالأطفال والمراهقين، فهي من المجالات الرئيسية في مهنة الجدمة الاجتماعية، بل من المجالات الرائدة من حيث بدايات الممارسة المهنية، والأكثر انتشارًا في مختلف المناطق، حيث توجد المدارس بمختلف أنواعها ودرجاتها ومستوياتها في مختلف المحافظات والمناطق (أبو النصر، ٢٠١٧، ٩٥). ويُبرز هذا الانتشار الدور المحوري الذي تضطلع به الخدمة الاجتماعية المدرسية، إذ تُعني بمساعدة المدرسة على النهوض بوظيفتها الاجتماعية وتدعيم علاقاتها بالمجتمع ومؤسساته، بغرض الوصول بتلاميذها إلى النمو الاجتماعي المرغوب، والقدرة على التعامل مع معطيات الحياة ومسايرة تغيراتها المختلفة (السويسي، ٢٠٢١، ١١٠).

وفي ضوء هذا الدور الحيوي والانتشار الواسع، أصبح من الضروري النظر في تأثير الرقمنة على طبيعة الممارسة المهنية داخل المؤسسات التعليمية، وما تفرضه من تحديات ومخاطر أخلاقية متعددة، فقد كشفت العديد من الدراسات الحديثة عن تهديدات متزايدة تواجه البيئة المدرسية في ظل الاعتماد المتسارع على التقنيات الرقمية. ومن أبرزها، ما أشار إليه تقرير صادر عن وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية الأمريكية (CISA, 2023) من أن المدارس أصبحت هدفًا متزايدًا للهجمات الإلكترونية وسرقة البيانات واستخدام برمجيات الفدية، مما يهدد سلامة البيئة التعليمية ويُحدث آثارًا خطيرة على الطلاب وأسرهم والمعلمين. وفي السياق ذاته تُظهر دراسة تشانسون وآخرون (Chanenson et al., 2023) أن تحديات الخصوصية وسرية البيانات في مؤسسات التعليم الأساسي تزايدت بشكل ملحوظ نتيجة ضعف البنية التحتية الرقمية للمدارس مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر. كما أكدت دراسة أوت وتيوزو (Ott & Tiozzo, 2022) أن المدارس تواجه تحديات أخلاقية متعلقة بسلوكيات الطلاب الرقمية، وانتهاك الخصوصية، والتوازن بين مراقبة الأداء وضمان الحريات الرقمية، وهو ما يُحتم على الأخصائيين الاجتماعيين تبني أدوار فاعلة في إدارة هذه التحديات بما يضمن حماية حقوق الطلاب وتعزيز بيئة مدرسية آمنة.

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن القول إن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية المدرسية أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتفاعل مع بيئة مهنية رقمية مركبة، تتطلب وعيًا مهنيًا وأخلاقيًا عاليًا، خاصة في ظل

التفاعل مع مواقف أخلاقية معقدة تستدعي قدرة على إدراك المخاطر المحتملة، وتحليل العوامل المؤثرة فيها، واتخاذ قرارات مهنية مدروسة للحد من آثارها السلبية.

وفي هذا الإطار، يبرز الأخصائي الاجتماعي المدرسي كعنصر محوري في المؤسسة التعليمية؛ لما يضطلع به من أدوار متعددة تشمل دوره كمرشد ومساعد وخبير وكمعالج ومستشار ومنشط، إلى غير ذلك من الأدوار التي يضطلع بها داخل المدرسة، حيث يعمل على مساعدة المجتمع المدرسي في اختيار الاتجاه المناسب مستخدمًا ما لدية من معرفة وخبرات ومهارات (المبروك، ٢٠١٧، ٨٦). وتتزايد أهمية هذا الدور في ظل التحول الرقمي، إذ تتطلب البيئات الرقمية المتغيرة من الأخصائي الاجتماعي قدرة عالية على إدراك التحديات الأخلاقية الناشئة عن استخدام التقنيات الحديثة، وتطوير حساسية مهنية لاستشعار المؤشرات المبكرة للمخاطر المحتملة، واتخاذ قرارات مهنية متوازنة تحقق الاستفادة من الإمكانات التكنولوجية دون الإخلال بالأطر الأخلاقية والقانونية للمهنة، وبناء استعداد شخصي ومؤسسي متكامل للتعامل مع هذه التحديات بطريقة استباقية، خاصة عند التعامل مع فئة القُصّر في بيئات تتسم بعدم اليقين والتعقيد.

وفي ضوء ما سبق، تتضح الحاجة الملحة إلى تهيئة الأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع البيئة الرقمية المتغيرة بما يتوافق مع المبادئ المهنية والأخلاقية. حيث أكد ريمر (Reamer, 2019a) أن التحول الرقمي لا يقتصر أثره على الممارسة فحسب، بل يمتد ليشمل البنية التعليمية والتدريبية التي تهيئ الأخصائيين لممارسة مهنية رقمية واعية، مؤكدًا الحاجة إلى تطوير برامج إعداد مهني تدمج البعد التكنولوجي بالبعد الأخلاقي، وتُمكِّن الممارسين من التعامل الرشيد مع التحديات المتجددة في هذا السياق. وتتفق مع ذلك نتائج دراسة بازر (Pazer, 2024) التي كشفت أن العديد من الأخصائيين الاجتماعيين يشعرون بعدم كفاية التحضير لدمج التقنيات الرقمية في ممارساتهم، على الرغم من إدراكهم لفوائدها، مشيرة إلى أن المخاوف بشأن أمن البيانات والدعم المحدود من المؤسسات تبقى عوائق كبيرة، كما تبقى الاعتبارات الأخلاقية، لا سيما ما يتعلق بسرية معلومات العملاء، مسألة حرجة. وأوصت الدراسة بأهمية تطوير برامج تدريبية متقدمة، ووضع بروتوكولات لحماية البيانات، للحفاظ على القيم الأخلاقية للمهنة.

ورغم هذا الاهتمام المتزايد في الأدبيات العلمية بمفاهيم الممارسة الرقمية في الخدمة الاجتماعية والتحديات المرتبطة بها، إلا أن الدراسات المتخصصة في المجال المدرسي تحديدًا ما تزال محدودة نسبيًا. مما يشير إلى وجود فجوة معرفية حول كيفية إدراك الأخصائيين الاجتماعيين للمخاطر الأخلاقية في السياق المدرسي وآليات إدارتها.

وفي هذا السياق، برزت بعض الدراسات التي حاولت تسليط الضوء على هذه الإشكاليات، ومنها دراسة كيني (Keeney, 2017) التي هدفت إلى استكشاف تصورات وخبرات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المدارس بشأن أثر استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني على ممارساتهم المهنية. وقد بينت الدراسة أن هناك ندرة في الإرشادات أو المعايير الخاصة بسلوكيات استخدام الوسائط الإلكترونية في الممارسة المهنية داخل المجال المدرسي. وتُسهم هذه النتائج في توسيع الفهم لطبيعة التحديات التي تفرضها الوسائط الرقمية على الممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في البيئة المدرسية.

كما قدمت دراسة شوارتز وآخرون (Schwartz et al., 2019) نتائج مهمة حول العلاقة بين أنماط التواصل الرقمي وتكيف الطلاب في البيئة المدرسية، حيث أظهرت النتائج أن الاستخدام المتكرر لوسائل التواصل الاجتماعي ارتبط ارتباطًا سلبيًا بالسمعة العدوانية والشعبية السلبية بين الأقران، إلى جانب ضعف

التحصيل الدراسي وظهور سلوكيات مخالفة للأنظمة المدرسية، في المقابل ارتبط استخدام البريد الإلكتروني بالكفاءة الأكاديمية والانضباط السلوكي. وتشير هذه النتائج إلى أن أنماط التواصل الرقمي تمثل مؤشرات قوية للتكيف الأكاديمي والاجتماعي داخل البيئة المدرسية، الأمر الذي يعزز من أهمية إدراك الأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي لهذه العلاقة عند العمل مع الطلاب في السياقات الرقمية.

أما دراسة كيلي وآخرون (Kelly et al., 2021) فقد توصلت إلى أن الأخصائيين تمكنوا من إجراء تعديلات سريعة على أدوارهم المهنية خلال ممارستهم الرقمية التي فرضتها جائحة كوفيد- ١٩، إلا أن ذلك صاحبه تحديات مهنية وشخصية كبيرة، خاصةً في ظل ضعف تفاعل الطلاب، وتدنّي الحافزية لديهم للتعلم عن بُعد، فضلًا عن قلق الأخصائيين بشأن تأثير الجائحة على الحالة النفسية والاجتماعية للطلاب. وتُبرز هذه الدراسة أهمية تطوير مهارات الأخصائيين للتعامل مع بيئات العمل الرقمية في أوقات الأزمات.

وبينما تشهد الدول المتقدمة تقدماً في دمج التكنولوجيا بالممارسة المهنية، فإن الواقع العربي يُظهر تحديات واضحة في هذا المجال. فقد أظهرت دراسة عبدالحميد (٢٠٢١) أن استخدام الأخصائيين الاجتماعيين للوسائل التكنولوجية المادية في الممارسة الرقمية لا يزال محدودًا، كما أن توظيفهم للبرامج والتطبيقات الرقمية في السياق المهني جاء بمستوى ضعيف. وكذلك كان استخدامهم لمصادر المعلومات الرقمية في الممارسة المهنية الرقمية ضعيفًا أيضًا (عبدالحميد، ٢٠٢١، ٥٠). وهذا ما يجعل دراسة الواقع العربي في هذا السياق أمرًا ضروريًا لفهم طبيعة التحديات المحلية والإقليمية وتطوير استراتيجيات ملائمة للسياق الثقافي.

وبالنظر إلى الدراسات العربية التي إهتمت بدراسة التحديات الأخلاقية في المجال المدرسي نجد دراسة أبوخريص (٢٠٢٥) التي استهدفت تحديد التحديات الأخلاقية لاستخدام الأخصائي الاجتماعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الممارسة المهنية بالمجال المدرسي، وقد أُجريت الدراسة على الأخصائيين الاجتماعيين بمحافظة الفيوم وكشفت عن أن هذه التحديات تتوزع على أربعة أبعاد رئيسة: التحيز الإلكتروني، وانتهاك الخصوصية والسرية، وانعدام الشفافية والمصداقية، وانتهاك الحقوق، وجاء التحيز الإلكتروني في المرتبة الأولى من حيث شدة التحديات، يليه انتهاك الخصوصية، ثم انعدام الشفافية، وأخيرًا انتهاك الحقوق. وتُبرز هذه النتائج حجم التحديات الأخلاقية الناشئة عن دمج التقنيات في الممارسة المدرسية، مما يُشير إلى وجود ممارسات رقمية تُواجه مخاطر أخلاقية جدّية قد تتطلب استراتيجيات إدارة متقدمة لضمان عدم تحولها إلى أضرار فعلية.

علاوة على ذلك، كشفت عدد من الدراسات عن معوقات وتحديات عامة في سياق التحول الرقمي بالمجال المدرسي. تمثلت في معوقات تقنية ومهارية، وفجوات معرفية وتدريبية، واحتياجات مؤسسية، ومن بين هذه الدراسات، دراسة البوسعيدية (٢٠٢٠) التي أظهرت وجود وعي لدى الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي بأهمية الخدمة الاجتماعية الإلكترونية، وأن أهم استخداماتها جاء في الممارسة المهنية مع الطلاب، والأعمال الإدارية، والأنشطة المدرسية، ومؤسسات المجتمع المحلي، والتنمية الذاتية. إلا أن نتائج الدراسة بينت أن هناك عدداً من معوقات توظيف الخدمة الاجتماعية الإلكترونية أهمها: الأخطاء الفنية التي تحدثها التقنية، والإخلال بمبدأ السرية، بالإضافة إلى الأمية التكنولوجية. وهذه المعوقات تشير إلى وجود عوامل قد تزيد من احتمالية تطور التحديات الأخلاقية إلى مخاطر فعلية، مما يستدعي تطوير قدرات الأخصائيين على إدراك هذه العوامل وتحليل تأثيرها على سلامة الممارسة المهنية.

كما أظهرت دراسة محمد وفرج (Mohamed, Farag, 2021) وجود تحديات تقنية ومعرفية تؤثر على فاعلية التفاعل الرقمي مع الطلاب. بينما كشفت دراسة أحمد وعلام (٢٠٢٤) عن وجود تدنٍ ملحوظ في البُعد

المهاري، ومستوى متوسط في كل من البعدين المعرفي والقيمي. كما كشفت الدراسة عن أن معوقات توظيف الذكاء الاصطناعي في الممارسة المهنية الرقمية كانت مرتفعة للغاية، مما يبرز اتساع الفجوة بين الإمكانات النظرية لهذه التطبيقات وحضورها الفعلي في البيئة المدرسية. وكذلك كشفت دراسة فارس (٢٠٢٤) عن وجود فجوة واضحة في تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي فيما يخص توظيف الذكاء الاصطناعي، حيث يعانون من نقص في المعارف والمهارات والبرامج التدريبية الرقمية. كما رصدت الدراسة تحديات متعلقة بسياسات تعليم الخدمة الاجتماعية، وأخرى تخص الممارسة الفعلية والبيئة اللوجستية. وهذه النتائج تؤكد وجود فجوات جوهرية في إعداد الأخصائيين للتعامل مع التقنيات الحديثة، مما قد يضعف قدرتهم على إدراك وإدارة المخاطر الأخلاقية المصاحبة لاستخدام هذه التقنيات.

ووفقًا لما تم عرضه من أدبيات ونتائج الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، تتضح تحديات أخلاقية وتقنية متزايدة في الممارسة الرقمية للخدمة الاجتماعية بوجه عام وبالمجال المدرسي بوجه خاص، حيث لا تتوقف هذه التحديات عند حدود الإشكاليات النظرية، بل قد تتحول إلى مخاطر أخلاقية فعلية تهدد سلامة الممارسة المهنية وتمس حقوق الطلاب وسرية بياناتهم، وتعرض الأخصائيين الاجتماعيين والمؤسسات التعليمية لمساءلة مهنية وقانونية محتملة. وقد وضح ريمر (Reamer, 2013a; 2020) خطورة تحول هذه التحديات إلى مخاطر فعلية، مصنفًا إياها إلى ثلاثة أنواع رئيسة وهي: الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة، والقرارات الأخلاقية غير المدروسة، وسوء السلوك الأخلاقي المتعمد، وهو تصنيف يمكن تكييفه ليناسب خصوصية البيئة المدرسية، مؤكدًا على أهمية تبني استراتيجيات متقدمة لإدارتها.

ويستدعي ذلك تبني نهج متكامل لإدارة المخاطر الأخلاقية يقوم على ممارسة الخدمة الاجتماعية الرقمية بطريقة أخلاقية وكفؤة، مع توثيق دقيق لقرارات وتدخلات الممارسة، بهدف حماية العملاء ومنع حدوث الانتهاكات أو الدعاوى المهنية، وهو ما أكدته الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين وآخرون (NASW et al., 2017). ويرتكز هذا النهج على عمليات منهجية تشمل: إدراك التهديدات المحتملة، وتقدير احتمالية حدوثها وشدة تأثيرها، ثم وضع استراتيجيات مهنية وقائية وعلاجية تحد من انعكاساتها السلبية على الطلاب والمؤسسات التعليمية.

وعلى الرغم من أهمية إدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية كنهج وقائي وعلاجي، تكشف مراجعة الأدبيات العلمية عن فجوة معرفية في السياق العربي والمجال المدرسي تحديدًا، حيث تفتقر الدراسات إلى تناول كيفية إدراك الأخصائيين الاجتماعيين للمخاطر الأخلاقية الرقمية في البيئة المدرسية، ومدى قدرتهم على تطبيق استراتيجيات إدارتها وفقًا للمعايير المهنية المعاصرة. وتتفاقم هذه الفجوة في ظل خصوصية المجال المدرسي وحساسية الفئات العمرية المستهدفة، إلى جانب ما كشفت عنه الدراسات العربية من قصور واضح في دمج التكنولوجيا بالأداء المهني، وافتقار الأخصائيين إلى التدريب الكافي لمواجهة هذه المخاطر، فضلًا عن التسارع الملحوظ في رقمنة البيئة المدرسية دون مواكبة كافية من الأطر التنظيمية والمهنية.

وفي ظل غياب آليات واضحة لتحديد مستوى إدراك المخاطر الأخلاقية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي، وامتلاكهم لاستراتيجيات إدارتها، تبرز ضرورة إجراء بحث علمي منهجي يسد هذه الفجوة المعرفية والتطبيقية. وعليه، جاءت هذه الدراسة استجابة لهذه الضرورة، حيث تهدف إلى فهم طبيعة المخاطر الأخلاقية في المجال المدرسي، وتحديد مستوى وعي الأخصائيين الاجتماعيين بها، والكشف عن استراتيجيات إدارتها، واستكشاف احتياجاتهم المهنية، ودراسة طبيعة الفروق المرتبطة ببعض خصائصهم الشخصية والمهنية،

وصولًا إلى اقتراح آليات إجرائية تسهم في تعزيز كفاءتهم المهنية. وبناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في: "تحديد واقع إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي".

ثانيًا: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم الممارسة المهنية الرقمية:

يشير مصطلح الممارسة Practice لغويًا إلى التطبيق والمزاولة والنزول إلى الميدان والتعود على عمل معين والقيام بعمل ما لتحقيق هدف محدد. والخدمة الاجتماعية مهنة ممارسة، وبدون هذه الممارسة فلن يكون هناك وجود فعلى للمهنة في المجتمع (أبو النصر، ٢٠١٧، ٨٣).

وتعرف الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بأنها التطبيق المهني والميداني لمعارف ومهارات الخدمة الاجتماعية، بواسطة الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين لذلك، من أجل مساعدة الناس الذين يحتاجون لخدمات هذه المهنة أو يلجأون إليها، سواء كانوا وحدات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة في ضوء قيم وأخلاقيات ومبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية، مع مراعاة دين وثقافة وظروف هؤلاء الناس دون تمييز أو تفرقة (أبو النصر، ٢٠١٧، ٨٥).

وقد أشارت الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين وأخرون (NASW et al., 2017) إلى مفهوم الممارسة المهنية الرقمية باعتبارها الاستخدام المنهجي للتقنيات الرقمية، بما في ذلك الحواسيب، والهواتف الذكية، وتقنيات الفيديو، وأدوات الاتصال والمعلومات الإلكترونية، في جميع جوانب العمل المهني للأخصائي الاجتماعي. وتشمل هذه الجوانب تقديم الخدمات المباشرة، وجمع وإدارة البيانات المتعلقة بالعملاء، والتواصل المهني مع العملاء والزملاء، والتوثيق، بالإضافة إلى التدريب والتطوير المهني. ويُشترط في هذه الممارسة الالتزام بالأخلاقيات المهنية والمعايير الخاصة باستخدام التكنولوجيا، بهدف تعزيز جودة الخدمات المقدمة وضمان حماية حقوق العملاء وخصوصيتهم.

ويقصد بالممارسة المهنية الرقمية للخدمة الاجتماعية بالمجال المدرسي اجرائيًا وفق هذه الدراسة بأنها توظيف الأخصائيين الاجتماعيين في البيئة المدرسية للتقنيات الرقمية (مثل الحواسيب، الهواتف الذكية، التطبيقات الإلكترونية، أنظمة إدارة البيانات، ووسائل الاتصال الرقمي) في تنفيذ مهامهم المهنية، بما يشمل تقديم الخدمات الاجتماعية، والتواصل، والتوثيق، وجمع المعلومات، وذلك في إطار الالتزام بالقيم الأخلاقية لمهنة الخدمة الاجتماعية. وبما يُجسد السلوك المهني الأخلاقي عند استخدام التكنولوجيا الرقمية، بهدف تقليل احتمالية الوقوع في الأنواع الثلاثة من المخاطر الأخلاقية وفق تصنيف ريمر (Reamer, 2013)، وهي: الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة، والقرارات المهنية غير المدروسة أخلاقيًا، والسلوكيات الأخلاقية المتعمدة.

٢- مفهوم ادارة المخاطر الأخلاقية في الممارسة الرقمية:

يُعرّف الخطر بأنه حالة مركبة من عوامل متعددة ويُقاس بالاحتمال (أحمد والسيد، ٢٠٢٠، ٥). ويشير مفهوم إدارة الخطر إلى الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منهجي لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط. والتركيز الأساسي لإدارة الخطر الجيدة هو التعرف على هذه المخاطر ومعالجتها، بحيث يكون هدفها إضافة أقصى قيمة مضافة مستدامة لجميع أنشطة المؤسسة. وتساعد إدارة الخطر على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لجميع العوامل التي قد تؤثر على المؤسسة،

فهي تزيد من احتمالية النجاح وتقلل من احتمالية الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة (أحمد والسيد، ٢٠٢٠، ٢٦).

ويحدد مصطلح الأخلاقية المبادئ والقيم، وكذلك الواجبات والالتزامات التي ينبغي أن يلتزم بها صاحب المهنة، أي أنها مجموعة المعايير القيمية التي يجب أن يلتزم بها الممارس المهني (السويسي، ٢٠٢١، ١٣١).

كما يشير مصطلح أخلاقيات المهنة إلى مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم تصرفات الفرد في الممارسة المهنية، ودراسة وتوقع سيناريوهات الصراع بين الروح المعنوية المهنية والامتثال للواجب (الديسي، ٢٠٢١، ٢٧)

وقد أشارت مدونة أخلاقيات الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين (NASW, 2021) إلى أن الأخلاقيات المهنية تُعد جوهر مهنة الخدمة الاجتماعية، إذ تلتزم هذه المهنة بتوضيح قيمها الأساسية ومبادئها الأخلاقية، ومعاييرها التي تُوجّه سلوك الأخصائيين الاجتماعيين، وذلك بغض النظر عن وظائفهم المهنية أو البيئات التي يعملون فيها أو الفئات التي يقدمون لها الخدمة.

وفي السياق التطبيقي، يؤكد ريمر أن إدارة المخاطر في مهنة الخدمة الاجتماعية تعني الجهود المبذولة لحماية العملاء والممارسين والمؤسسات من الدعاوى القضائية وشكاوى هيئات الترخيص. إذ تتهم الدعاوى القضائية الممارسين بسوء الممارسة المهنية، بينما تتهم شكاوى هيئات الترخيص بانتهاك معايير الممارسة المنصوص عليها في القوانين واللوائح. وقد تؤدي الدعاوى إلى أحكام مالية ضد الأخصائيين الاجتماعيين، في حين قد تؤدي شكاوى هيئات الترخيص إلى غرامات أو سحب/تعليق الترخيص المهني، أو وضع الممارس تحت المراقبة، أو إلزامه بالإشراف أو التعليم المستمر، أو توجيه توبيخ أو لوم رسمي (Reamer, 2014, p.10). وقد تناول عبدالحميد (٢٠٢٣) هذا المفهوم في السياق العربي مؤكدًا أهميته.

وأشار العبدالكريم (٢٠١٧) إلى أن إدارة المخاطر تُعد أحد المعايير الحاكمة للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الرقمية، إذ يتعيّن على الأخصائيين تقديم الخدمات باستخدام الهاتف أو أي وسيلة رقمية أخرى، بما يضمن سلامة الإجراءات وجودتها والالتزام بأخلاقيات المهنة، وذلك حمايةً للعملاء وحمايةً لأنفسهم من المساءلة القانونية. ويُطلب من الأخصائيين الاجتماعيين، في هذا السياق، توفير مستوى من الرعاية المهنية يتوافق مع القواعد الأخلاقية، ومتطلبات الترخيص والتنظيم، والسياسات والإجراءات المعتمدة، إلى جانب القوانين واللوائح المنظمة للمؤسسات، ومبادئ التجارة العادلة. كما ينبغي أن تكون السجلات دقيقة وتعكس بدقة مستوى الرعاية المقدمة (العبدالكريم، ٢٠١٧، ٢٨).

كما أشارت الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين وآخرون (NASW et al., 2017, p. 56) إلى أن إدارة المخاطر تُعرّف بأنها ممارسة تقديم خدمات الخدمة الاجتماعية بطريقة أخلاقية وكفؤة، مع توثيق دقيق لقرارات وتدخلات الممارسة، بهدف حماية العملاء ومنع حدوث دعاوى قضائية وشكاوى أخلاقية.

ويمكن تعريف إدارة المخاطر الأخلاقية في الممارسة المهنية الرقمية للخدمة الاجتماعية بالمجال المدرسي اجرائيًا وفق هذه الدراسة بأنها منظومة مهنية متكاملة من الإجراءات الوقائية والمنهجية، تبدأ بتحديد الأخصائي الاجتماعي لطبيعة المخاطر الأخلاقية الرقمية التي قد تواجهه عند استخدام التقنيات الرقمية لتقديم الخدمات الاجتماعية في البيئة المدرسية، ويُنفّذ من خلالها استجابات مهنية تعكس التزامه بالسلوك المهني الأخلاقي، وتستند إلى توافر معارف ومهارات وقيم مهنية لازمة، بهدف حماية المستفيدين وتقليل احتمالية الوقوع في أنماط المخاطر الأخلاقية الثلاثة كما حدّدها (Reamer, 2013)، وهي:

أ. الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة، ويتم التعامل معها من خلال إدراكها المبكر في سياق الممارسة الرقمية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

ب. القرارات المهنية غير المدروسة أخلاقيًا، ويُواجهها الأخصائي من خلال تفعيل الحكم الأخلاقي بما يستند إلى معارفه المهنية، وتقديره الذاتي، والمدونات الأخلاقية، والتوجيه المؤسسي والاشراف ...

ج. سوء السلوك الأخلاقي المتعمد، وتُواجه من خلال تطبيق تدابير الحماية الرقمية، وضبط السلوك المهني، والالتزام بالقيم والمعايير المهنية الأخلاقية.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

١. تحديد طبيعة المخاطر الأخلاقية (الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة– القرارات المهنية غير المدروسة أخلاقيًا– سوء السلوك الأخلاقي المتعمد) المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي.

٢. تحديد ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين لإدارة المخاطر الأخلاقية (التعامل مع الأخطاء الأخلاقية– اتخاذ القرارات الأخلاقية الرشيدة– الوقاية من السلوكيات غير الأخلاقية) المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي.

٣. تحديد الاحتياجات المهنية (المعرفية– المهارية– القيمية) اللازمة لتعزيز قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي.

٤. تحديد طبيعة الفروق بين بعض المتغيرات المرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين (النوع– السن– المؤهل العلمي– سنوات الخبرة– المرحلة التعليمية التي يعمل بها)، وأبعاد استمارة القياس المتعلقة بإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي.

٥. التوصل إلى آليات إجرائية مقترحة لتعزيز كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين لإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما طبيعة المخاطر الأخلاقية (الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة– القرارات المهنية غير المدروسة أخلاقيًا– سوء السلوك الأخلاقي المتعمد) المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي؟

٢. ما ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين لإدارة المخاطر الأخلاقية (التعامل مع الأخطاء الأخلاقية– اتخاذ القرارات الأخلاقية الرشيدة– الوقاية من السلوكيات غير الأخلاقية) المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي؟

٣. ما الاحتياجات المهنية (المعرفية– المهارية– القيمية) اللازمة لتعزيز قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي؟

٤. ما طبيعة الفروق بين بعض المتغيرات المرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين (النوع– السن– المؤهل العلمي– سنوات الخبرة– المرحلة التعليمية التي يعمل بها)، وأبعاد استمارة القياس المتعلقة بإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي؟

خامسًا: الموجهات النظرية للدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على توظيف ثلاث موجهات رئيسة، تُسهم في فهم وتحليل إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي، وهي:

١– نظرية إدارة المخاطر:

تمثل نظرية إدارة المخاطر الركيزة الأساسية لفهم كيفية استجابة الأفراد والمؤسسات للمخاطر المحتملة، وبناء أدوات تحليلية واستراتيجية لإدارتها. وقد تطورت هذه النظرية في العقود الأخيرة استجابة لتزايد التعقيد البيئي والتكنولوجي، حيث أصبح مفهوم "المخاطر" محوريًا في مختلف جوانب الحياة الشخصية، والمهنية، والمؤسسية (Spikin, 2013, p. 90). وقد أكدت دراسة جيرما وآخرون (Grima et al ٢٠٢٠) أن المؤسسات المعاصرة تسعى لتطوير أدوات ونماذج مرنة لقياس وتتبع ومواجهة المخاطر الناشئة عن الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية المتسارعة. مما يعزز من أهمية توظيف النظرية في فهم ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين لإدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية في المجال المدرسي.

وقد ارتكزت النظرية على مفاهيم أساسية تتعلق بتصور المخاطر وتقييمها والتعامل معها في بيئات يسودها التعقيد وعدم اليقين (Aven, 2015, p. 1). وتشير التعريفات الحديثة إلى أن "الخطر" قد يعني: احتمال الخسارة، أو الأثر السلبي المحتمل، أو عدم اليقين في النتائج، أو مزيجًا من احتمالية الحدوث والعواقب (Spikin, 2013, pp. 91–92) .

ويكشف هذا التعدد في التعريفات عن تداخل مكونات متشابكة لمفهوم المخاطر، أبرزها: الاحتمالية، وعدم اليقين، والأثر، والسياق الإنساني، واتخاذ القرار. ويُساهم هذا التداخل في بناء فهم شامل لطبيعة المخاطر في البيئات الرقمية المعقدة التي يمارس فيها الأخصائي الاجتماعي أدواره المهنية.

ويُعد معيار ISO 31000 لإدارة المخاطر من أبرز المراجع التطبيقية في هذا المجال، حيث يُعرّف المخاطر بأنها: "أثر عدم اليقين على الأهداف"، ويُشير إلى أن توصيف المخاطر يتم من خلال تحديد مصادرها والأحداث المحتملة وعواقبها واحتمالات حدوثها (Aven, 2023, pp. 167–168).

كما انتقلت النظرية من النهج التجزيئي الذي يعتمد على معالجة المخاطر بشكل منفصل إلى نهج الإدارة المتكاملة الذي يُعنى بدمج إدارة المخاطر ضمن جميع عمليات المنظمة بشكل منسق وشامل، بوصفها عملية مستمرة تُسهم في تعزيز الاستقرار والمرونة المؤسسية (Spikin, 2013, p.89).

وتُبرز الأدبيات الحديثة اتجاهين مترابطين في مجال المخاطر(Aven, 2015, p. 12): الأول يركز على استخدام تقييمات المخاطر وإدارتها في التعامل مع أنشطة محددة معرضة للخطر، والثاني يُعنى بإجراء أبحاث تأسيسية لتطوير مفاهيم وأطر ونماذج لفهم وتوصيف وإدارة المخاطر بشكل منهجي.

٢– نموذج المكونات الأربعة للسلوك الأخلاقي:

طوّر جيمس ريست (James Rest) نموذجًا تحليليًا شاملاً يُعرف بنموذج المكونات الأربعة للسلوك الأخلاقي، والذي يُفسر كيفية اتخاذ القرار الأخلاقي وتنفيذه من خلال أربع عمليات مترابطة تُشكل الأساس لأي

سلوك أخلاقي مسؤول، ويؤكد النموذج أن كل مكوّن من هذه المكونات الأربعة يدمج بين الجانب المعرفي والانفعالي، وأن تفاعلها هو ما يؤدي في النهاية إلى إنتاج السلوك الأخلاقي. وهذه المكونات هي كما يلي (Narvaez & Rest, 1995, pp. 385–386, Johnson, 2006, pp. 60–72):

أ. الحساسية الأخلاقية: تُمثل قدرة الفرد على إدراك وجود مشكلة أخلاقية، وتُعد نقطة البداية في العملية الأخلاقية. وتتطلب هذه الحساسية: الوعي بتأثير السلوك على الآخرين، والقدرة على تحديد المسارات البديلة للفعل، وتقييم نتائج كل خيار محتمل (Johnson, 2006, p. 60)، وهذا المكون يُساعد في فهم قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على إدراك المخاطر الأخلاقية الرقمية في ممارساتهم اليومية.

ب. الحكم الأخلاقي: يأتي بعد إدراك المشكلة الأخلاقية، حيث يختار الفرد المسار الأخلاقي الأنسب. ويرتكز على عاملين: التطور الأخلاقي المعرفي الذي يُشير إلى مراحل النمو الأخلاقي المتتابعة، وتجنب أنماط التفكير المعيب الناتجة عن اختلالات داخلية كانعدام الثقة أو تضخم الأنا (Johnson, 2006, p. 62– 67)، وهذا المكون يُفسر كيفية اتخاذ الأخصائيين للقرارات الأخلاقية الرشيدة في البيئة الرقمية.

ج. الدافعية الأخلاقية: تُمثل الاستعداد الداخلي لتنفيذ الحكم الأخلاقي حتى لو تعارض مع المصالح الشخصية. وتتأثر بعاملين أساسيين: نظم الحوافز والمكافآت التي تدعم السلوك الأخلاقي، والحالة العاطفية للفرد حيث يُعزز المزاج الإيجابي الالتزام الأخلاقي (Johnson, 2006, pp. 70–71) ، وهذا المكون يُساعد في فهم العوامل التي تُحفز الأخصائيين على تطبيق الممارسات الأخلاقية في البيئة الرقمية.

د. التنفيذ أو الطابع الأخلاقي : يُمثل القدرة على تحويل القرار الأخلاقي إلى سلوك فعلي رغم التحديات والمعوقات. ويتطلب مقاومة الضغوط، ومواجهة التعب والإحباط، وتصميم استراتيجيات مناسبة، بالإضافة إلى مهارات مهنية متنوعة كالتنظيم وبناء العلاقات (Johnson, 2006, p. 72). وهذا المكون يُفسر قدرة الأخصائيين على ترجمة المعرفة الأخلاقية إلى ممارسات فعلية في البيئة الرقمية.

٣- الإطار التصنيفي التطبيقي: تصنيف Reamer للمخاطر الأخلاقية الرقمية:

يُقدم تصنيف ريمر (Reamer, ٢٠١٣a) إطارًا تطبيقيًا لتحليل المخاطر الأخلاقية في البيئات الرقمية ضمن ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين، خاصة عند استخدام الوسائط الإلكترونية. ويُقسم هذه المخاطر إلى ثلاث فئات رئيسية: الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة، والقرارات غير المدروسة أخلاقيًا، وسوء السلوك الأخلاقي المتعمد. ويُعتبر هذا التصنيف إضافة تطبيقية مكملة لإطار إدارة المخاطر، حيث يسمح بفهم دقيق لطبيعة الانحرافات المهنية التي قد تنشأ في السياق الرقمي. ويُسهم هذا التصنيف في دعم إطار إدارة المخاطر من خلال تقديم أساس تطبيقي لتحليل طبيعة الانحرافات الأخلاقية في البيئة الرقمية، ويُعد أساسًا لبناء الأداة وتحليل البيانات الميدانية.

وبناءً على ما سبق، فإن توظيف الأطر الثلاثة يعكس تكاملًا بين الرؤية النظرية والتحليل الميداني، بما يحقق أهداف الدراسة، ويمكن تلخيص هذا التوظيف على النحو التالي:

- تُوفر نظرية إدارة المخاطر الإطار العام لفهم طبيعة المخاطر الأخلاقية الرقمية وتصنيفها وتفسير استراتيجيات الوقاية والمعالجة ضمن سياقات مهنية معقدة، بينما يُقدم تصنيف Reamer الأساس التطبيقي لتحديد أنماط المخاطر الأخلاقية الرقمية الثلاثة، ما ساعد في توجيه بناء المفهوم الإجرائي وأداة القياس.
- أسهم نموذج للمكونات الأربعة للسلوك الأخلاقي في توجيه بناء أهداف الدراسة الثلاثة، بشكل منهجي، على النحو الآتي: الهدف الأول (تحديد طبيعة المخاطر) يرتبط بمكون الحساسية الأخلاقية، بما يعكس إدراك الأخصائي للمخاطر– ويرتبط الهدف الثاني (الممارسات المهنية لإدارة المخاطر) بمكوني الحكم الأخلاقي والتنفيذ الأخلاقي، بما يتطلبه من قرارات رشيدة وتحويلها إلى استجابات مهنية عملية– أما الهدف الثالث (الاحتياجات المهنية لتعزيز الإدارة الأخلاقية) فيرتبط بمكون الدافعية الأخلاقية، بما يعكس الاستعداد الداخلي والالتزام الفعلي بالممارسات الأخلاقية في البيئة الرقمية).
- كما ساعد هذا التكامل النظري في صياغة أداة الدراسة التي شملت ثلاثة محاور رئيسة: (طبيعة المخاطر – الممارسات – الاحتياجات).
- كما ساعد في توجيه تحليل النتائج الميدانية وربطها بمكونات النموذج النظري، من خلال تفسير دلالات الوعي، وأشكال الممارسة، ومستويات الحافز الأخلاقي، وفق التفاعلات المهنية الرقمية الواقعية.
- وأخيرًا، ساهم التوجه النظري في صياغة تصور علمي متكامل للآليات الإجرائية المقترحة لتعزيز كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين في إدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية بالمجال المدرسي، استنادًا إلى مزيج من الفهم المفاهيمي والتطبيق الميداني والتحليل الأخلاقي المتكامل.

وبهذا، لم يُوظف الإطار النظري في هذه الدراسة كعنصر تفسيري فقط، بل شكّل موجهًا بنائيًا وتطبيقيًا لمختلف مراحلها، بدءًا من تحديد مشكلة الدراسة، ومرورًا بصياغة أهدافها ومفاهيمها الإجرائية، ووصولًا إلى بناء أدواتها وتحليل بياناتها، ما يُسهم في بناء استجابة مهنية رقمية واعية وأخلاقية تسهم في تطوير ممارسات الخدمة الاجتماعية المدرسية في سياقاتها الرقمية المتجددة.

سادسًا: الإطار النظري للدراسة:

١– الممارسة المهنية الرقمية:

أ. **فوائد الممارسة المهنية الرقمية:** تشمل الفوائد المحتملة لتقديم خدمات الخدمة الاجتماعية من خلال الوسائل الإلكترونية ما يلي (NASW et al., 2017, pp.14– 15):

- تعزيز الوصول إلى خدمات الخدمة الاجتماعية غير المتوفرة شخصيا بسبب المسافة الجغرافية أو إعاقات العملاء أو أمراضهم.
- المراقبة في الوقت الفعلي لحالة العملاء، عند الاقتضاء.

- القدرة على الاستجابة للعملاء بسرعة.
- تعزيز الوصول إلى الخدمات بسبب تحديات الجدولة التي يواجهها العملاء.
- تقديم خدمات العمل الاجتماعي بشكل أكثر فعالية من حيث التكلفة.
- سهولة التواصل.
- تقليل وتيرة سفر العملاء للحصول على خدمات الخدمة الاجتماعية.

ب. **متطلبات الممارسة المهنية الرقمية:** حيث حددت مدونة الأخلاقيات المهنية أنه يجب أن يكون الأخصائيون الاجتماعيون الذين يقدمون خدمات إلكترونية مؤهلين في استخدام التكنولوجيا وأن يحافظوا على الكفاءة من خلال التعليم المستمر والاستشارة والإشراف والتدريب ذي الصلة. يجب أن يتعرف الأخصائيون الاجتماعيون باستمرار على التغييرات في التكنولوجيا المستخدمة لتقديم هذه الخدمات، وأشارت انه يجب أن تشمل معرفتهم بالتالي (NASW et al., 2017, p. 16):

- التواصل بفعالية أثناء استخدام التكنولوجيا لتقديم خدمات العمل الاجتماعي.
- التعامل مع حالات الطوارئ من مكان بعيد.
- تطبيق قوانين كل من موقع الأخصائي الاجتماعي والعميل.
- تعزيز الوصول إلى الخدمات بسبب تحديات الجدولة التي يواجهها العملاء.
- تقديم خدمات العمل الاجتماعي بشكل أكثر فعالية من حيث التكلفة.
- سهولة التواصل.
- تقليل وتيرة سفر العملاء للحصول على خدمات الخدمة الاجتماعية.

٢- إدارة المخاطر الأخلاقية في الممارسة الرقمية:

أ. **أهمية إدارة المخاطر:** هناك عوامل واضحة تفسّر الأهمية المتزايدة لإدارة المخاطر، وهذه العوامل ساهمت في نشوء مخاطر جديدة وزيادة حدة وتكرار المخاطر القائمة، مما أدى إلى الاعتراف بإدارة المخاطر كمجموعة من العمليات المتكاملة مع باقي أنشطة المؤسسة، تُمارَس بشكل مستمر ومنهجي. وبالتالي، فإن عملية إدارة المخاطر لا تُستخدم فقط كأداة لمنع والتقليل من تأثير الأحداث الضارة، بل أيضًا كوسيلة لاكتشاف الفرص.، من أبرزه تلك العوامل (Spikin, 2013, p.90):

- زيادة التقلبات والمنافسة في العصر الحديث، والتي دفعت المؤسسات إلى ضرورة تبني مستوى معين على الأقل من الوعي بالمخاطر.
- التطور التكنولوجي، الذي ساعد المؤسسات على أن تصبح أكثر كفاءة، لكنه في الوقت ذاته كشفها لمجموعة جديدة من التهديدات الكبيرة.

ب. **مجالات المخاطر الأخلاقية:** لقد حدد ريمر (Reamer, 2013b, p.22) مجالات المخاطر الأخلاقية الرئيسة في الممارسة الرقمية فيما يلي:

- حقوق العميل.
- سجلات العميل.
- السرية والخصوصية.
- الإشراف.
- الموافقة المستنيرة.
- الاستشارة.
- تقديم الخدمات.
- إحالة العميل.
- قضايا الحدود المهنية.
- الاحتيال.
- التوثيق.
- إنهاء تقديم الخدمات والتخلي عن العميل.
- التشهير والإساءة إلى السمعة.

ج. **أنواع المخاطر الأخلاقية:**

في ظل التحول الرقمي المتسارع في المؤسسات التعليمية، أصبح لزامًا على الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي فهم طبيعة المخاطر الأخلاقية المصاحبة للممارسة الرقمية. وقد عالج ريمر هذا الجانب من منظور شامل، حيث صنّف المخاطر الأخلاقية في ثلاثة أنواع رئيسة يمكن تكييفها لتناسب بيئة العمل المدرسي، وهي الأخطاء الأخلاقية، والقرارات الأخلاقية، وسوء السلوك الأخلاقي. ويمكن لهذا التصنيف أن يشكّل إطارًا مرجعيًا لتحليل ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين في السياق الرقمي، وبناء استراتيجيات فاعلة لإدارة هذه المخاطر (Reamer, 2013, pp. 169– 170; Reamer, 2020):

- **الأخطاء الأخلاقية:** وهي الأخطاء التي قد تحدث نتيجة الإغفال أو الفعل غير المقصود، مثل: إهمال حماية خصوصية بيانات العملاء في الوسائط الرقمية، أو التواصل غير المشفّر مع أولياء الأمور، أو عدم وضوح حدود الدور المهني عند استخدام تطبيقات التواصل المدرسي.
- **اتخاذ القرارات الأخلاقية:** وتتمثل في الحالات التي يُطلب فيها من الأخصائي الاجتماعي اتخاذ قرار مهني مدروس يتعلق باستخدام أدوات رقمية في بيئة المدرسة، مثل: قبول أو رفض طلب صداقة من عميل على أحد مواقع التواصل الاجتماعي. أو استخدام المنصات الإلكترونية كأداة لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي.

وتؤكد مدونة أخلاقيات الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين (NASW, 2021) أن اتخاذ القرار الأخلاقي يُعد عملية منهجية معقّدة، خاصة في الحالات التي تتعارض فيها الالتزامات الأخلاقية. ويتعين على الأخصائيين الاجتماعيين مراعاة جميع القيم والمبادئ والمعايير ذات الصلة الواردة في المدونة عند إصدار الأحكام الأخلاقية، مع ضمان انسجام قراراتهم وسلوكياتهم مع روح المدونة ونصوصها.

- **سوء السلوك الأخلاقي:** ويشير إلى الانحرافات الأخلاقية الواضحة التي قد تتضمن: تحريف المؤهلات المهنية على الملفات الرقمية، أو الدخول في علاقات غير مهنية مع العملاء عبر الإنترنت، أو تقديم خدمات لا تدخل ضمن التوصيف الوظيفي للأخصائي الاجتماعي المدرسي.

د. خطوات إدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية:

يواجه الأخصائيون الاجتماعيون العديد من المخاطر المحتملة عند تقديمهم للخدمات المهنية عبر الوسائط الرقمية، سواء للأفراد أو الأزواج أو العائلات أو المجموعات أو المؤسسات. وتزداد هذه المخاطر في حال عدم الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية، أو عند غياب التأهيل المناسب، مما قد يؤدي إلى أضرار تلحق بالعملاء أو بالممارسين أنفسهم. ومن أبرز هذه المخاطر: انتهاك حقوق العملاء، وضعف الموافقة المستنيرة، وقصور السرية، وتضارب المصالح، والعلاقات المزدوجة، وضعف التوثيق، وسوء إنهاء الخدمة (Reamer, 2010, p.3).

وللحد من هذه المخاطر، يمكن للأخصائيين الاجتماعيين الذين يستخدمون التكنولوجيا الرقمية أو يقدمون خدمات عن بُعد اتخاذ خطوات متعددة لحماية أنفسهم وعملائهم. ورغم أن هذه الإجراءات لا تضمن نتائج مؤكدة، فإنها تعزز جهود الحماية. ومن هذه الخطوات ما أشار إليه عدد من الباحثين مثل (ASWB, 2015, p. 4; Gibson, 2021, p. 77; Reamer, 2014, pp. 11–12; Reamer, 2020؛ عبد الحميد، ٢٠٢٣، ٤١-٤٤):

- **استشارة الزملاء** :يُستحسن استشارة الزملاء ممن لديهم خبرة في تقديم الخدمات عن بُعد. ويمكن لمن يعمل بشكل مستقل الانضمام لمجموعات استشارة أقران، أو الاستفادة من لجان الأخلاقيات في المؤسسات، ما يعزز من كفاءة القرار المتخذ.

- **الحصول على إشراف مناسب** :يجب الاستفادة من الإشراف المهني إن توفر، خاصة في الظروف المعقدة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا. هذا قد يساهم في إثبات حسن النية حال تقديم شكوى.

- **مراجعة المعايير الأخلاقية** :ينبغي للأخصائيين الاجتماعيين مراجعة الأكواد الأخلاقية المعتمدة مثل كود (NASW، والتي تغطي قضايا مثل: السرية، الموافقة المستنيرة، تضارب المصالح، الحدود المهنية، وإنهاء الخدمة.

- **مراجعة اللوائح والقوانين والسياسات ذات الصلة** :يجب مراجعة اللوائح الفيدرالية والمحلية مثل HIPAA و(FERPA، لا سيما تلك المتعلقة بسرية بيانات العملاء والتعليم والعلاج.

- **وضع سياسة استخدام الوسائط الرقمية** :من المفيد وضع سياسة واضحة لاستخدام وسائل التواصل، ومشاركتها مع العملاء منذ البداية لتفادي سوء الفهم أو انتهاك الخصوصية.

- **مراجعة الأدبيات المهنية ذات الصلة** :الاطلاع على الأدبيات المهنية الحديثة يمكن أن يوفر مرجعًا مهمًا عند اتخاذ قرارات معقدة، ويثبت الاجتهاد في اتباع أفضل الممارسات.

- **الحصول على استشارة قانونية عند الضرورة** :من المفيد استشارة محامٍ مختص في قوانين الرعاية الصحية قبل تقديم الخدمات الرقمية، مما يُعد دليلاً على السعي للاحترافية.

- **استشارة لجنة الأخلاقيات – إذا وُجدت:** لتقديم رأي محايد ومنظم في المواقف الأخلاقية الحساسة.
- **توثيق خطوات اتخاذ القرار** :يعد التوثيق الشامل دليلاً على الاستخدام السليم للتكنولوجيا، ووسيلة لضمان استمرارية الخدمة وجودتها، كما يساعد على الحماية من الدعاوى والشكاوى الأخلاقية.

وتشير هذه الخطوات مجتمعة إلى وجود توجه مهني واضح نحو الوقاية الأخلاقية وتنظيم الممارسة الرقمية، وهو ما أكده ريمر في عدد من دراساته، حيث أوضح في دراسته (Reamer, 2022) حول "إدارة المخاطر الأخلاقية في الخدمة الاجتماعية، أن التعامل مع هذه المخاطر يستلزم اتباع مجموعة من الإجراءات الوقائية التي تمكّن الأخصائي من حماية العملاء، وتجنّبه الوقوع في مشكلات قانونية أو مهنية مثل الدعاوى القضائية أو الشكاوى والاتهامات الجنائية الناتجة عن قرارات غير أخلاقية أو سوء تصرف مهني، مؤكدًا على ضرورة إدراج هذه التوجهات ضمن برامج التأهيل المهني، لا سيما في ظل ما تشهده الممارسة الاجتماعية من تعقيدات متزايدة نتيجة التوسع في استخدام التكنولوجيا والرقمنة.

٣. الإطار التنظيمي والمهني لإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية:

استنادًا إلى ما تم عرضه سابقًا حول طبيعة المخاطر الأخلاقية الرقمية وأنواعها، تبرز أهمية الأطر التشريعية والمهنية التي تنظّم تعامل الأخصائيين الاجتماعيين مع هذه المخاطر في البيئات الرقمية، وفيما يلي عرض لمجموعة من أبرز هذه الأطر التي توفّر لهم معايير واضحة لاتخاذ قرارات مهنية رشيدة، ومنها:

أ. <u>الوثائق التنظيمية المهنية:</u>

– <u>وثيقة المعايير التكنولوجية (٢٠١٥):</u>

بادرت الجهات التنظيمية إلى إصدار معايير ضابطة تهدف إلى الحد من المخاطر وضبط الممارسة الرقمية، كان من بينها ما أقرته الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين وجهات مهنية أخرى (ASWB, CSWA, CSWE, NASW, 2015)، حيث تضمنت وثيقةً تنظيمية تستهدف مساعدة الهيئات التنظيمية على وضع سياسات ومعايير واضحة توجه الممارسين الاجتماعيين في استخدام التكنولوجيا بشكل يتماشى مع المبادئ الأخلاقية للمهنة. وقد ركزت الوثيقة على خمسة محاور رئيسة تشمل:

- **كفاءة الممارس الرقمي:** حيث تلقيه التعليم والتدريب اللازمين لاستخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات.

- **الخصوصية والسرية** :من خلال اعتماد إجراءات تحمي المعلومات الحساسة المخزّنة والمنقولة إلكترونيًا.
- **الموافقة المستنيرة** :التي تتطلب توضيح المخاطر والفوائد التقنية للعملاء قبل بدء الخدمة.
- **الحدود المهنية** :لتفادي العلاقات المزدوجة.
- **الحماية من الانتحال** :أو سوء استخدام الهوية الرقمية.

وتُعد هذه الوثيقة مرجعًا تنظيميًا مهمًا، يؤكد على ضرورة امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي المعرفة الرقمية الكافية والالتزام بمعايير المهنة الأخلاقية في ظل الممارسة الرقمية المتسارعة، كما تقدم إطارًا شاملاً لإدارة المخاطر يتضمن آليات للوقاية من المخاطر المحتملة والتعامل معها عند حدوثها.

– **مدونة معايير الممارسة الرقمية (٢٠١٧):**

أصدرت الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين وآخرون(NASW et al, 2017). مدونة معايير لممارسة الخدمة الاجتماعية الرقمية، والتي تضمنت عددًا من البنود ذات الصلة المباشرة بالمخاطر الأخلاقية الرقمية وإدارتها، ومنها:

- **المعيار ٢.٠٤:** نصّ على ضرورة مناقشة المنافع والمخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات الاجتماعية الإلكترونية في إطار الموافقة المستنيرة، مؤكدًا أهمية إبلاغ العملاء بالمخاطر المحتملة كاحتمال فشل التكنولوجيا وانقطاع الخدمات، أو احتمال حدوث انتهاكات للسرية، أو الاستخدامات غير الأخلاقية.
- **المعيار ٢.٠٧:** شدد على ضرورة تطوير بروتوكولات وسياسات لحماية سرية العميل، وتقييم سياسات وإجراءات السرية بشكل دوري.
- **المعيار ٢.١٢:** أكد على أهمية تطوير سياسات حول كيفية إدارة أعطال التكنولوجيا ومناقشتها مع العملاء في بداية العلاقة المهنية.
- **المعيار ٢.٢٧:** نصّ على ضرورة وضع سياسات واضحة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي يمكن من خلالها المحافظة على المعايير المهنية، بما في ذلك حماية سرية العميل، والحفاظ على الحدود المناسبة.
- **المعيار ٤.٠٢:** شدد على أهمية التدريب على المخاطر الأخلاقية للتقنية، وتزويد الأخصائيين بالمعرفة حول الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا، بما في ذلك الفوائد والمخاطر المحتملة، وأهمية تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر استجابة لحالات الأزمات، مع ضرورة الامتثال للمعايير الأخلاقية والقانونية خاصة فيما يتعلق بالموافقة المستنيرة والسرية والحفاظ على الحدود المناسبة وإنهاء الخدمات والتوثيق.

وهذه المعايير تؤكد أهمية تطوير منهجيات شاملة لإدارة المخاطر تتضمن التعرف المبكر على المخاطر المحتملة، وتقييم خطورتها، ووضع خطط للتعامل معها، والاستعداد لمواجهة الأزمات المحتملة.

ب. **التقرير التحليلي للواقع التنظيمي (٢٠٢٠):**

في إطار تطوير لاحق ومكمّل لما ورد في الوثيقتين السابقتين، أصدرت الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين (ASWB, 2020) تقريرًا تحليليًا، أبرز أن 39 جهة تنظيمية فقط من أصل ٦٤ جهة شملها التقرير، اعتمدت لوائح واضحة تضبط الممارسة الرقمية، مما يكشف فجوة تنظيمية ملحوظة.

كما رصد تنوع السياسات التنظيمية ما بين: قوانين، ومعايير ممارسة، وبيانات سياسية، وقواعد إدارية، كما أوضح التقرير أن بعض الولايات لا تعتبر الممارسة الرقمية ضمن الممارسة المهنية إلا إذا تم النص عليها صراحةً، بينما تخضعها ولايات أخرى تلقائيًا للتنظيم استنادًا إلى قوانين ممارسة المهنة العامة.

ويُعد هذا التقرير وثيقة استكمال تنظيمي متقدمة تؤكد أن تطور الرقمنة في الخدمة الاجتماعية يجب أن يُواكبه تطور مماثل في التشريعات والرقابة المهنية، وتوحيد السياسات التي تحمي الأخصائي والعميل، خاصةً في السياقات المدرسية التي تتعامل مع فئات ضعيفة قانونيًا وأخلاقيًا.

ج. **الدليل المرجعي لإدارة المخاطر المهنية:**

أكد ريمر (Reamer, 2010) في دليله المرجعي حول إدارة المخاطر المهنية في الخدمة الاجتماعية، أن بعض الدول – وليس كلها – تنظم ممارسة الخدمة الاجتماعية. وأكد على ضرورة أن يكون الأخصائيين الاجتماعيين على دراية كافية بالإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم مهنتهم في بلدانهم.

ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تُسن القوانين من قبل الهيئات التشريعية للولايات، في حين تتولى المجالس التنظيمية إصدار اللوائح التنفيذية المنظمة للممارسة، والتي تشمل قضايا جوهرية مثل: شروط وإجراءات الترخيص، والمعايير الأخلاقية، ومتطلبات التعليم المستمر، وآليات المساءلة التأديبية، ونطاق العقوبات، وامتيازات الممارسة. كما تُتاح هذه القوانين واللوائح من خلال المواقع الإلكترونية الرسمية للمجالس التنظيمية المختصة، بما يعزز الشفافية ويُيسّر الوصول إليها. (Reamer, 2010, p. 5).

وفي كندا والمملكة المتحدة، تُنظم ممارسة العمل الاجتماعي ضمن أطر تشريعية مماثلة، فيما تُعد مواقع رابطة مجالس الخدمة الاجتماعية مصدرًا شاملًا للمعلومات التنظيمية، لا سيما في السياقين الأمريكي والكندي.

وهذا يؤكد أهمية إدراك الأخصائيين بالمجال المدرسي للإطار التنظيمي كجزء أساسي من عملية إدارة المخاطر الأخلاقية، حيث يوفر هذا الإطار المرجعيات اللازمة لاتخاذ قرارات مهنية سليمة في ظل الممارسة الرقمية بالمجال المدرسي.

وتُبرز هذه المجموعة من المعايير والوثائق التنظيمية الحاجة إلى بناء منظومة تأهيل أخلاقي ومهني تدعم الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي عند استخدامهم للتكنولوجيا الرقمية، وتُقلل من المخاطر التي قد تنتج عن الجهل بتلك الجوانب أو غياب السياسات المنظمة لها. كما تؤكد ضرورة تطوير منهجيات شاملة لإدارة المخاطر تشمل: التعرف المبكر على المخاطر، تقييم خطورتها، وضع خطط للتعامل معها، والاستعداد لمواجهة الأزمات المحتملة.

سابعًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- **نوع الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، والتي تستهدف وصف وتحليل واقع إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي، في ضوء ما أفرزته التحولات التكنولوجية.

٢- **المنهج المستخدم:** تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعد الأنسب لتحقيق أهدافها، حيث يتيح وصف وتحليل واقع إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي، وتم تطبيق هذا المنهج باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي الشامل، حيث تم توزيع أداة الدراسة على جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمدارس التابعة لإدارتي غرب وشرق الفيوم التعليميتين خلال عام ٢٠٢٥م.

٣- **مجالات الدراسة:**

(أ) **المجال البشري:** تمثّل المجال البشري للدراسة في جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمجال المدرسي ضمن إدارتي غرب وشرق الفيوم التعليميتين بمحافظة الفيوم، وذلك وفقًا للبيانات الميدانية لعام ٢٠٢٥م، وقد بلغ العدد الإجمالي للأخصائيين الاجتماعيين (٦٩٢) أخصائيًا، موزعين على النحو التالي:

جدول (١) يوضح أعداد الأخصائيين الاجتماعيين بإدارتي غرب وشرق الفيوم التعليميتين (٢٠٢٥م):

م	الإدارة	عدد الأخصائيين	المشرفين الاجتماعيين	إجمالي الأخصائيين
١	إدارة غرب التعليمية	٣١٢	٤٤	٣٥٦
٢	إدارة شرق التعليمية	٣١٦	٢٠	٣٣٦
الإجمالي		٦٢٨	٦٤	٦٩٢

وتم تحديد إطار المعاينة للدراسة من خلال الخطوات التالية:

- استُبعد (١٠) أخصائيين اجتماعيين شاركوا في اختبار ثبات الأداة.

- تم إرسال أداة الدراسة بصيغتها الإلكترونية إلى الأخصائيين الاجتماعيين عبر عدة قنوات، شملت:

- التواصل المباشر مع الأخصائيين الذين سبق للباحثة التعامل معهم أثناء مشاركتها في الإشراف على التدريب الميداني بالمجال المدرسي.

- الاستعانة بزملاء شاركوا أيضًا في الإشراف على التدريب الميداني، لتوسيع دائرة الوصول إلى أخصائيين آخرين.

– التنسيق مع الموجّه العام للخدمة الاجتماعية، الذي قام بنشر رابط الاستمارة في المجموعات المهنية للأخصائيين في الإدارتين.

وقد بلغ عدد الأخصائيين الذين استجابوا فعليًا لتطبيق الاستمارة (٢٨٢) أخصائيًا اجتماعيًا، وهو عدد يتجاوز الحد الأدنى المطلوب لتحديد العينة المثالية إحصائيًا (وفقاً لقانون الحجم الأمثل للعينة= ٢٤٨ مفردة)، مما يُعزز من قوة النتائج وموثوقيتها العلمية. وعليه، فإن العدد النهائي للعينة الممثلة بلغ (٢٨٢) أخصائيًا اجتماعيًا.

وتم اختيار هذه الفئة من الأخصائيين بناءً على اعتبارات علمية وميدانية متعددة، من أبرزها:

- حداثة تطبيق الممارسة الرقمية في المجال المدرسي، ما يجعله بيئة غنية لرصد وتحليل المخاطر الأخلاقية والمهنية المصاحبة.
- تأكيد الموجّه العام للخدمة الاجتماعية أن محافظة الفيوم تُعد من أولى المحافظات التي شرعت في تنفيذ الممارسة الرقمية فعليًا بجميع مراحلها التعليمية.
- التطبيق يتم في مختلف المراحل (الابتدائية، الإعدادية، الثانوية) وفق سياسات مهنية موحدة من حيث أدوات الخدمة الرقمية وضوابط تنفيذها، ما يعزز من موضوعية الدراسة وشموليتها.
- ورود إشارات متكررة في الأدبيات والدراسات السابقة، إلى وجود تحديات مهنية وأخلاقية مصاحبة للممارسة الرقمية في الخدمة الاجتماعية، ومن بينها المجال التعليمي، مما يُبرز أهمية التوجّه نحو دراسة المخاطر المترتبة عليها وتحديد آليات إجرائية فاعلة لإدارتها.
- حساسية الفئة المستفيدة (الطلاب) من حيث الأعمار والاحتياجات، ما يضاعف أهمية كفاءة الأخصائيين في إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة الرقمية.
- اتساق الدراسة مع التوجّه المؤسسي نحو التحول الرقمي، ما يعزز أهمية الدراسة في تطوير سياسات وقائية وأدلة إجرائية للممارسة الرقمية.

(ب) المجال المكاني: وقع اختيار الباحثة على إدارتي غرب وشرق التعليميتين بمحافظة الفيوم كمجال مكاني لإجراء الدراسة، وذلك للأسباب التالية:

- تمثل الإدارتان بيئة تعليمية نشطة ومتنوعة تشمل جميع المراحل الدراسية، بما يعزز تنوع العينة وإمكانية تعميم النتائج.
- تُعد الإدارتان من أوائل الإدارات التي بادرت بتطبيق الممارسة المهنية الرقمية فعليًا في المدارس، مما يوفر سياقًا واقعيًا لرصد وتحليل المخاطر المرتبطة بها.

(ج) المجال الزمني: تمثّل المجال الزمني للدراسة في فترة جمع البيانات من ميدان الدراسة، والتي امتدت من ١٠ أبريل ٢٠٢٥م وحتى ١٠ يونيو ٢٠٢٥م، وهي فترة كافية لضمان تغطية ميدانية مناسبة، وتحصيل استجابات تمثل المجتمع الأصلي بشكل ملائم.

٤- **أدوات الدراسة:** اعتمدت الدراسة على أداة أساسية، وهي:

- استمارة قياس حول إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي.

وقد تحددت خطوات إعداد استمارة القياس فيما يلي:

- مراجعة الكتابات العلمية، والدراسات العربية والإنجليزية المتخصصة المرتبطة بموضوع الدراسة.
- تحديد محاور وأبعاد استمارة القياس: فقد اشتملت استمارة القياس على البيانات الأولية وهي: (النوع- السن- المؤهل العلمي- سنوات الخبرة- المرحلة التعليمية التي تعمل بها).

- استكمال للبيانات الأولية ويتضمن البيانات المتعلقة بالممارسة الرقمية الفعلية وتضمنت (ما الأدوات الرقمية التي تستخدمها في عملك- ما أكثر المهام التي تستخدم فيها التكنولوجيا- هل تلقيت تدريباً متخصصاً في الممارسة الأخلاقية الرقمية؟- إذا كانت الاجابة بنعم، ما نوع التدريب المتخصص الذي تلقيته؟ – اذا كانت الاجابة بلا، ما الأسباب التي تمنعك من الحصول على تدريب في الممارسة الأخلاقية الرقمية؟)، بالإضافة إلى ثلاثة محاور وهي:

- المحور الأول: تحديد طبيعة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي (الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة، والقرارات المهنية غير المدروسة أخلاقيًا، وسوء السلوك الأخلاقي المتعمد).

- المحور الثاني: تحديد ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين لإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي (التعامل مع الأخطاء الأخلاقية، اتخاذ القرارات الأخلاقية الرشيدة، الوقاية من السلوكيات غير الأخلاقية).

- المحور الثالث: تحديد الاحتياجات المهنية (المعرفية- المهارية- القيمية) اللازمة لتعزيز قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي.

- **طريقة تصحيح أدوات الدراسة:** تم الاستناد في الأداة على تدرج مقياس ليكرت الخماسي في وضع الاستجابات، وتم وضع درجة تقديرية لكل استجابة كالآتي:

الإستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة التقديرية	5	4	3	2	1

- **إجراءات الصدق والثبات لأداة الدراسة وجاء كالتالي:**

- **صدق الاتساق الداخلي:** للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين درجة كل بُعد والدرجة الكلية في المحور.

١- المحور الأول: تحديد طبيعة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي:

جدول (٢) المصفوفة الارتباطية بين أبعاد محور المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي والمجموع الكلي (ن=٢٨٢)

الأبعاد	المجموع الكلي
البعد الأول: الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة.	٠.٨٦٨**
البعد الثاني: القرارات المهنية غير المدروسة أخلاقيًا.	٠.٨٥١**
البعد الثالث: سوء السلوك الأخلاقي المتعمد.	٠.٨٩٠**

** تدل على أن معامل الارتباط دال عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من الجدول السابق ارتباط أبعاد المحور ببعضها البعض بمستوى دلالة (٠,٠١)، وهذا يؤكد أن استمارة القياس تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

٢- المحور الثاني: تحديد ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين لإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي:

جدول (٣) المصفوفة الارتباطية بين أبعاد محور ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين لإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي والمجموع الكلي (ن=٢٨٢)

الأبعاد	المجموع الكلي
البعد الأول: التعامل مع الأخطاء الأخلاقية.	٠.٩٠٧**
البعد الثاني: اتخاذ القرارات الأخلاقية الرشيدة.	٠.٩٣٤**
البعد الثالث: الوقاية من السلوكيات غير الأخلاقية.	٠.٩٢٤**

** تدل على أن معامل الارتباط دال عند مستوى (٠,٠١)

يتضح من الجدول السابق ارتباط أبعاد المحور ببعضها البعض بمستوى دلالة (٠,٠١), وهذا يؤكد أن إستمارة القياس تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

٣- المحور الثالث: تحديد الاحتياجات المهنية اللازمة لتعزيز قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي:

جدول (٤) المصفوفة الارتباطية بين أبعاد محور الاحتياجات المهنية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي والمجموع الكلي (ن=٢٨٢)

الأبعاد	المجموع الكلي
البعد الأول: الاحتياجات المهنية المعرفية.	٠.٨٨٧**
البعد الثاني: الاحتياجات المهنية المهارية.	٠.٩٣١**
البعد الثالث: الاحتياجات المهنية القيمية.	٠.٩١٩**

** تدل على أن معامل الارتباط دال عند مستوى (٠,٠١)

يتضح من الجدول السابق ارتباط أبعاد المحور ببعضها البعض بمستوى دلالة (٠,٠١), وهذا يؤكد أن إستمارة القياس تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

– **ثبات أداة الدراسة:** للتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة، تم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ. حيث جرى استخراج معامل الثبات لجميع أبعاد الأداة بشكل كلي، وكذلك لكل بُعد من أبعادها بشكل مستقل. ويعرض الجدول التالي قيم معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة وأبعادها الفرعية:

١- المحور الأول: تحديد طبيعة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي:

جدول (٥) معاملات الثبات لأبعاد محور المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي وللمحور ككل (ن=٢٨٢)

الأبعاد	معامل الثبات
البعد الأول: الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة.	٠.٧٢٩**
البعد الثاني: القرارات المهنية غير المدروسة أخلاقيًا.	٠.٨٣٠**
البعد الثالث: سوء السلوك الأخلاقي المتعمد.	٠.٧٣٤**
المحور ككل	٠.٨٩٠**

بالاستناد إلى بيانات الجدول السابق يتضح أن معامل الثبات بالنسبة لأبعاد المحور والمجموع الكلي مرتفعة، وبناءً على هذه النتيجة فإن مستوى الثبات لمحتوى المحور يعد ملائماً من وجهة نظر البحث العلمي، وهذا يؤكد ارتفاع معامل الثبات على مستوى الأبعاد الفرعية والمحور ككل.

٢- المحور الثاني: تحديد ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين لإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي:

جدول (٦) معاملات الثبات لأبعاد محور ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين لإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة الرقمية في المجال المدرسي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ وللمحور ككل (ن=٢٨٢)

الأبعاد	معامل الثبات
البعد الأول: التعامل مع الأخطاء الأخلاقية .	٠.٨٥٧**
البعد الثاني: اتخاذ القرارات الأخلاقية الرشيدة .	٠.٨٥٩**
البعد الثالث: الوقاية من السلوكيات غير الأخلاقية.	٠.٨٣٨**
المحور ككل	٠.٩٣٧**

بالاستناد إلى بيانات الجدول السابق يتضح أن معامل الثبات بالنسبة لأبعاد المحور والمجموع الكلي مرتفعة، وبناءً على هذه النتيجة فإن مستوى الثبات لمحتوى المحور يعد ملائماً من وجهة نظر البحث العلمي، وهذا يؤكد ارتفاع معامل الثبات على مستوى الأبعاد الفرعية والمحور ككل.

٣- المحور الثالث: تحديد الاحتياجات المهنية اللازمة لتعزيز قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي:

جدول (٧) معاملات الثبات لأبعاد محور الاحتياجات المهنية اللازمة على إدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية في المجال المدرسي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ وللمحور ككل (ن=٢٨٢)

الأبعاد	معامل الثبات
البعد الأول: الاحتياجات المهنية المعرفية .	٠.٨٩٥**
البعد الثاني: الاحتياجات المهنية المهارية .	٠.٩٢٠**
البعد الثالث: الاحتياجات المهنية القيمية.	٠.٩٠٥**
المحور ككل	٠.٩٥٤**

بالاستناد إلى بيانات الجدول السابق يتضح أن معامل الثبات بالنسبة لأبعاد المحور والمجموع الكلي مرتفعة، وبناءً على هذه النتيجة فإن مستوى الثبات لمحتوى المحور يعد ملائماً من وجهة نظر البحث العلمي، وهذا يؤكد ارتفاع معامل الثبات على مستوى الأبعاد الفرعية والمحور ككل.

- وعن مستويات القوة النسبية التي استخدمتها الباحثة في تحليل نتائج الدراسة فكانت (٨٠٪) فأكثر قوية، ثم (٦٠٪) فأكثر متوسطة، وأقل من (٦٠٪) ضعيفة.

٥- **المعالجات الإحصائية للبيانات:** استخدمت الباحثة مجموعة من المعاملات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، وتضمنت: (التكرارات والنسب المئوية- المتوسط الحسابي- الانحراف المعياري- القوة النسبية- معامل ارتباط بيرسون "لقياس العلاقات الارتباطية"- معامل ألفا كرونباخ "لقياس ثبات أداة الدراسة"- تحليل التباينANOVA - اختبار جيمس وهاول- اختبار توكي).

ثامنًا: التحليل الكمي والكيفي لنتائج الدراسة:

١- **<u>البيانات الوصفية لعينة الدراسة</u>:**

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد وتحليل خصائص أفراد عينة الدراسة كالتالي:

جدول رقم (٨) يوضح خصائص عينة الدراسة (ن=٢٨٢)

المتغير	البيان	ك	(%)
النوع	ذكر.	٥٠	١٧.٧
	أنثى.	٢٣٢	٨٢.٣
السن	من ٢٥ لأقل من ٣٠ سنة.	٢	٠.٧
	من ٣١ لأقل من ٤٠ سنة.	٦٢	٢٢.٠
	من ٤١ لأقل من ٥٠ سنة.	١٥٠	٥٣.٢
	50سنة فأكثر.	٦٨	٢٤.١
المؤهل العلمي	مؤهل فوق المتوسط	٠	٠
	بكالوريوس خدمة اجتماعية	٢١٠	٧٤.٥
	دبلوم دراسات عليا في الخدمة الاجتماعية	٦٤	٢٢.٧
	ماجستير خدمة اجتماعية	٢	٠.٧
	دكتوراة خدمة اجتماعية	٦	٢.١
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات.	٤	١.٤

المتغير	البيان	ك	(%)
	من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات.	٢٠	٧.١
	من ١٠ لأقل من ١٥ سنة.	٨٦	٣٠.٥
	١٥ سنة فأكثر.	١٧٢	٦١.٠
المرحلة التعليمية التي تعمل بها	ابتدائي	١٥٠	٥٣.٢
	اعدادي	٩٤	٣٣.٣
	ثانوي	٣٨	١٣.٥
البيانات المتعلقة بالممارسة الرقمية الفعلية:			
ما الأدوات الرقمية التي تستخدمها في عملك؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة	البريد الإلكتروني	٢٦	٩.٢
	تطبيقات المراسلة الفورية (واتساب، تليجرام، إلخ)	١٨٤	٦٥.٢
	منصات التعلم الإلكتروني	٣٦	١٢.٨
	برامج إدارة الحالات الرقمية	٢	٠.٧
	تطبيقات الفيديو (زووم، تيمز، إلخ)	٢٦	٩.٢
	وسائل التواصل الاجتماعي.	٢٢٢	٧٨.٧
ما أكثر المهام التي تستخدم فيها التكنولوجيا؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)	التواصل مع الطلاب	١٨٨	٦٦.٧
	التواصل مع أولياء الأمور	١٩٨	٧٠.٢
	توثيق الحالات والتقارير	٩٦	٣٤.٠
	تقديم الاستشارات والإرشاد	٥٠	١٧.٧
	إجراء التقييمات والمسوحات	٢٦	٩.٢
	المتابعة والتقييم	٥٨	٢٠.٦
	التنسيق مع الزملاء والإدارة	١٧٦	٦٢.٤
هل تلقيت تدريباً متخصصاً في الممارسة الأخلاقية الرقمية؟	نعم	٥٤	١٩.١
	لا	٢٢٨	٨٠.٩
إذا كانت الاجابة بنعم، ما نوع التدريب المتخصص الذي تلقيته؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)	دورة تدريبية رسمية في الأخلاقيات الرقمية	٦	٦.٥
	ورشة عمل حول الممارسة الآمنة	٢٨	٣٠.٤
	تدريب داخلي في المدرسة	١٢	١٣.٠
	تعلم ذاتي	٤٠	٤٣.٥
اذا كانت الاجابة بلا، ما الأسباب التي تمنعك من الحصول على تدريب في الممارسة الأخلاقية الرقمية؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)	عدم توفر دورات تدريبية متخصصة	١٧٨	٧٢.٤
	ارتفاع تكلفة التدريب	٢٤	٩.٨
	عدم توفر الوقت الكافي	٤٢	١٧.١
	عدم دعم الإدارة المدرسية	٣٢	١٣.٠
	اعتقد أن خبرتي العملية كافية	١٨	٧.٣
	لا أشعر بالحاجة إلى تدريب متخصص	١٦	٦.٥

بالاستناد إلى بيانات الجدول السابق رقم (٨) المتعلق بخصائص عينة الدراسة اتضح الآتي:

١ – البيانات الوصفية لعينة الدراسة:

- فيما يتعلق بمتغير النوع، فقد كانت الغالبية من الإناث، حيث بلغ عددهن (٢٣٢) بنسبة (٨٢.٣٪)، مقابل (٥٠) من الذكور بنسبة (١٧.٧٪)، ويُعزى ذلك إلى الطبيعة النسوية الغالبة على مهنة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي.

- أما بالنسبة لمتغير السن، فقد تركزت النسبة الأكبر في الفئة من ٤١ إلى أقل من ٥٠ سنة، بعدد (١٥٠) وبنسبة (٥٣.٢٪)، تليها الفئة العمرية ٥٠ سنة فأكثر بعدد (٦٨) بنسبة (٢٤.١٪)، ثم من ٣١ إلى أقل من ٤٠ سنة بعدد (٦٢) بنسبة (٢٢.٠٪)، وأخيرًا الفئة من ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة بعدد (٢) فقط بنسبة (٠.٧٪)، مما يعكس هيمنة الفئات العمرية الأكبر سنًا، وهو ما قد يُشير إلى أن غالبية المبحوثين يتمتعون بخبرة طويلة واستقرار مهني. هذه السمة تُعزز من إمكانية تشكيل وعي مهني أخلاقي ناضج، قادر على إدراك تحديات البيئة الرقمية ومخاطرها، خاصة لدى من تمرّسوا في الممارسة التقليدية ويخوضون الآن تحديات التحول الرقمي.

- وفيما يخص المؤهل العلمي، فقد كانت النسبة الأكبر من حاملي درجة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية، وعددهم (٢١٠) بنسبة (٧٤.٥٪)، يليهم الحاصلون على دبلوم دراسات عليا بعدد (٦٤) بنسبة (٢٢.٧٪)، ثم الحاصلون على دكتوراه بعدد (٦) بنسبة (٢.١٪)، وأخيرًا الحاصلون على ماجستير بعدد (٢) فقط بنسبة (٠.٧٪)، كما يُلاحظ عدم تسجيل أي تمثيل فعلي لحملة المؤهل فوق المتوسط في عينة الدراسة، رغم ورودهم ضمن بيانات الأخصائيين العاملين بالمجال المدرسي بحسب الإحصائية الرسمية، وهو ما قد يُعزى إلى عدم مشاركتهم في الدراسة الحالية، ويعكس هذا التوزيع اعتماد المؤسسات التعليمية في الغالب على خريجي البكالوريوس دون اشتراط مؤهلات عليا متقدمة.

- أما بالنسبة لسنوات الخبرة، فقد أظهرت النتائج أن أكبر نسبة كانت لمن لديهم خبرة ١٥ سنة فأكثر بعدد (١٧٢) بنسبة (٦١.٠٪)، يليهم من لديهم خبرة من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة بعدد (٨٦) بنسبة (٣٠.٥٪)، ثم من لديهم من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات بعدد (٢٠) بنسبة (٧.١٪)، وأخيرًا من لديهم أقل من ٥ سنوات بعدد (٤) فقط بنسبة (١.٤٪)، مما يعكس ارتفاع متوسط سنوات الخبرة لدى المشاركين، مما يُظهر رسوخًا مهنيًا يمكن أن يدعم اتخاذ قرارات أكثر توازنًا وأخلاقية في المواقف الرقمية، رغم احتمالية وجود فجوة رقمية بين الأجيال من حيث التفاعل التقني.

- وفيما يتعلق بالمرحلة التعليمية التي يعمل بها الأخصائيون الاجتماعيون، جاءت النسبة الأكبر من الأخصائيين العاملين في المرحلة الابتدائية بعدد (١٥٠) بنسبة (٥٣.٢٪)، تليها المرحلة الإعدادية بعدد (٩٤) بنسبة (٣٣.٣٪)، ثم المرحلة الثانوية بعدد (٣٨) بنسبة (١٣.٥٪)، ويُعزى هذا التوزيع إلى أن

المدارس الابتدائية تمثل النسبة الأكبر من المدارس في محافظة الفيوم، كما أنها تضم العدد الأكبر من الأخصائيين الاجتماعيين مقارنة بباقي المراحل التعليمية.

٢- البيانات المتعلقة بالممارسة الرقمية الفعلية:

- فيما يخص الأدوات الرقمية التي يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون في عملهم، أوضحت النتائج أن النسبة الأكبر تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، حيث بلغ عددهم (٢٢٢) بنسبة (٧٨.٧٪)، تليها تطبيقات المراسلة الفورية مثل (واتساب وتليجرام) بعدد (١٨٤) بنسبة (٦٥.٢٪)، ثم منصات التعلم الإلكتروني بعدد (٣٦) بنسبة (١٢.٨٪)، والبريد الإلكتروني وتطبيقات الفيديو مثل (زووم وتيمز) بعدد متساوٍ (٢٦) لكل منهما بنسبة (٩.٢٪)، في حين جاءت برامج إدارة الحالات الرقمية في المرتبة الأخيرة بعدد (٢) فقط بنسبة (٠.٧٪)، ويُلاحظ من هذه النتائج أن غالبية الاستخدام الرقمي يتركز على أدوات التواصل غير الرسمية، مما يعكس محدودية توظيف الأدوات التخصصية، ويؤكد الحاجة إلى تعزيز الانضباط الأخلاقي في التعامل مع هذه الوسائط المفتوحة، لما قد تنطوي عليه من تجاوزات للحدود المهنية أو انتهاكات للخصوصية.

- أما بالنسبة للمهام التي يستخدم فيها الأخصائيون التكنولوجيا، فقد تبين أن أبرز المهام هي التواصل مع أولياء الأمور بعدد (١٩٨) بنسبة (٧٠.٢٪)، يليه التواصل مع الطلاب بعدد (١٨٨) بنسبة (٦٦.٧٪)، ثم التنسيق مع الزملاء والإدارة بعدد (١٧٦) بنسبة (٦٢.٤٪)، بينما جاء استخدام التكنولوجيا في توثيق الحالات والتقارير بعدد (٩٦) بنسبة (٣٤.٠٪)، وتقديم الاستشارات والإرشاد بعدد (٥٠) بنسبة (١٧.٧٪)، والمتابعة والتقييم بعدد (٥٨) بنسبة (٢٠.٦٪)، وأخيرًا إجراء التقييمات والمسوحات بعدد (٢٦) بنسبة (٩.٢٪)، مما يشير إلى أن الاستخدام الرقمي يتركز على المهام الاتصالية والتنظيمية، في حين أن توظيف التكنولوجيا في المهام المهنية التخصصية لا يزال محدودًا.

- وفيما يتعلق بالحصول على تدريب متخصص في الممارسة الأخلاقية الرقمية، أوضحت النتائج أن غالبية أفراد العينة لم يتلقوا تدريبًا، حيث بلغ عددهم (٢٢٨) بنسبة (٨٠.٩٪)، مقابل من تلقوا تدريبًا بعدد (٥٤) فقط بنسبة (١٩.١٪)، مما يدل على وجود فجوة واضحة في تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين أخلاقيًا للتعامل مع البيئات الرقمية، رغم ارتفاع معدل استخدامهم للتقنيات.

- وبخصوص نوع التدريب المتخصص الذي تلقاه المشاركون، أوضحت النتائج أن أكثرهم اعتمد على التعلم الذاتي بعدد (٤٠) بنسبة (٤٣.٥٪)، تليه ورش العمل حول الممارسة الآمنة بعدد (٢٨) بنسبة (٣٠.٤٪)، ثم التدريب الداخلي في المدرسة بعدد (١٢) بنسبة (١٣.٠٪)، وأخيرًا الدورات التدريبية الرسمية في الأخلاقيات الرقمية بعدد (٦) فقط بنسبة (٦.٥٪)، مما يعكس غياب التدريب المؤسسي المنظم، واعتماد الأخصائيين في الغالب على المبادرات الفردية.

- أما بالنسبة لأسباب عدم الحصول على تدريب، فقد تصدّرها سبب عدم توفر دورات تدريبية متخصصة بعدد (١٧٨) بنسبة (٧٢.٤٪)، يليه عدم توفر الوقت الكافي بعدد (٤٢) بنسبة (١٧.١٪)، ثم عدم دعم الإدارة المدرسية بعدد (٣٢) بنسبة (١٣.٠٪)، وارتفاع تكلفة التدريب بعدد (٢٤) بنسبة (٩.٨٪)، بينما عبّر عدد محدود عن اعتقادهم بأن خبرتهم العملية كافية (١٨) بنسبة (٧.٣٪)، أو أنهم لا يشعرون بالحاجة إلى تدريب متخصص (١٦) بنسبة (٦.٥٪)، وهو ما يشير إلى غياب البيئة المؤسسية الداعمة للتدريب، بالإضافة إلى ضعف الوعي بأهمية التأهيل الأخلاقي في المجال الرقمي.

- تُظهر هذه النتائج مجتمعة أن غالبية الأخصائيين الاجتماعيين يتمتعون بخبرة طويلة وتفاعل رقمي فعلي، ولكن دون سند تدريبي متخصص، ما يُؤسس لحالة من الوعي العملي القائم على الخبرة الشخصية والانطباعات، لا على تدريب منهجي منظّم، وهو ما يجعلهم عرضة لمخاطر أخلاقية رقمية غير مقصودة أو يصعب إدراكها بدقة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تأسيس برامج تطوير مهني تركّز على تنمية الوعي الأخلاقي الرقمي المؤسسي، وبناء قدرات تخصصية في استخدام الأدوات التقنية بما ينسجم مع القيم المهنية للممارسة.

٢- تحليل وتفسير نتائج الدراسة:

(١) نتائج الإجابة على التساؤل الأول: ما طبيعة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي؟

جدول (٩) مخاطر الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة (ن=٢٨٢)

م	العبارة	التكرار المرجح	المتوسط الموزون	الانحراف المعياري	القوة النسبية %	الترتيب
١	تقديم خدمة رقمية للطالب دون موافقة أسرته المسبقة قد يعرض الأخصائي/ الطالب للمساءلة.	١٢٠٨	٤.٢٨	٠.٥٦٤	٨٥,٦	٣
٢	ضعف إجراءات الحماية الرقمية قد يؤدي إلى اختراق بيانات الطالب.	١٣٠٢	٤.٦٢	٠.٥٥٥	٩٢,٤	١
٣	التأخر في الرد على المراسلات الرقمية المهنية قد يحرم الطالب من الحصول على الدعم المناسب.	١١٤٦	٤.٠٦	٠.٨٠٢	٨١,٢	٤
٤	تقديم خدمات رقمية دون تفويض رسمي من جهة العمل قد يعرض الأخصائي/ الطالب لمخاطر قانونية.	١١١٤	٣.٩٥	٠.٨٥٥	٧٩,٠	٥
٥	إغفال التحقق من الهوية الرقمية للطالب قد يؤدي إلى اطلاع طالب آخر غير معني على بياناته الشخصية.	١٢٣٤	٤.٣٨	٠.٦٢٦	٨٧,٦	٢
	البعد ككل	٦٠٠٤	٤.٢٥٨	٠.٦٨٠٤	القوة النسبية % ٨٥.١٦	

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٩)، إلى أن بُعد "مخاطر الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة" قد جاء بدرجة قوية، حيث بلغت القوة النسبية للبعد ككل (٨٥.١٦٪)، بمتوسط حسابي عام (٤.٢٦) وانحراف

معياري (٠.٦٨). ويُعبر هذا المستوى عن إدراك مهني متقدم لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي لاحتمالات الوقوع في أخطاء رقمية غير مقصودة، قد تترتب عليها نتائج أخلاقية أو قانونية بالغة، رغم غياب النية المسبقة للإخلال.

- وقد أظهرت النتائج أن أعلى العبارات تمثلت في: "ضعف إجراءات الحماية الرقمية قد يؤدي إلى اختراق بيانات الطالب"، بمتوسط (٤.٦٢) وقوة نسبية (٩٢.٤٪)، مما يعكس وعيًا واضحًا بخطورة الاختراقات الأمنية وما ينجم عنها من انتهاك للخصوصية ومساءلة قانونية، وهو ما يستدعي تعزيز بروتوكولات الأمان الرقمي داخل المؤسسات التعليمية. تلتها عبارة: "إغفال التحقق من الهوية الرقمية للطالب قد يؤدي إلى اطلاع غير معني على بياناته", بمتوسط (٤.٣٨)، ما يشير إلى تنامٍ في الوعي بمخاطر تداخل أو تشابه الهويات الرقمية، والحاجة إلى آليات تحقق دقيقة قبل تقديم الخدمات. في المقابل، جاءت أقل العبارات تقييمًا في: "تقديم خدمات رقمية دون تفويض رسمي من جهة العمل", بمتوسط (٣.٩٥) وقوة نسبية (٧٩.٠٪)، ورغم أنها تظل ضمن التقدير "القوي"، فإن ترتيبها الأدنى نسبيًا يُبرز فجوة محتملة في وعي بعض الأخصائيين بالمخاطر القانونية المرتبطة بالتفويض المؤسسي، ما يتطلب إدراج سياسات واضحة وتدريب مستمر لتحديد صلاحيات التدخل الرقمي وضوابطه.

- وترى الباحثة منطقية نتائج هذا البعد، إذ تتسق مع ما كشفته دراسة كيني (Keeney, 2017) بشأن ندرة الإرشادات والمعايير التي تنظم سلوكيات استخدام الوسائط الإلكترونية، مما يؤدي إلى وقوع أخطاء أخلاقية غير مقصودة نتيجة غياب الوضوح في المعايير المهنية. كما توصلت دراسة البوسعيدية (٢٠٢٠) إلى أن من أبرز معوقات توظيف الخدمة الاجتماعية الإلكترونية "الأخطاء الفنية التي تحدثها التقنية"، والتي قد تكون ناتجة عن أخطاء غير مقصودة، وقد صنفها ريمر ضمن المخاطر الأخلاقية. وفي السياق ذاته، أبرزت دراسة تشاننسون وآخرون (Chanenson et al., 2023) أن ضعف البنية التحتية الرقمية قد يسهم في حدوث انتهاكات غير مقصودة للخصوصية وسرية البيانات. وقد أكدت معايير الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين وآخرين (NASW et al, 2017) في المعيار ٢.٠٤ ضرورة مناقشة المنافع والمخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات الاجتماعية الإلكترونية ضمن إطار الموافقة المستنيرة، وعلى أهمية إبلاغ العملاء بالمخاطر المحتملة، مثل احتمالية فشل التكنولوجيا أو انقطاع الخدمة.

- وتعكس هذه النتائج وعيًا مهنيًا متناميًا بأن الأخطاء الرقمية غير المقصودة، رغم حسن النية، قد تؤدي إلى تبعات أخلاقية وقانونية خطيرة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء مكون "الحساسية الأخلاقية" ضمن نموذج ريست (Narvaez & Rest, 1995; Johnson, 2006) الذي يُبرز أهمية إدراك وجود إشكالية أخلاقية في بداية أي قرار مهني، والوعي بتأثير السلوك على الآخرين. كما تسهم نظرية إدارة المخاطر(Aven, 2015; Spikin, 2013) في توضيح كيف أن غياب الإجراءات الوقائية في بيئات يسودها التعقيد الرقمي يُنتج آثارًا غير مقصودة، تتطلب يقظة مهنية وإدارية مستمرة.

جدول (١٠) مخاطر اتخاذ القرارات المهنية الرقمية غير المدروسة أخلاقيًا (ن=٢٨٢)

م	العبارة	التكرار المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية %	الترتيب
٦	استخدام وسيلة رقمية غير ملائمة لطبيعة الموقف المهني قد يقلل من فعالية التدخل المهني.	١٢٦٠	٤.٤٧	٠.٥٩١	٨٩,٤	١
٧	استخدام أدوات تفاعلية غير مناسبة لعمر الطالب/ قدراته/ حالته النفسية قد يسبب له الارتباك.	١٢٣٢	٤.٣٧	٠.٦٢٥	٨٧,٤	٢
٨	غياب التحديد المسبق لحدود الخدمة الرقمية المقدمة قد يؤدي إلى أضرار نفسية أو اجتماعية للطالب.	١٢٣٠	٤.٣٦	٠.٥٨٨	٨٧,٢	٣
٩	تقديم خدمة رقمية دون التأكد من فهم الطالب لطبيعتها/ مضمونها قد يفقده الدعم المناسب.	١٢١٤	٤.٣٠	٠.٦٠٨	٨٦,٠	٤
١٠	تجاهل الإحالة الرقمية للمختص المناسب قد يؤخر حصول الطالب على الدعم المطلوب.	١١٩٦	٤.٢٤	٠.٦١٩	٨٤,٨	٥
١١	استخدام وسائل رقمية جديدة دون مراجعة المعايير الأخلاقية والمهنية المرتبطة بها قد يعرّض الممارسة للمخاطر.	١٢١٤	٤.٣٠	٠.٦٠٨	٨٦,٠	٤م
البعد ككل		٧٣٤٦	٤.٣٤	٠.٦٠٦٥	القوة النسبية % ٨٦.٨	

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٠) إلى أن بُعد "مخاطر اتخاذ القرارات المهنية الرقمية غير المدروسة أخلاقيًا" قد جاء بدرجة قوية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٣٤) والانحراف المعياري (٠.٦١)، وبلغت القوة النسبية (٨٦.٨٪). ويُعبر هذا المستوى المرتفع عن وعي مهني ملحوظ لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي بمخاطر اتخاذ قرارات مهنية رقمية لا تستند إلى تقدير دقيق للمعطيات الأخلاقية أو لطبيعة الموقف المهني.

- وقد جاءت في المرتبة الأولى العبارة: "استخدام وسيلة رقمية غير ملائمة لطبيعة الموقف المهني قد يقلل من فعالية التدخل المهني"، بمتوسط (٤.٤٧) وقوة نسبية (٨٩.٤٪)، وهي نتيجة تُشير إلى إدراك عالٍ بأهمية مواءمة الوسيلة الرقمية مع السياق المهني، بما يعكس حساسية أخلاقية تجاه العواقب المترتبة على الاختيار غير المدروس للأداة الرقمية. ويرتبط هذا الإدراك بمفهوم التحليل الأخلاقي المسبق في نموذج ريست، الذي يستدعي تقدير الأثر المهني قبل اتخاذ أي قرار رقمي. تلتها عبارة: " استخدام أدوات تفاعلية غير مناسبة لعمر الطالب/ قدراته/ حالته النفسية قد يسبب له الارتباك"، والتي احتلت المرتبة الثانية بقوة نسبية (٨٧.٤٪)، بما يؤكد استحضار الأخصائيين للبعد الإنساني في اتخاذ القرار، وتقديرهم لتفاوت الخصائص الفردية للطلاب، وهي ممارسات تعكس مستوى جيدًا من الفطنة الأخلاقية والتقدير المسبق للعواقب. بينما جاءت في المرتبة الأخيرة عبارة: "تجاهل الإحالة الرقمية للمختص المناسب قد يؤخر حصول الطالب على الدعم المطلوب"، بقوة نسبية (٨٤.٨٪)، ورغم ترتيبها المتأخر، فإنها تظل ضمن النطاق التقديري (قوي)، ما يعكس وجود وعي بأهمية التشبيك المهني وتوزيع الأدوار في البيئات الرقمية، وإن جاءت بدرجة أقل نسبيًا من المخاطر المرتبطة بالوسيلة أو التفاعل المباشر، وهو ما قد يُعزى إلى نقص في

تدريب الأخصائيين على آليات الإحالة الرقمية الآمنة ضمن سياقات التعاون المهني عبر الوسائط الإلكترونية.

- وترى الباحثة منطقية نتائج هذا البعد، إذ أيدتها نتائج دراسة مشنا وآخرين (Mishna, et al., 2012) التي بيّنت أن التواصل الرقمي أحدث تحولًا جذريًا في طبيعة العلاقات المهنية، وأسفر عن معضلات جديدة مثل "المنطقة الرمادية الأخلاقية" والحدود القابلة للاختراق، مما يزيد من احتمالية اتخاذ قرارات مهنية غير مدروسة أخلاقيًا. كما أكدت دراسة أوت وتيوزو (Ott & Tiozzo, 2022) التحديات الأخلاقية المرتبطة بتحقيق التوازن بين مراقبة الأداء وضمان الحريات الرقمية، وهو ما يتطلب من الأخصائيين إصدار قرارات مهنية تتسم بالحساسية الأخلاقية. وفي السياق ذاته، كشفت دراسة لوبيز وآخرين (López, et al 2023) عن وجود ما وصفته بـ"الجانب المظلم" للممارسة الرقمية، مما يستلزم اتخاذ قرارات مهنية أخلاقية معقدة تراعي الأبعاد المتشابكة لهذا النمط من الممارسة.

- وتُفسر هذه النتائج في ضوء مكون "الحساسية الأخلاقية" من نموذج ريست (Narvaez & Rest, 1995; Johnson, 2006)، والذي يتطلب القدرة على تحديد المسارات البديلة للفعل وتقييم نتائج كل خيار محتمل. كما يُسهم الإطار المفاهيمي لنظرية إدارة المخاطر (Aven, 2015, Aven, 2023) في فهم أهمية إدراك مصادر الخطر والأحداث المحتملة وعواقبها قبل اتخاذ القرار المهني الرقمي، مما يُبرز الحاجة إلى تعزيز الوعي الأخلاقي لدى الأخصائيين بطبيعة المخاطر الرقمية.

جدول (١١) مخاطر سوء السلوك الأخلاقي الرقمي المتعمد (ن=٢٨٢)

م	العبارة	التكرار المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية %	الترتيب
١٢	مشاركة معلومات الطالب الرقمية دون إذن مسبق يتسبب في انتهاك خصوصيته.	١٢٧٤	٤.٥٢	٠.٦٣٨	٩٠.٤	٢
١٣	تحريف المؤهلات/ الخبرات عبر الإنترنت يُضعف من مصداقية الممارسة المهنية.	١٢٨٤	٤.٥٥	٠.٥٩٠	٩١.٠	١
١٤	تقديم خدمات رقمية دون امتلاك الكفاءة/ التخصص اللازم يؤدي للإخلال بالواجبات المهنية.	١٢٣٢	٤.٣٧	٠.٦٤٧	٨٧.٤	٤
١٥	تقديم خدمات رقمية لا تراعي احتياجات الطالب الفعلية لتحقيق مكاسب شخصية.	١٢٧٠	٤.٥٠	٠.٦٣٨	٩٠.٠	٣
١٦	تداخل العلاقة المهنية مع الشخصية عبر الوسائل الرقمية قد يضر بالطالب نفسيًا/ اجتماعيًا.	١١٤٠	٤.٠٤	٠.٨٨٤	٨٠.٨	٥
	البعد ككل	٦٢٠٠	٤.٤٠	٠.٦٧٩٤	القوة النسبية %٨٧.٩٢	

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١١) إلى أن بُعد "مخاطر سوء السلوك الأخلاقي الرقمي المتعمد" قد جاء بمستوى قوي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٤٠)، والانحراف المعياري (٠.٦٧٩)، فيما وصلت القوة النسبية إلى (٨٧.٩٢٪). وتُعبر هذه النتائج عن وعي مهني واضح لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي بخطورة الممارسات الرقمية التي تُرتكب عمدًا، والتي تُعد إخلالًا مباشرًا بالمسؤولية الأخلاقية في بيئات العمل الرقمية.

- وقد أظهرت النتائج أن أعلى المخاطر تمثلت في عبارة: "تحريف المؤهلات/ الخبرات عبر الإنترنت يُضعف من مصداقية الممارسة المهنية"، والتي جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (٤.٥٥)، وانحراف معياري (٠.٥٩٠)، وقوة نسبية (٩١.٠٪). وتُبرز هذه النتيجة وعي المبحوثين بأهمية الصدق المهني في تقديم الذات عبر الوسائط الرقمية، وإدراكهم لخطورة التلاعب بالمؤهلات على ثقة المستفيدين ومصداقية الخدمة، وهو ما يعكس مستوى متقدمًا من النزاهة المعرفية والالتزام بمعايير الشفافية المهنية. تلتها في المرتبة الثانية عبارة: "مشاركة معلومات الطالب الرقمية دون إذن مسبق يتسبب في انتهاك خصوصيته"، بمتوسط (٤.٥٢) وقوة نسبية (٩٠.٤٪)، ما يدل على إدراك عميق لمركزية مبدأ السرية وحرمة المعلومات الشخصية في العلاقة المهنية الرقمية، وقدرة الأخصائيين على التمييز بين الاستخدام المهني للمعلومات والتعدي على الحقوق الرقمية للطالب. بينما جاءت في المرتبة الأخيرة عبارة: "تداخل العلاقة المهنية مع الشخصية عبر الوسائل الرقمية قد يضر بالطالب نفسيًا/ اجتماعيًا"، بمتوسط (٤.٠٤) وقوة نسبية (٨٠.٨٪)، ورغم كونها الأدنى ترتيبًا، فإنها لا تزال ضمن مستوى التقدير (قوي)، ما يدل على وجود وعي مهني بأهمية الحفاظ على الحدود الأخلاقية في التفاعل الرقمي، وإن بدرجة أقل نسبيًا مقارنة ببقية صور الانحراف المتعمد.

- وترى الباحثة منطقية نتائج هذا البعد، حيث أيدتها نتائج دراسة ريمر (Reamer, 2019b) التي أكدت تصاعد مشكلة طمس الحدود بين الحياة الشخصية والمهنية بفعل استخدام الوسائط الرقمية، وهو ما قد يؤدي إلى نشوء علاقات مزدوجة تُسبب ارتباكًا أخلاقيًا داخل إطار العلاقة المهنية، وقد تُمارس عمدًا في بعض الحالات. كما أشار تقرير وكالة الأمن السيبراني (CISA, 2023) إلى وجود مخاطر خارجية تستغل ضعف الالتزام بالممارسات الأخلاقية داخل البيئات المدرسية، ما يعزز احتمالات وقوع سلوكيات رقمية غير أخلاقية بشكل متعمد. وفي هذا السياق، شددت الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين (NASW et al, 2017) في المعيار ٤.٠٢ على أهمية الحفاظ على الحدود المهنية المناسبة والامتثال للمعايير الأخلاقية والقانونية في الممارسة الرقمية. كما دعت دراسة ريمر (Reamer, 2019b) إلى ضرورة الالتزام بالمعايير الأخلاقية المستحدثة التي تواكب خصوصية البيئة الرقمية وتنظم ممارساتها بشكل مسؤول، للحد من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية المقصودة.

- ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال مكون "الحساسية الأخلاقية" من نموذج ريست (Narvaez & Rest, 1995; Johnson, 2006) والذي يُشير إلى أهمية الوعي بتأثير السلوك على الآخرين وإدراك وجود مشكلة

أخلاقية. كما تُعزز نظرية إدارة المخاطر (Spikin, 2013) هذا الفهم من خلال التأكيد على ضرورة إدراك المخاطر المحتملة في البيئات المعقدة. ويُعد إدراك الأخصائيين لهذه المخاطر مؤشرًا إيجابيًا على وجود حساسية أخلاقية متقدمة، تُمكنهم من تحديد الإشكاليات الأخلاقية في مراحلها المبكرة.

وبذلك، تعكس نتائج المحور الأول وعيًا مهنيًا متقدمًا لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي بطبيعة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة الرقمية. ويتسق ذلك مع الإطار التصنيفي الذي قدمه ريمر (Reamer, 2013) للمخاطر الأخلاقية الرقمية والذي يُقسمها إلى ثلاث فئات: الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة، والقرارات غير المدروسة أخلاقيًا، وسوء السلوك الأخلاقي المتعمد. كما يتسق مع مكون "الحساسية الأخلاقية" من نموذج ريست (Narvaez & Rest, 1995; Johnson, 2006)، الذي يبرز أهمية قدرة الفرد على إدراك وجود مشكلة أخلاقية والوعي بتأثير السلوك على الآخرين كبداية لأي استجابة مهنية مسؤولة. كما تُفسر هذه النتائج ضمن منظور نظرية إدارة المخاطر (Aven, 2015) التي تشير إلى الطبيعة غير المؤكدة والمعقدة للبيئات الرقمية، ما يتطلب وعيًا متقدمًا بمصادر الخطر وتقييمها، ويستدعي تعزيز الكفاءة الأخلاقية واليقظة الرقمية لدى الممارسين، ويُعزز هذا التوجه ما أوردته دراسة جيرما وآخرون (Grima et al., 2020) التي أكدت سعي المؤسسات المعاصرة لتطوير نماذج مرنة لرصد وإدارة المخاطر المتسارعة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية، مما يبرز أهمية بناء كفاءات مهنية أخلاقية قادرة على التعامل مع هذا التعقيد الرقمي، خصوصًا في بيئات العمل الحساسة مثل الخدمة الاجتماعية المدرسية.

(٢) نتائج الإجابة على التساؤل الثاني: ما ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين لإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي؟

جدول (١٢) ممارسات الأخصائيين للتعامل مع الأخطاء الأخلاقية الرقمية (ن=٢٨٢)

م	العبارة	التكرار المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية %	الترتيب
1	أُطبق بروتوكولًا واضحًا للتعامل مع الرسائل الإلكترونية في المدرسة.	١١٤٨	٤.٠٧	٠.٧٤٢	٨١,٤	٤
2	أستخدم وسائل حماية رقمية مشفرة لحفظ معلومات الطلاب.	١١٨٤	٤.٢٠	٠.٧٢٨	٨٤,٠	٢
3	ألتزم باستخدام الأدوات الرقمية المعتمدة من المدرسة فقط عند تقديم الخدمات.	١١١٠	٣.٩٤	٠.٨٤٥	٧٨,٨	٦
4	أُوثّق كافة خطوات تقديم الخدمة الرقمية لحماية نفسي والطالب.	١٢٠٤	٤.٢٧	٠.٧٣٤	٨٥,٤	١
5	أراجع بانتظام التحديثات المهنية المدرسية المتعلقة بالممارسة الرقمية الآمنة.	١١٦٨	٤.١٤	٠.٧٧٩	٨٢,٨	٣
٦	أُطور مهاراتي الرقمية بشكل مستمر لضمان جودة الخدمة.	١١٦٨	٤.١٤	٠.٧٦٩	٨٢,٨	م٣
	البعد ككل	٦٩٨٢	٤.١٣	٠.٧٦٦	القوة النسبية % ٨٢.٥	

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٢) إلى أن بُعد "ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع الأخطاء الأخلاقية الرقمية" جاء بمستوى قوي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.١٣)، والانحراف المعياري (٠.٧٦٦)، فيما سجلت القوة النسبية (٨٢.٥٪). ويُعبر هذا المستوى المرتفع عن وجود توجه وقائي مسؤول لدى

الأخصائيين، يعكس استيعابهم لأهمية تجنب الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة في الممارسة الرقمية، من خلال إجراءات تنظيمية وتحديثات مهنية مستمرة.

- وقد كشفت النتائج أن أعلى هذه الممارسات تمثلت في عبارة: "أُوثّق كافة خطوات تقديم الخدمة الرقمية لحماية نفسي والطالب"، التي جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (٤.٢٧) وقوة نسبية (٨٥.٤٪)، وهي نتيجة تُظهر إدراكًا متقدمًا لأهمية التوثيق كإجراء دفاعي وشفاف يَصون الحقوق ويُبرهن على الالتزام المهني الرقمي. تلتها العبارة: "أستخدم وسائل حماية رقمية مشفرة لحفظ معلومات الطلاب" بنسبة قوة (٨٤.٠٪)، ما يُبرز التزامًا بمعايير الحماية الرقمية والسرية، ويعكس مستوى من الحساسية المهنية تجاه أمن المعلومات وتبعات تسربها. أما العبارة التي جاءت في المرتبة الأخيرة، "ألتزم باستخدام الأدوات الرقمية المعتمدة من المدرسة فقط عند تقديم الخدمات"، فقد حصلت على قوة نسبية (٧٨.٨٪)، وهي رغم بقائها ضمن النطاق التقديري المرتفع، فإن ترتيبها الأخير قد يُشير إلى تباين في الالتزام بالبروتوكولات المؤسسية الرسمية، وربما يدل على اجتهادات فردية في اختيار الأدوات الرقمية، ما يفتح المجال لمخاطر تنظيمية ومهنية.
- وترى الباحثة منطقية نتائج هذا البعد، حيث أظهرت دراسة كيلي وآخرين (Kelly et al., 2021) قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على إجراء تعديلات سريعة على أدوارهم المهنية، بما يعكس مرونتهم في التعامل مع التحديات المهنية والاستجابة الفاعلة للأخطاء الأخلاقية الناشئة في السياقات الرقمية. وفي السياق ذاته، أكد المعيار ٢.٠٤ من مدونة الأخلاقيات الصادرة عن الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين وآخرين(NASW et al, 2017). أهمية مناقشة المنافع والمخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات الاجتماعية عبر الوسائط الرقمية ضمن إطار الموافقة المستنيرة، بما يضمن اتخاذ قرارات مدروسة تسهم في الحد من الأخطاء الأخلاقية والتعامل الواعي معها في حال وقوعها.
- وتؤكد هذه النتائج أن الأخصائيين الاجتماعيين يُمارسون سلوكًا احترازيًا يعكس قدرًا جيدًا من الوعي بمتطلبات السلامة المهنية الرقمية، وأن الممارسات المرتبطة بالتوثيق، وأمن البيانات، والتطوير المهني، تُمثل عناصر مركزية في تعاملهم مع المخاطر الأخلاقية غير المقصودة. وتُعزز هذه الممارسات مكون "الحكم الأخلاقي" في نموذج ريست (Narvaez & Rest, 1995; Johnson, 2006) الذي يرتكز على التطور الأخلاقي المعرفي وتجنب أنماط التفكير المعيب، وتُسهم في تقليل التعرض لمخاطر غير مقصودة، كما تؤكد نظرية إدارة المخاطر (Spikin, 2013) أهمية الإجراءات التنظيمية الاستباقية التي تُقلل من احتمالية وقوع الخطأ.

جدول (١٣) ممارسات الأخصائيين لاتخاذ القرارات الأخلاقية الرقمية الرشيدة (ن=٢٨٢)

م	العبارة	التكرار المرجح	المتوسط الموزون	الانحراف المعياري	القوة النسبية %	الترتيب
٧	أُقيّم باستمرار مدى مناسبة الوسائل الرقمية لحالة الطالب قبل استخدامها.	١١٧٢	٤.١٦	٠.٦٧٨	٨٣,٢	٢
٨	أعتمد على المراجع المهنية المعتمدة عند اتخاذ قرارات بشأن استخدام التكنولوجيا في عملي.	١١٣٢	٤.٠١	٠.٨٢٦	٨٠,٢	٤
٩	أتشاور مع الزملاء في الحالات التي تتطلب قرارات مهنية تتعلق باستخدام التكنولوجيا.	١١٧٢	٤.١٦	٠.٧٨٥	٨٣,٢	م٢
١٠	أستفيد من الإشراف المهني المتاح في القضايا الأخلاقية الرقمية.	١١٦٤	٤.١٣	٠.٧٤٤	٨٢,٦	٣
١١	أُوثق القرارات التي أتخذها بشأن تقديم خدمات رقمية.	١١٧٦	٤.١٧	٠.٦٩٥	٨٣,٤	١
	البعد ككل	٥٨١٦	٤.١٣	٠.٧٤٦	القوة النسبية % ٨٢.٥٢	

تُشير بيانات الجدول السابق رقم (١٣) إلى أن بُعد ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين في اتخاذ القرارات الأخلاقية الرقمية الرشيدة جاءت بدرجة قوية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.١٣)، والانحراف المعياري (٠.٧٤٦)، فيما وصلت القوة النسبية إلى (٨٢.٥٢٪). ويعكس هذا المستوى المرتفع وعيًا مهنيًا لدى المبحوثين بأهمية تحكيم الاعتبارات الأخلاقية عند اتخاذ القرار الرقمي، واستيعابًا للضوابط التي تحكم هذا النوع من القرارات في بيئة مهنية رقمية متغيرة.

- حيث جاءت العبارة "أُوثق القرارات التي أتخذها بشأن تقديم خدمات رقمية" في المرتبة الأولى بنسبة (٨٣.٤٪)، وهي نتيجة تعكس استيعابًا متقدمًا لأهمية التوثيق المهني، بما يُؤسس لقرارات قابلة للمراجعة والتقويم، ويُقلل من احتمالات الغموض أو الإنكار، كما يعكس التوجه نحو مأسسة السلوك المهني الرقمي وربطه بممارسات إجرائية منظمة. تلتها عبارتا: "أُقيّم باستمرار مدى مناسبة الوسائل الرقمية لحالة الطالب قبل استخدامها"، و"أتشاور مع الزملاء في الحالات التي تتطلب قرارات مهنية تتعلق باستخدام التكنولوجيا"، بنسبة متساوية (٨٣.٢٪)، وهما تعكسان ممارسات قائمة على الحس الأخلاقي المتفاعل مع الواقع؛ حيث يُظهر الأخصائيون وعيًا بضرورة الفحص المسبق للأداة الرقمية ومدى ملاءمتها، إلى جانب تقديرهم لأهمية القرار التشاركي، بما يمنع التسرع في إصدار أحكام فردية. في المقابل، جاءت العبارة "أعتمد على المراجع المهنية المعتمدة عند اتخاذ قرارات بشأن استخدام التكنولوجيا في عملي" في المرتبة الأخيرة بنسبة (٨٠.٢٪)، رغم كونها ضمن المستوى القوي، ما قد يشير إلى وجود ميل نسبي للاعتماد على التجربة الذاتية أو المشورة غير الرسمية بدلًا من الرجوع إلى المصادر المهنية المؤسسة، مما يستدعي تعزيز ثقافة الاستناد إلى الأدلة المهنية في صناعة القرار الأخلاقي الرقمي.
- وترى الباحثة منطقية نتائج هذا البعد، حيث أكدت دراسة ريمر (Reamer, 2019a) أهمية تمكين الأخصائيين الاجتماعيين من اتخاذ قرارات أخلاقية رشيدة في ظل التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية،

وذلك من خلال تعزيز قدرتهم على الموازنة بين الاستخدام التكنولوجي والمتطلبات الأخلاقية. كما شددت الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين وآخرون (ASWB, et al, 2015) على أهمية الكفاءة المهنية الرقمية التي تُمكّن الأخصائي من اتخاذ قرارات مدروسة أثناء استخدامه للتكنولوجيا في تقديم الخدمات، بما يضمن احترام الخصوصية والسرية وتجنب المخاطر الأخلاقية.

- وتُظهر هذه النتائج نمطًا من الممارسات المهنية الرقمية يتسم بالنضج الأخلاقي والانضباط المؤسسي، حيث يجمع الأخصائيون بين التشاور، والتوثيق، والتقييم المستمر كأسس لاتخاذ القرار. وتُفسّر هذه النتائج في ضوء مكون "الحكم الأخلاقي" من نموذج ريست (Narvaez & Rest, 1995; Johnson, 2006) ، الذي يُشير إلى القدرة على اختيار المسار الأخلاقي الأنسب بعد إدراك المشكلة الأخلاقية، كما تعكس التوظيف الفعلي لنظرية إدارة المخاطر (Aven, 2015) التي تدعو إلى تقدير العواقب المحتملة وتحديد مصادر الخطر قبل اتخاذ القرارات الرقمية.

جدول (١٤) ممارساتهم الأخصائيين للوقاية من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية (ن=٢٨٢)

م	العبارة	التكرار المرجح	المتوسط الموزون	الانحراف المعياري	القوة النسبية %	الترتيب
١٢	أشارك الطلاب سياسة واضحة تحكم التفاعل الرقمي منذ بدء العلاقة المهنية.	١١٧٦	٤.١٧	٠.٧١٥	٨٣,٤	٢
١٣	أرفض إنشاء صداقات رقمية مع الطلاب عبر حساباتي الشخصية.	١٠٨٦	٣.٨٥	٠.٩٥٤	٧٧,٠	٦
١٤	أحافظ على الشفافية المهنية عند تقديم الخدمات الإلكترونية.	١٢٢٠	٤.٣٣	٠.٦٩١	٨٦,٦	١
١٥	أوثق جميع مراسلاتي المهنية الرقمية في السجلات الرسمية المعتمدة.	١١٦٨	٤.١٤	٠.٨١٤	٨٢,٨	٣
١٦	أتابع بانتظام القوانين التي تنظم التفاعل الرقمي في المجال المدرسي.	١١٥٨	٤.١١	٠.٨٠٧	٨٢,٢	٥
١٧	أُبلغ الإدارة عن أي استغلال رقمي يصدر من الزملاء تجاه الطلاب.	١١٦٤	٤.١٣	٠.٨٣٤	٨٢,٦	٤
	البعد ككل	٦٩٧٢	٤.١٢	٠.٨٠٢٥	القوة النسبية % ٨٢.٤	

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٤) إلى أن بُعد "ممارسات الأخصائيين للوقاية من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية" قد جاء بدرجة قوية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.١٢)، والانحراف المعياري (٠.٨٠٣)، فيما وصلت القوة النسبية إلى (٨٢.٤٪). ويُظهر هذا المستوى من التقدير وعيًا مهنيًا متقدمًا لدى الأخصائيين الاجتماعيين بأهمية الوقاية الأخلاقية في البيئات الرقمية، وتبنيهم لممارسات تهدف إلى تقنين التفاعل الرقمي وضبطه في إطار مهني مسؤول.

- حيث جاءت العبارة: "أحافظ على الشفافية المهنية عند تقديم الخدمات الإلكترونية "في المرتبة الأولى بمتوسط (٤.٣٣) وقوة نسبية (٨٦.٦٪)، وهي نتيجة تُجسّد إدراكًا واضحًا لقيمة الشفافية كإحدى الركائز

الأخلاقية في الممارسة الرقمية، وتمثل استجابة واعية لمخاطر الغموض أو الإخفاء في بيئة رقمية تتطلب وضوحًا مضاعفًا لحماية الطالب وبناء الثقة. تلتها العبارة: "أشارك الطلاب سياسة واضحة تحكم التفاعل الرقمي منذ بدء العلاقة المهنية" بنسبة (٨٣.٤٪)، ما يعكس استعدادًا مهنيًا استباقيًا لتنظيم العلاقة الرقمية وفق ضوابط واضحة منذ بدايتها، بما يحدّ من فرص سوء الفهم أو التجاوز، ويُشير إلى تطبيق مبدئي لمفاهيم التقييم الأخلاقي المسبق للمواقف الرقمية قبل الانخراط فيها. أما العبارة التي احتلت المرتبة الأخيرة، فهي: "أرفض إنشاء صداقات رقمية مع الطلاب عبر حساباتي الشخصية" بنسبة (٧٧.٠٪)، وعلى الرغم من تصنيفها ضمن المستوى القوي، إلا أن موقعها المتأخر قد يُشير إلى وجود تباين في تقدير الأخصائيين لخطورة هذا النوع من التداخل بين الشخصي والمهني، الأمر الذي قد يُستدل منه على فجوة جزئية في حساسية بعض الممارسين تجاه المخاطر المرتبطة بطمس الحدود المهنية في البيئات الرقمية، خصوصًا مع سهولة التفاعل الرقمي وتداخله مع الحياة اليومية.

- وترى الباحثة منطقية نتائج هذا البعد، حيث تتسق مع ما أكدته معايير الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين (ASWB et al, ٢٠١٥) حول أهمية الحفاظ على الحدود المهنية في الممارسة الرقمية لتفادي العلاقات المزدوجة والحماية من الانتحال أو سوء استخدام الهوية الرقمية. كما أشارت الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين (NASW et al, 2017) إلى ضرورة الالتزام بالضوابط الأخلاقية المتعلقة بالحفاظ على الحدود المهنية المناسبة، وضبط عملية إنهاء الخدمة، والتوثيق المهني الدقيق في سياق الممارسة الرقمية. وفي السياق ذاته، دعت دراسة رودريغوز وآخرون (Rodríguez et al., 2024) إلى ضرورة تبني مبادئ أخلاقية واضحة ومعايير تنظيمية تسهم في تأطير تطبيق المهنة ضمن بيئة رقمية، بما يعزز من فاعلية الوقاية من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية.

- وتُبرز هذه النتائج أن الأخصائيين يُمارسون استراتيجيات وقائية تتسم بالوعي والاحتراز، وتُظهر توجهًا نحو دمج الشفافية، والتوثيق، والامتثال القانوني في سلوكهم المهني الرقمي. ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء مكون "التنفيذ الأخلاقي" من نموذج ريست (Narvaez & Rest, 1995; Johnson, 2006) والذي يُمثل القدرة على تحويل القرار الأخلاقي إلى سلوك فعلي رغم التحديات والمعوقات، ويتطلب مقاومة الضغوط ومواجهة التعب والإحباط، كما تُعزز نظرية إدارة المخاطر (Spikin, 2013) أهمية وجود ضوابط واضحة تقلل من فرص الانحراف الأخلاقي في البيئات الرقمية.

وبذلك تُظهر نتائج المحور الثاني حول ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي في إدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية مستويات قوية. وتعكس هذه النتائج انسجامًا واضحًا مع مكوني الحكم الأخلاقي والتنفيذ الأخلاقي في نموذج ريست (Narvaez & Rest, 1995; Johnson, 2006)، حيث يشير الحكم الأخلاقي إلى القدرة على اختيار المسار الأخلاقي الأنسب بعد إدراك المشكلة الأخلاقية، بينما يُعنى التنفيذ

الأخلاقي بالقدرة العملية على تحويل القرار الأخلاقي إلى سلوك فعلي رغم التحديات والمعوقات، ويتطلب مقاومة الضغوط ومواجهة التعب والإحباط وتصميم استراتيجيات مناسبة. كما تتسق هذه النتائج مع نظرية إدارة المخاطر (Spikin, 2013) التي تؤكد أهمية الإدارة المتكاملة للمخاطر ضمن جميع عمليات المنظمة بشكل منسق وشامل، وتتقاطع مع ما أوصت به عدة دراسات (ASWB, 2015; Gibson, 2021; Reamer, 2010, 2013, 2014, 2020؛ عبد الحميد، ٢٠٢٣)، بشأن ضرورة تبنّي ممارسات مهنية محددة لإدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية، بما يضمن تجنّبها والتعامل الفعّال معها عند وقوعها.

(٥) <u>نتائج الإجابة على التساؤل الثالث</u>: ما الاحتياجات المهنية اللازمة لتعزيز قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي؟

جدول (١٥) الاحتياجات المعرفية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة المهنية الرقمية (ن=٢٨٢)

م	العبارة	التكرار المرجح	المتوسط الموزون	الانحراف المعياري	القوة النسبية %	الترتيب
١	الإلمام بالمعايير الأخلاقية الخاصة بالخدمات الرقمية.	١٢٧٦	٤.٥٢	٠.٥٤١	٩٠,٤	١
٢	الالمام بالسياسات المدرسية المتعلقة بسرية/حماية البيانات الرقمية.	١٢٢٨	٤.٣٥	٠.٦١٠	٨٧,٠	٥
٣	فهم التشريعات المنظمة للممارسة الرقمية في المجال المدرسي.	١٢٣٠	٤.٣٦	٠.٥٧٦	٨٧,٢	٤
٤	معرفة القوانين الجديدة التي تؤثر على الممارسة الرقمية المهنية.	١٢٣٢	٤.٣٧	٠.٥٧٧	٨٧,٤	٣
٥	فهم آليات التعامل مع الأزمات الأخلاقية الرقمية الطارئة.	١٢٣٤	٤.٣٨	٠.٥٦٦	٨٧,٦	٢
البعد ككل		٦٢٠٠	٤.٣٩٦	٠.٥٧٤	القوة النسبية % ٨٧.٩٢	

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٥) إلى أن بُعد "الاحتياجات المعرفية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة المهنية الرقمية" قد جاء بمستوى مرتفع جدًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٣٩٦)، والانحراف المعياري (٠.٥٧٤)، فيما سجلت القوة النسبية (٨٧.٩٢٪). وتُبرز هذه النتائج وجود حاجة معرفية بارزة لدى الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي لفهم المنظومة الأخلاقية والتشريعية المرتبطة بالممارسة الرقمية، بما يُسهم في تقوية استجابتهم للمخاطر المهنية المتزايدة في البيئة الرقمية.

- حيث تصدرت عبارة "الإلمام بالمعايير الأخلاقية الخاصة بالخدمات الرقمية" المرتبة الأولى بنسبة قوة (٩٠.٤٪)، وهي نتيجة تعكس إدراكًا متقدمًا لأهمية وجود مرجعية أخلاقية واضحة تحكم الممارسات الرقمية، وتُوجه الأخصائيين في قراراتهم وسلوكياتهم المهنية عند استخدام التكنولوجيا. ويشير ذلك إلى ارتفاع درجة "الحساسية الأخلاقية" لدى المبحوثين، واستشعارهم لأهمية الضبط القيمي للممارسة الرقمية. تلتها في المرتبة الثانية عبارة "فهم آليات التعامل مع الأزمات الأخلاقية الرقمية الطارئة" بنسبة (٨٧.٦٪)، وهو ما يدل على أن المشاركين يستشعرون صعوبة المواقف الأخلاقية المفاجئة، ويُقرّون بالحاجة إلى

معرفة مسبقة تُمكنهم من الاستجابة الرشيدة لتلك المواقف دون تهور أو ارتباك. ويتصل ذلك بمكون "الحكم الأخلاقي"، حيث تتطلب هذه المواقف قرارات سريعة تستند إلى وعي معرفي منظم. أما العبارة التي جاءت في المرتبة الأخيرة فهي: "الإلمام بالسياسات المدرسية المتعلقة بسرية/ حماية البيانات الرقمية" بنسبة (٨٧.٠٪)، ورغم أنها الأدنى ترتيبًا، فإنها ما تزال ضمن النطاق التقديري المرتفع، مما يُشير إلى تراجع نسبي في معرفة الأطر المؤسسية المحددة، ويعكس ضعفًا في البُعد التنظيمي للممارسة الأخلاقية الرقمية، الأمر الذي قد يُعيق قدرة الأخصائيين على الامتثال الكامل لمتطلبات حماية البيانات وفق السياق المؤسسي المحدد.

- وترى الباحثة منطقية نتائج هذا البعد، حيث تتوافق مع ما أظهرته دراسة كيني (Keeney, 2017) من ضرورة توافر المعرفة بالإرشادات والمعايير المهنية المنظمة للممارسة الرقمية، بما يتيح فهمًا واضحًا للسلوك المهني المنضبط. كما كشفت دراسة محمد وفرج (Mohamed, Farag, 2021) عن وجود تحديات معرفية تؤثر على كفاءة التفاعل الرقمي لدى الأخصائيين الاجتماعيين، مما يستدعي تعزيز المعرفة التكنولوجية والأخلاقية. وفي الاتجاه ذاته، أظهرت دراسة فارس (٢٠٢٤) وجود فجوة واضحة في تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي فيما يتعلق بتوظيف الذكاء الاصطناعي، نتيجة لنقص المعارف والمهارات، ومحدودية البرامج التدريبية الرقمية. ويتقاطع ذلك مع ما أكدته دراسة شتاينر (Steiner, 2020) من أن المناهج النظرية والمبادئ الأخلاقية في مجال الخدمة الاجتماعية لم تتناول القضايا الرقمية إلا بشكل هامشي، مشددة على أن امتلاك أسس معرفية ونظرية وأخلاقية متينة يُعد ضرورة حاسمة لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وإدارة ما قد ينجم عنها من مخاطر أخلاقية.
- وتُبرز هذه النتائج أن الأخصائيين الاجتماعيين بحاجة إلى تعزيز معرفي متكامل يجمع بين المعايير الأخلاقية، والتشريعات القانونية، والآليات الإجرائية للتعامل مع المواقف الرقمية الحساسة. ويمكن تفسير هذه الاحتياجات في ضوء مكون "الدافعية الأخلاقية" من نموذج ريست (Narvaez & Rest, 1995; Johnson, 2006) والذي يتأثر بنظم الحوافز والمكافآت التي تدعم السلوك الأخلاقي. وتوصي الباحثة بتطوير برامج تدريبية تخصصية تتناول هذه الأبعاد بشكل متكامل، مع التركيز على تمكين الأخصائيين من التمييز الأخلاقي وتحليل المواقف الرقمية، والاطلاع على السياسات المؤسسية الحاكمة للممارسة الرقمية في المدارس.

جدول (١٦) الاحتياجات المهارية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة المهنية الرقمية (ن=٢٨٢)

م	العبارة	التكرار المرجح	المتوسط الموزون	الانحراف المعياري	القوة النسبية %	الترتيب
٦	اكتساب مهارة توثيق المراسلات الرقمية المهنية بشكل صحيح.	١٢٥٠	٤.٤٣	٠.٦٧٨	٨٨,٦	١
٧	اكتساب مهارة استخدام أدوات الحماية الرقمية لضمان سرية معلومات الطلاب.	١٢٣٨	٤.٣٩	٠.٦٧٣	٨٧,٨	٢
٨	اكتساب مهارة استخدام برامج التواصل الرقمي بطريقة مهنية وآمنة.	١٢٣٨	٤.٣٩	٠.٦٦٢	٨٧,٨	٢م
٩	اكتساب مهارة تقييم ملاءمة الأدوات الرقمية التفاعلية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.	١٢٠٦	٤.٢٨	٠.٦٨٦	٨٥,٦	٣
١٠	اكتساب مهارة تقييم فعالية/ جودة الخدمات الرقمية المقدمة للطلاب.	١٢٠٠	٤.٢٦	٠.٧٠٠	٨٥,٢	٤
البعد ككل		٦١٣٢	٤,٣٥	٠.٦٧٩٨	القوة النسبية % ٨٧.٠	

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٦) إلى أن بُعد "الاحتياجات المهارية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة المهنية الرقمية" قد جاء بدرجة قوية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٤.٣٥)، والانحراف المعياري (٠.٦٨٠)، فيما سجلت القوة النسبية (٨٧.٠٪). وتدل هذه النتائج على وعي مهني متقدم لدى الأخصائيين الاجتماعيين بأهمية تنمية المهارات العملية التي تُمكّنهم من أداء أدوارهم الرقمية بشكل أخلاقي وآمن.

- وقد جاءت العبارة: "اكتساب مهارة توثيق المراسلات الرقمية المهنية بشكل صحيح" في المرتبة الأولى بنسبة قوة (٨٨.٦٪)، مما يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية هذه المهارة في ضمان الشفافية والمساءلة المهنية، بما يسهم في توثيق الممارسات الرقمية بطريقة تحفظ حقوق الطالب وتُعزز ثقة المؤسسة التعليمية بالممارسة الرقمية. تلتها عبارتان بنفس القوة النسبية (٨٧.٨٪)، وهما: "اكتساب مهارة استخدام أدوات الحماية الرقمية لضمان سرية معلومات الطلاب"، و"اكتساب مهارات استخدام برامج التواصل الرقمي بطريقة مهنية وآمنة"، وتُشير هاتان العبارتان إلى استيعاب الأخصائيين لخطورة التهاون في أمن المعلومات الرقمية، مما يعكس حسًّا أخلاقيًا مرتكزًا على مفاهيم الحماية والوقاية المهنية، وهي مفاهيم تتقاطع بوضوح مع مكوّن الحكم الأخلاقي في نموذج ريست، حيث يتطلب اتخاذ قرار مهني سليم يرتكز على تقييم الأثر والمخاطر قبل تنفيذ الفعل الرقمي. بينما العبارة التي نالت أقل نسبة، كانت: "اكتساب مهارة تقييم فعالية/ جودة الخدمات الرقمية المقدمة للطلاب" بنسبة (٨٥.٢٪)، وهي وإن جاءت في الترتيب الأخير، إلا أنها بقيت ضمن المستوى التقديري القوي، ما يشير إلى أن تقييم الأداء الرقمي ما يزال يمثل مجالًا بحاجة إلى دعم وتدريب، خاصة وأنه يمثل مدخلًا مهمًا لتجويد التدخلات الرقمية وتعزيز الكفاءة المهنية.

- وترى الباحثة منطقية نتائج هذا البعد، حيث أكدت دراسة كيلي وآخرين (Kelly et al., 2021) أهمية تطوير مهارات الأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع بيئات العمل الرقمية، بما يعزز قدرتهم على أداء مهامهم بكفاءة وأمان أخلاقي. كما أشارت دراسة محمد وفرج (Mohamed & Farag, 2021) إلى التحديات التقنية التي تواجه الأخصائيين، والتي تبرز الحاجة إلى صقل المهارات الرقمية الضرورية لإدارة التفاعل المهني في البيئة الرقمية. وفي الاتجاه ذاته، كشفت دراسة أحمد (٢٠٢٤) عن تدنٍ ملحوظ في البُعد المهاري للأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي، ما يحدّ من فاعليتهم في ممارساتهم الرقمية. كما أكدت دراسة بازر (Pazer, 2024) أن العديد من الأخصائيين الاجتماعيين يشعرون بعدم كفاية التحضير لدمج التقنيات الرقمية في ممارساتهم على الرغم من إدراكهم لفوائدها، وهو ما يسلّط الضوء على فجوة مهارية تستوجب المعالجة.

- وتُظهر هذه النتائج إدراكًا متقدمًا من الأخصائيين الاجتماعيين للحاجة إلى التزود بمهارات مهنية دقيقة تُسهم في تعزيز جودة الممارسة الرقمية وضمان أخلاقيتها، خاصة في ظل بيئة عمل رقمية تتطلب مرونة عالية وتفاعلًا مسؤولًا. ويرتبط هذا بمكون "الدافعية الأخلاقية" من نموذج ريست (Narvaez & Rest, 1995; Johnson, 2006) الذي يُمثل الاستعداد الداخلي لتنفيذ الحكم الأخلاقي حتى لو تعارض مع المصالح الشخصية. وتوصي الباحثة بضرورة تطوير برامج تدريبية تخصصية تدمج بين المهارات التقنية والضوابط الأخلاقية، مع التركيز على محاكاة المواقف الرقمية الواقعية، بما يُمكّن الأخصائيين من توظيف مهاراتهم على نحو فاعل ومسؤول.

جدول (١٧) الاحتياجات القيمية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة المهنية الرقمية (ن=٢٨٢)

م	العبارة	التكرار المرجح	المتوسط الموزون	الانحراف المعياري	القوة النسبية %	الترتيب
١١	الالتزام بخصوصية/سرية الردود الرقمية بشكل مهني في الممارسات اليومية.	١١٨٢	٤.١٩	٠.٦٥٣	٨٣,٨	٥
١٢	الالتزام بالشفافية في التفاعل الرقمي مع الطلاب.	١١٨٦	٤.٢١	٠.٦١٤	٨٤,٢	٣
١٣	التعامل بنزاهة مع السلوكيات المهنية الرقمية غير الأخلاقية من الزملاء.	١١٨٤	٤.٢٠	٠.٦٤٥	٨٤,٠	٤
١٤	الالتزام المهني بتطبيق إجراءات إدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية.	١١٩٤	٤.٢٣	٠.٦٨٢	٨٤,٦	٢
١٥	بناء علاقات مهنية رقمية تقوم على احترام الطلاب/ قبول الآخر.	١٢٣٦	٤.٣٨	٠.٦٧١	٨٧,٦	١
	البعد ككل	٥٩٨٢	٤.٢٤٢	٠.٦٥٣	القوة النسبية % ٨٤.٨	

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٧) إلى أن بُعد الاحتياجات القيمية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة المهنية الرقمية جاء بدرجة قوية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد ككل (٤.٢٤٢)، بانحراف معياري (٠.٦٥٣)، وقوة نسبية (٨٤.٨٪)، مما يعكس إدراكًا عاليًا لدى المبحوثين بأهمية ترسيخ القيم المهنية كدعامة أساسية لضبط الممارسة الرقمية من الناحية الأخلاقية.

- حيث جاءت في المرتبة الأولى العبارة: "بناء علاقات مهنية رقمية تقوم على احترام الطلاب/ قبول الآخر"، بنسبة قوة بلغت (٨٧.٦٪)، وهي نتيجة تُبرز مدى ترسّخ قيمة الاحترام المتبادل في وعي الممارسين الرقميين، باعتبارها حجر الزاوية في بناء بيئة مهنية آمنة ومتكافئة، تعزز من حضور البُعد الإنساني حتى في سياق التكنولوجيا. تلتها في المرتبة الثانية عبارة: "الالتزام المهني بتطبيق إجراءات إدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية" بقوة نسبية (٨٤.٦٪)، وهو ما يعكس الوعي بأهمية تحويل القيم الأخلاقية إلى التزام مهني عملي، يقوم على تطبيق إجراءات منهجية تحكم السلوك داخل الفضاء الرقمي، وتؤطر العلاقة المهنية بقواعد واضحة تحمي كل من الأخصائي والطالب. بينما جاءت عبارة "الالتزام بخصوصية/سرية الردود الرقمية بشكل مهني في الممارسات اليومية في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة (٨٣.٨٪)، مما يدل على ضرورة تعزيز التطبيق العملي لمبدأ السرية الرقمية على الرغم من حضوره في الوعي المهني.

- وترى الباحثة منطقية نتائج هذا البعد، حيث يتوافق مع أكده المعيار ٤.٠٢ في مدونة المعايير (NASW et al, 2017) من أهمية تدريب الأخصائيين الاجتماعيين، وتزويدهم بالمعرفة المتعلقة بالاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا، بما في ذلك الفوائد والمخاطر المحتملة، وتطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر في حالات الأزمات، مع الامتثال للمعايير الأخلاقية والقانونية، لاسيما فيما يخص الموافقة المستنيرة والسرية والحفاظ على الحدود المهنية، والتوثيق المهني الدقيق. وفي السياق ذاته أكدت دراسة أوت وتيوزو (Ott & Tiozzo, 2022) أهمية التمسك بالقيم المهنية المتعلقة بحماية حقوق الطلاب وتهيئة بيئة مدرسية آمنة. كما أشارت دراسة أحمد وعلام (٢٠٢٤) إلى أن البُعد القيمي لدى الأخصائيين الاجتماعيين لا يزال في مستوى متوسطة، مما يُبرز الحاجة إلى مزيد من الدعم والتطوير في هذا الجانب. وخلصت دراسة بازر (Pazer, 2024) إلى ضرورة إعداد برامج تدريبية متقدمة، ووضع بروتوكولات لحماية البيانات، لضمان الحفاظ على القيم الأخلاقية التي تحكم الممارسة المهنية الرقمية.

- وتُشير هذه النتائج إلى أن الأخصائيين يدركون أن الممارسة الرقمية ليست فقط مهارة تقنية، بل تتطلب تأصيلًا لقيم المهنة لضمان الانضباط الأخلاقي. ويتسق هذا مع مكون "الدافعية الأخلاقية" من نموذج ريست (Narvaez & Rest, 1995; Johnson, 2006) . والذي يُمثل الاستعداد الداخلي لتنفيذ الحكم الأخلاقي حتى لو تعارض مع المصالح الشخصية، ويتأثر بعاملين أساسيين: نظم الحوافز والمكافآت التي تدعم السلوك الأخلاقي، والحالة العاطفية للفرد حيث يُعزز المزاج الإيجابي الالتزام الأخلاقي. كما تُعزز نظرية إدارة المخاطر (Spikin, 2013) هذا الفهم من خلال التأكيد على ضرورة دمج إدارة المخاطر ضمن جميع عمليات المنظمة بشكل منسق وشامل، بوصفها عملية مستمرة تُسهم في تعزيز الاستقرار

والمرونة المؤسسية. وتؤكد النتائج على أهمية تضمين البرامج التدريبية مكونًا قيميًا يركّز على: تعزيز القيم المهنية الأساسية في البيئة الرقمية، وتنمية الوعي الأخلاقي الرقمي، ودعم الأخصائيين في مواجهة المواقف الأخلاقية الحساسة، إضافة إلى الحاجة إلى وجود أطر مؤسسية واضحة ترسّخ الالتزام بهذه القيم في بيئة العمل الرقمية.

وبذلك تُظهر نتائج المحور الثالث، المتعلق بالاحتياجات المهنية، تقاربًا نسبيًا بين أبعادها الثلاثة. ويعكس هذا الترتيب تفاوتًا في مستويات التمكن والاستعداد المهني، ما يشير إلى الحاجة إلى تدخلات داعمة لتعزيز كل بُعد بما يتناسب مع مستوى ظهوره. وتكتسب الاحتياجات القيمية خصوصًا أهمية بالغة، في ضوء دور الدافعية الأخلاقية بوصفها أحد المكونات الجوهرية في نموذج ريست (Narvaez & Rest, 1995; Johnson, 2006)، والتي تُمثل الاستعداد الداخلي لتنفيذ الحكم الأخلاقي حتى لو تعارض مع المصالح الشخصية، بما تتضمنه من محفزات داخلية والتزام شخصي تجاه السلوك الأخلاقي، لا سيما في البيئات الرقمية التي تتطلب وعيًا ذاتيًا مستمرًا. ويتسق هذا التوجه مع تصنيف ريمر (Reamer, 2013)، الذي يُسهم في تحديد الاحتياج التدريبي بدقة. وفي ضوء نظرية إدارة المخاطر (Spikin, 2013) التي انتقلت من النهج التجزيئي إلى نهج الإدارة المتكاملة الذي يُعنى بدمج إدارة المخاطر ضمن جميع عمليات المنظمة بشكل منسق وشامل، فإن هذه الاحتياجات المهنية تمثل عناصر وقائية واستباقية تمكِّن الأخصائيين من التنبؤ بالمخاطر الأخلاقية الرقمية، وتحليل مصادرها، وتقدير مستويات تأثيرها، ووضع استجابات مهنية فعّالة لها. ومن ثم، تعزز هذه الجاهزية من قدرة الأخصائي على اتخاذ قرارات أخلاقية رشيدة ضمن بيئات عمل رقمية معقدة ومتغيرة.

(٦) **<u>نتائج الإجابة على التساؤل الرابع</u>: ما طبيعة الفروق بين بعض المتغيرات المرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين (النوع– السن– المؤهل العلمي– سنوات الخبرة– المرحلة التعليمية التي يعمل بها)، وأبعاد استمارة القياس المتعلقة بإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقيمة في المجال المدرسي؟ <u>ويتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية:</u>**

أ. ما طبيعة الفروق في أبعاد استمارة القياس تبعًا لمتغير النوع؟

جدول (١٨) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، لمدى اختلاف الاستجابات حول أبعاد استمارة القياس المتعلقة بإدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية، تبعًا لمتغير النوع (ن=٢٨٢)

م	أبعاد الاستمارة	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة	القرار
١	مخاطر الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة	بين المجموعات	٨٥.٩٥٢	١	٨٥.٩٥٢	١٥.٧٤٨	<٠.٠٠١	دالة
		داخل المجموعات	١٥٢٨.٢٠٤	٢٨٠	٥.٤٥٨			
		المجموع	١٦١٤.١٥٦	٢٨١				
٢	مخاطر اتخاذ القرارات المهنية الرقمية غير المدروسة أخلاقيًا	بين المجموعات	١٥.٨٣٠	١	١٥.٨٣٠	٢.٢٢٣	٠.١٣٧	غير دالة
		داخل المجموعات	١٩٩٣.٤٧٥	٢٨٠	٧.١٢٠			

		المجموع	٢٠٠٩.٣٠٥	٢٨١				
٣	مخاطر سوء السلوك الأخلاقي الرقمي المتعمد	بين المجموعات	٨.٥٠٩	١	٨.٥٠٩	١.٤٩٠	٠.٢٢٣	غير دالة
		داخل المجموعات	١٥٩٩.٤٣٤	٢٨٠	٥.٧١٢			
		المجموع	١٦٠٧.٩٤٣	٢٨١				
١	ممارسات الأخصائيين مع الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة	بين المجموعات	٠.٨٩٢	١	٠.٨٩٢	٠.٠٧٢	٠.٧٨٩	غير دالة
		داخل المجموعات	٣٤٧٤.٧١١	٢٨٠	١٢.٤١٠			
		المجموع	٣٤٧٥.٦٠٣	٢٨١				
٢	ممارسات الأخصائيين لاتخاذ القرارات الأخلاقية الرقمية الرشيدة	بين المجموعات	١٠.٥١٢	١	١٠.٥١٢	١.١٧٦	٠.٢٧٩	غير دالة
		داخل المجموعات	٢٥٠٣.٦٤٤	٢٨٠	٨.٩٤٢			
		المجموع	٢٥١٤.١٥٦	٢٨١				
٣	ممارسات الأخصائيين للوقاية من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية	بين المجموعات	٣٨.٥٦٦	١	٣٨.٥٦٦	٣.٠٠١	٠.٨٤	غير دالة
		داخل المجموعات	٣٥٩٧.٨٥٩	٢٨٠	١٢.٨٤٩			
		المجموع	٣٦٣٦.٤٢٦	٢٨١				
١	الاحتياجات المعرفية لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية.	بين المجموعات	٦.٧٨٧	١	٦.٧٨٧	١.١٦٩	٠.٢٨٠	غير دالة
		داخل المجموعات	١٦٢٥.١٥٦	٢٨٠	٥.٨٠٤			
		المجموع	١٦٣١.٩٤٣	٢٨١				
٢	الاحتياجات المهارية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة المهنية الرقمية.	بين المجموعات	٢.٠٧٣	١	٢.٠٧٣	٠.٢٣٦	٠.٦٢٨	غير دالة
		داخل المجموعات	٢٤٥٩.٥٤٤	٢٨٠	٨.٧٨٤			
		المجموع	٢٤٦١.٦١٧	٢٨١				
٣	الاحتياجات القيمية لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة المهنية الرقمية	بين المجموعات	٠.٦٩٩	١	٠.٦٩٩	٠.٠٩٠	٠.٧٦٤	غير دالة
		داخل المجموعات	٢١٧٠.٥٣٥	٢٨٠	٧.٧٥٢			
		المجموع	٢١٧١.٢٣٤	٢٨١				
المجموع الكلي		بين المجموعات	٨١٥.٩٦٠	١	٨١٥.٩٦٠	٢.٥١٨	٠.١١٤	غير دالة
		داخل المجموعات	٩٠٧٥٠.١٩٦	٢٨٠	٣٢٤.١٠٨			
		المجموع	٩١٥٦٦.١٥٦	٢٨١				

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٨) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في معظم أبعاد إدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية، وهو ما يعكس نمطًا موحدًا نسبيًا في إدراك المواقف الرقمية وتقدير مخاطرها، بما يتسق مع استجابات مهنية قائمة على التقييم المشترك للمخاطر والمعايير. ومع ذلك، يبرز اختلاف في إدراك الأخطاء الرقمية غير المقصودة، وهو ما قد يعكس تباينًا في الحساسية نحو احتمالات الخلل غير المقصود، وفي درجة استعداد كل طرف لتوقع التجاوزات الرقمية غير المتعمدة، وهي مرحلة محورية في تشكيل الحكم الأخلاقي الوقائي داخل البيئات الرقمية.

جدول (١٩) يوضح نتائج اختبار (T-test) للكشف عن الفروق بين الذكور والإناث حول أبعاد استمارة القياس المتعلقة بإدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية (ن= ٢٨٢)

البعد	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة	الفرق في المتوسطات
مخاطر الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة	ذكر	٥٠	٢٢.٤٨	١.٩٨	٣.٩٦٨	٠.٠٠٠	١.٤٤٥
	انثى	٢٣٢	٢١.٠٣	٢.٤٠			

تشير نتائج الجدول السابق رقم (١٩) والتي وضحت نتائج اختبار T-test لمتغير النوع أن الذكور أكثر إدراكًا لخطورة الأخطاء الرقمية غير المقصودة مقارنة بالإناث، وهو ما يشير إلى اختلاف في منهجية تقييم الأثر المهني؛ إذ يبدو أن الذكور يعطون أهمية أكبر للعواقب الفعلية، مقابل تركيز نسبي لدى الإناث على نوايا الفعل أو سياقه. هذا التباين في تحليل الخطر يعكس فروقًا في خطوات الحكم الأخلاقي، خاصة عند تقدير العوامل المؤدية للموقف واتخاذ القرار المناسب، مما يستدعي تضمين سيناريوهات متنوعة في التدريب المهني لتقوية القدرة على الاستجابة الأخلاقية المتزنة.

ب. ما طبيعة الفروق في أبعاد استمارة القياس تبعًا لمتغير السن؟

جدول (٢٠) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، لمدى اختلاف الاستجابات حول أبعاد استمارة القياس المتعلقة بإدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية ، تبعًا لمتغير السن (ن=٢٨٢)

م	أبعاد الاستمارة	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة	القرار
١	مخاطر الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة	بين المجموعات	١١.٥٣٢	٣	٣.٨٤٤	٠.٦٦٧	٠.٥٧٣	غير دالة
		داخل المجموعات	١٦٠٢.٦٢٤	٢٧٨	٥.٧٦٥			
		المجموع	١٦١٤.١٥٦	٢٨١				
٢	مخاطر اتخاذ القرارات المهنية الرقمية غير المدروسة أخلاقيًا	بين المجموعات	٦٦.٧٩٠	٣	٢٢.٢٦٣	٣.١٨٦	٠.٠٢٤	دالة
		داخل المجموعات	١٩٤٢.٥١٥	٢٧٨	٦.٩٨٧			
		المجموع	٢٠٠٩.٣٠٥	٢٨١				

٣	مخاطر سوء السلوك الأخلاقي الرقمي المتعمد	بين المجموعات	٢١.٤٩٨	٣	٧.١٦٦	١.٢٥٦	٠.٢٩٠	غير دالة
		داخل المجموعات	١٥٨٦.٤٤٥	٢٧٨	٥.٧٠٧			
		المجموع	١٦٠٧.٩٤٣	٢٨١				
١	ممارسات الأخصائيين للتعامل مع الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة	بين المجموعات	١١٨.٤٥٧	٣	٣٩.٤٨٦	٣.٢٧٠	٠.٠٢٢	دالة
		داخل المجموعات	٣٣٥٧.١٤٦	٢٧٨	١٢.٠٧٦			
		المجموع	٣٤٧٥.٦٠٣	٢٨١				
٢	ممارسات الأخصائيين لاتخاذ القرارات الأخلاقية الرقمية الرشيدة	بين المجموعات	١٥.٢٣٨	٣	٥.٠٧٩	٠.٥٦٥	٠.٦٣٨	غير دالة
		داخل المجموعات	٢٤٩٨.٩١٨	٢٧٨	٨.٩٨٩			
		المجموع	٢٥١٤.١٥٦	٢٨١				
٣	ممارسات الأخصائيين للوقاية من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية	بين المجموعات	٢٧.١١٩	٣	٩.٠٤٠	٠.٦٩٦	٠.٥٥٥	غير دالة
		داخل المجموعات	٣٦٠٩.٣٠٦	٢٧٨	١٢.٩٨٣			
		المجموع	٣٦٣٦.٤٢٦	٢٨١				
١	الاحتياجات المعرفية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية	بين المجموعات	٥٣.١٩٩	٣	١٧.٧٣٣	٣.١٢٣	٠.٠٢٦	دالة
		داخل المجموعات	١٥٧٨.٧٤٤	٢٧٨	٥.٦٧٩			
		المجموع	١٦٣١.٩٤٣	٢٨١				
٢	الاحتياجات المهارية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية	بين المجموعات	١٤٠.٠٦٨	٣	٤٦.٦٨٩	٥.٥٩١	<٠.٠٠١	دالة
		داخل المجموعات	٢٣٢١.٥٤٩	٢٧٨	٨.٣٥١			
		المجموع	٢٤٦١.٦١٧	٢٨١				
٣	الاحتياجات القيمية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة المهنية الرقمية	بين المجموعات	٧١.٣٩٩	٣	٢٣.٨٠٠	٣.١٥١	٠.٠٢٥	دالة
		داخل المجموعات	٢٠٩٩.٨٣٥	٢٧٨	٧.٥٥٣			
		المجموع	٢١٧١.٢٣٤	٢٨١				
المجموع الكلي		بين المجموعات	٩٥٩.٦٥٩	٣	٣١٩.٨٨٦	٠.٩٨١	٠.٤٠٢	غير دالة
		داخل المجموعات	٩٠٦٠٦.٤٩٧	٢٧٨	٣٢٥.٩٢٣			
		المجموع	٩١٥٦٦.١٥٦	٢٨١				

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٢٠)، أن تحليل التباين الأحادي لمتغير السن يُحدث فروقًا ذات دلالة إحصائية في خمسة أبعاد من أبعاد استمارة قياس إدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية، بينما لم تظهر فروق دالة في بقية الأبعاد ولا في المجموع الكلي. ويكشف هذا التباين عن أثر العمر في تشكيل مستوى الإدراك المهني وسلوك الأخصائيين الاجتماعيين داخل البيئة الرقمية.

فقد اتضح أن التقدير المختلف للمخاطر المرتبطة باتخاذ قرارات مهنية غير مدروسة، وكذلك لممارسات التعامل مع الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة، يرتبط إلى حد كبير بدرجة التعرض للمواقف المهنية وتكرار التجربة. فالأخصائيون الأكبر سنًا أو الأكثر خبرة قد تكون لديهم حساسية أعلى تجاه المواقف التي تتطلب وعيًا أخلاقيًا متقدمًا، نتيجة استحضارهم لخبرات سابقة في تقدير العواقب وتفادي الانزلاق في القرارات غير المدروسة. كما أن الفروق التي ظهرت في الاحتياجات المعرفية والمهارية والقيمية تُشير إلى إدراك متفاوت لمتطلبات الممارسة الأخلاقية في السياق الرقمي، حيث يعكس ذلك وعيًا متقدمًا لدى بعض الفئات بحجم الفجوة القائمة بين ما يمتلكونه فعليًا من كفايات، وما يتطلبه الواقع الرقمي من استجابات مهنية رصينة.

في المقابل، لم تظهر فروق دالة إحصائيًا في بقية الأبعاد، مثل: مخاطر الأخطاء الأخلاقية غير المقصودة– وسوء السلوك الأخلاقي الرقمي المتعمد– والممارسات المرتبطة باتخاذ قرارات رقمية رشيدة– وممارسات الوقاية من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية– بالإضافة إلى المجموع الكلي للاستمارة. ما يدل على وجود حد أدنى من الاتساق بين الأخصائيين الاجتماعيين في إدراكهم لبعض الجوانب الأخلاقية الرقمية، ربما بسبب وضوح هذه الجوانب أو انتظام تعرضهم لها في الممارسة اليومية. وهذا الاتساق النسبي يعكس ما يمكن اعتباره "إدراكًا مشتركًا" لبعض المخاطر الأخلاقية الرقمية، بغض النظر عن الفئة العمرية. ولقد نُفّذ اختبار Games–Howell كاختبار لاحق (Post Hoc Test)، نظرًا لاختلال شرط تجانس التباين وفق اختبار Levene وذلك لمعرفة دلالة تلك الفروق.

جدول (٢١): نتائج اختبار Games–Howell للكشف عن الفروق تبعًا لمتغير السن في أبعاد المخاطر الأخلاقية الرقمية (ن= ٢٨٢):

م	البعد	المجموعات التي بينهما فرق دال	الفرق في المتوسطات	مستوى الدلالة	التفسير
١	مخاطر اتخاذ قرارات مهنية غير مدروسة أخلاقيًا.	(٣٠–٣٩) و(٤٠–٤٩)، (٢٥–٢٩) و(٤٠–٤٩)	يتراوح بين ١.٢ – ١.٤	-٠.٠٠٠ ٠.٠٤٠	تشير إلى إدراك أكبر للمخاطر في الفئة (٤٠–٤٩)
٢	ممارسات الأخصائيين للتعامل مع الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة	(٢٥–٢٩) و(٥٠ فأكثر)، (٤٠–٤٩) و(٥٠ فأكثر)	بين ١.٢ – ١.٨	– ٠.٠٠٠ ٠.٠٤٧	يظهر أثر تراكم الخبرة لدى الفئة الأكبر سنًا
٣	الاحتياجات المعرفية	(٢٥–٢٩) و(٤٠–٤٩)، (٣٠–٣٩) و(٤٠–٤٩)	بين ١.٥ – ٢.٣	– ٠.٠٠٠ ٠.٠٠٤	تعكس تباينًا في مستوى الوعي والمعرفة الرقمية

	الاحتياجات المهارية	(٢٥–٢٩) و(٥٠ فأكثر)	١.٠٣	٠.٠١٥	وجود فروق تعود لضعف المهارات الرقمية لدى الأكبر سنًا
	الاحتياجات القيمية	(٢٥–٢٩) و(٥٠ فأكثر)	١.٢	٠.٠٢٤	تعكس اختلافًا في القيم المهنية المرتبطة بالتقنية.

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٢١) حول نتائج اختبار Games–Howell أن الفروق التي ظهرت في اختبار ANOVA لم تكن عشوائية، بل جاءت لصالح فئات عمرية محددة، وهو ما يكشف عمقًا في التباين المهني المرتبط بالخبرة والنضج المهني، فقد أظهرت الفئة (٤٠–٤٩ سنة) إدراكًا أعلى للمخاطر الأخلاقية المرتبطة بالقرارات الرقمية غير المدروسة، مما يوحي بامتلاكهم مهارات أفضل في التنبؤ بعواقب القرار الرقمي، والقدرة على تقدير مخاطره المهنية بدقة، خاصة في المواقف الأخلاقية الملتبسة. ويبدو أن هذه الفئة تميل إلى الحذر في بيئة تتطلب سرعة اتخاذ القرار، نظرًا لتجاربهم السابقة مع مواقف رقمية معقدة. أما الفئة (٥٠ سنة فأكثر)، فقد أظهرت تفوقًا واضحًا في ممارسات التعامل مع الأخطاء الرقمية غير المقصودة، وهو ما يشير إلى تطور قدراتهم على تصحيح الأخطاء ومعالجة المواقف بأقل ضرر ممكن، بما يعكس نضجًا مهنيًا ومرونة في إدارة المواقف الأخلاقية الحساسة. وبالمقابل، فإن الفئات الأصغر سنًا (وخاصة فئة ٢٥–٢٩ سنة) أظهرت احتياجات مهارية وقيمية أعلى، مما يعكس حاجتهم إلى بناء أدوات مهنية متقدمة للتعامل مع البيئة الرقمية، وإلى تطوير وعيهم الأخلاقي المرتبط بالتكنولوجيا. كما أن ارتفاع الاحتياجات المعرفية لدى الفئة (٤٠–٤٩ سنة) يعكس وعيًا متقدمًا بضرورة التحديث المعرفي لمواكبة التغير الرقمي، وهو إدراك لا يصدر إلا عن أخصائي يعي حدود معرفته ويتطلع لتطويرها بشكل منظم. هذه النتائج تعكس تباينًا دقيقًا في مستوى النضج الأخلاقي والمهني وتقدير المواقف المحفوفة بالمخاطر الرقمية، مما يستدعي تعزيز البرامج التدريبية المصممة على أساس متدرج يأخذ في اعتباره الفروق العمرية، بما يكفل نقل الخبرة وتحقيق التكامل بين الأجيال المهنية.

ج. ما طبيعة الفروق في أبعاد استمارة القياس تبعًا لمتغير المؤهل العلمي؟

جدول (٢٢) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، لمدى اختلاف الاستجابات حول أبعاد استمارة القياس المتعلقة بإدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية ، تبعًا لمتغير المؤهل العلمي (ن=٢٨٢)

م	أبعاد الاستمارة	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة	القرار
١	مخاطر الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة	بين المجموعات	٣٢.٧٠٨	٣	١٠.٩٠٣	١.٩١٧	٠.١٢٧	غير دالة
		داخل المجموعات	١٥٨١.٤٤٨	٢٧٨	٥.٦٨٩			
		المجموع	١٦١٤.١٥٦	٢٨١				
٢	مخاطر اتخاذ القرارات المهنية الرقمية غير المدروسة أخلاقيًا	بين المجموعات	١.٨٦٠	٣	٠.٦٢٠	٠.٠٨٦	٠.٩٦٨	غير دالة
		داخل المجموعات	٢٠٠٧.٤٤٥	٢٧٨	٧.٢٢١			

		المجموع	٢٠٠٩.٣٠٥	٢٨١			
٣	مخاطر سوء السلوك الأخلاقي الرقمي المتعمد	بين المجموعات	٣٩.٨٢٩	٣	١٣.٢٧٦	٢.٣٥٤	٠.٠٧٢
		داخل المجموعات	١٥٦٨.١١٤	٢٧٨	٥.٦٤١		
		المجموع	١٦٠٧.٩٤٣	٢٨١			
١	ممارسات الأخصائيين للتعامل مع الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة	بين المجموعات	٢٨١.٧٥٨	٣	٩٣.٩١٩	٨.١٧٥	<٠.٠٠١
		داخل المجموعات	٣١٩٣.٨٤٥	٢٧٨	١١.٤٨٩		
		المجموع	٣٤٧٥.٦٠٣	٢٨١			
٢	ممارسات الأخصائيين لاتخاذ القرارات الأخلاقية الرقمية الرشيدة	بين المجموعات	٣٥٠.٧٢٧	٣	١١٦.٩٠٩	١٥.٠٢٣	<٠.٠٠١
		داخل المجموعات	٢١٦٣.٤٢٩	٢٧٨	٧.٧٨٢		
		المجموع	٢٥١٤.١٥٦	٢٨١			
٣	ممارسات الأخصائيين للوقاية من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية	بين المجموعات	٧٧٠.٠٢٨	٣	٢٥٦.٦٧٦	٢٤.٨٩٤	<٠.٠٠١
		داخل المجموعات	٢٨٦٦.٣٩٨	٢٧٨	١٠.٣١١		
		المجموع	٣٦٣٦.٤٢٦	٢٨١			
١	الاحتياجات المعرفية لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية	بين المجموعات	٩١.٠٨٢	٣	٣٠.٣٦١	٥.٤٧٨	٠.٠٠١
		داخل المجموعات	١٥٤٠.٨٦١	٢٧٨	٥.٥٤٣		
		المجموع	١٦٣١.٩٤٣	٢٨١			
٢	الاحتياجات المهارية لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية.	بين المجموعات	٩٩.٤١٣	٣	٣٣.١٣٨	٣.٩٠٠	٠.٠٠٩
		داخل المجموعات	٢٣٦٢.٢٠٤	٢٧٨	٨.٤٩٧		
		المجموع	٢٤٦١.٦١٧	٢٨١			
٣	الاحتياجات القيمية لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة المهنية الرقمية	بين المجموعات	١٣٢.٤٥٥	٣	٤٤.١٥٢	٦.٠٢٠	<٠.٠٠١
		داخل المجموعات	٢٠٣٨.٧٧٩	٢٧٨	٧.٣٣٤		
		المجموع	٢١٧١.٢٣٤	٢٨١			
المجموع الكلي		بين المجموعات	٢٠٥٥.٧٥٦	٣	٦٨٥.٢٥٢	٢.١٢٨	٠.٠٩٧
		داخل المجموعات	٨٩٥١٠.٤٠٠	٢٧٨	٣٢١.٩٨٠		
		المجموع	٩١٥٦٦.١٥٦	٢٨١			

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٢٢) أن نتائج تحليل التباين الأحادي حول متغير المؤهل العلمي يُحدث فروقًا دالة إحصائيًا في عدد من أبعاد استمارة إدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية. فقد ظهرت الفروق في أبعاد تتعلق بالممارسات المهنية مثل: التعامل مع الأخطاء الرقمية غير المقصودة، واتخاذ القرارات الأخلاقية الرقمية الرشيدة، والوقاية من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية، إضافة إلى الاحتياجات المعرفية والمهارية والقيمية. تعكس هذه الفروق أن المؤهل الأكاديمي لا يقتصر تأثيره على المعرفة النظرية، بل يمتد ليشمل جودة الممارسات الرقمية وكفاءة التعامل مع المواقف الأخلاقية المعقدة. ومن المرجح أن يكون ذلك مرتبطًا باختلاف مستويات التكوين المعرفي والمهاري المرتبط بكل مؤهل. في المقابل، لم تظهر فروق دالة في بعض أبعاد إدراك المخاطر مثل الأخطاء غير المقصودة، والقرارات غير المدروسة، والسلوك الأخلاقي المتعمد، إلى جانب الدرجة الكلية، وهو ما يشير إلى وجود قاعدة معرفية مشتركة بين الأخصائيين، ربما ناتجة عن التفاعل العملي المباشر مع المواقف الرقمية اليومية، بغض النظر عن المؤهل.

جدول (٢٣): نتائج اختبار Games–Howell للكشف عن الفروق تبعًا لمتغير المؤهل العلمي في أبعاد المخاطر الأخلاقية الرقمية لدى الأخصائيين الاجتماعيين (ن= ٢٨٢):

م	البعد	المجموعات التي بينهما فرق دال	الفرق في المتوسطات	مستوى الدلالة	التفسير
١	**ممارسات الأخصائيين للتعامل مع الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة**	دبلوم – ماجستير بكالوريوس – ماجستير	– ٠.٩٠ ٠.٩٤	– ٠.٠٠١ ٠.٠٢١	تشير إلى انخفاض مستوى الممارسة لدى حملة الماجستير مقارنة بالدبلوم والبكالوريوس
٢	**ممارسات الأخصائيين لاتخاذ القرارات الأخلاقية الرقمية الرشيدة**	دبلوم – بكالوريوس دبلوم – ماجستير	– ٤.٥٠ ٤.٩٠	٠.٠٠٠	تدل على تفوق حملة البكالوريوس والماجستير في اتخاذ قرارات رشيدة مقارنة بالدبلوم
٣	**ممارسات الأخصائيين للوقاية من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية**	دبلوم – بكالوريوس دبلوم – ماجستير	– ١٢.٨١ ١٣.٠٦	٠.٠٠٠	تعكس ضعفًا ملحوظًا في الإجراءات الوقائية لدى حملة الدبلوم
٤	**الاحتياجات المعرفية لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية**	دبلوم – بكالوريوس دبلوم – ماجستير دبلوم – دكتوراه	– ٣.١٣ ٤.٠٢	٠.٠٠٠	تشير إلى ارتفاع الاحتياجات المعرفية لدى حملة الدبلوم مقارنة ببقية المؤهلات
٥	**الاحتياجات المهارية لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية.**	دبلوم – ماجستير دبلوم – دكتوراه	– ٠.٩٧ ٣.٩٦	– ٠.٠٠٠ ٠.٠٤٧	توضح وجود فجوة مهارية أكبر لدى الأخصائيين الحاصلين على دبلوم

٦	**الاحتياجات القيمية لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية.**	دبلوم – بكالوريوس دبلوم – ماجستير دبلوم – دكتوراه بكالوريوس – ماجستير	– ٣.٧٧ ٤.٣١	٠.٠٠٠	تبرز الحاجة إلى تعزيز البُعد القيمي لدى حملة الدبلوم مقارنةً بالمؤهلات الأعلى

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٢٣) حول نتائج اختبار Games–Howell عن فروق دالة إحصائيًا بين المؤهلات العلمية، حيث جاءت النتائج مفاجئة في بعض المواضع. فقد أشارت البيانات إلى أن حملة الدبلوم (دراسات عليا بعد البكالوريوس) سجّلوا متوسطات أقل في بعض ممارسات إدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية مقارنة بحملة البكالوريوس والماجستير، مثل: ممارسات اتخاذ القرارات الرقمية الرشيدة والوقاية من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية، وهي فروق قد تعكس تأثير طبيعة التخصص أو الخلفية المهنية السابقة قبل الالتحاق بالدبلوم، أكثر من كونها ناتجة عن المستوى الأكاديمي بحد ذاته. في حين أظهرت الاحتياجات المعرفية والمهنية والقيمية فروقًا لصالح المؤهلات الأعلى (ماجستير ودكتوراه)، حيث عبّر حملة الدبلوم عن احتياجات أكبر، وهو ما قد يشير إلى درجة أعلى من الوعي المهني النقدي لديهم حول ما ينقصهم فعليًا في البيئة الرقمية، وليس بالضرورة قصورًا في الأداء، بل استعدادًا أكبر للتعلم والتطوير. كما تشير هذه النتائج إلى أن الاختلاف في نوع التكوين الأكاديمي قد يكون أكثر تأثيرًا من تسلسل المؤهلات بحد ذاته، وهو ما يستدعي بناء برامج تدريبية تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط المستوى العلمي، بل أيضًا طبيعة التخصص ومسار التكوين الذي مر به الأخصائي، لضمان العدالة والفعالية في تنمية الكفايات الرقمية الأخلاقية.

د. ما طبيعة الفروق في أبعاد استمارة القياس تبعًا لمتغير سنوات الخبرة؟

جدول (٢٤) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، لمدى اختلاف الاستجابات حول أبعاد استمارة القياس المتعلقة بإدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية، تبعًا لمتغير سنوات الخبرة (ن=٢٨٢)

م	أبعاد الاستمارة	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة	القرار
١	مخاطر الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة	بين المجموعات	٤٣.٦٨٢	٣	١٤.٥٦١	٢.٥٧٧	٠.٠٥٤	غير دالة
		داخل المجموعات	١٥٧٠.٤٧٤	٢٧٨	٥.٦٤٩			
		المجموع	١٦١٤.١٥٦	٢٨١				
٢	مخاطر اتخاذ القرارات المهنية الرقمية غير المدروسة أخلاقيًا	بين المجموعات	٢٣.٣٨٩	٣	٧.٧٩٦	١.٠٩١	٠.٣٥٣	غير دالة
		داخل المجموعات	١٩٨٥.٩١٦	٢٧٨	٧.١٤٤			
		المجموع	٢٠٠٩.٣٠٥	٢٨١				
٣	مخاطر سوء السلوك الأخلاقي الرقمي	بين المجموعات	٣٠.٠٣٦	٣	١٠.٠١٢	١.٧٦٤	٠.١٥٤	غير

	المتعمد	داخل المجموعات	١٥٧٧.٩٠٧	٢٧٨	٥.٦٧٦			دالة
		المجموع	١٦٠٧.٩٤٣	٢٨١				
١	ممارسات الأخصائيين للتعامل مع الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة	بين المجموعات	٢١.٢٦٣	٣	٧.٠٨٨	٠.٥٧٠	٠.٦٣٥	غير دالة
		داخل المجموعات	٣٤٥٤	٢٧٨	١٢.٤٢٦			
		المجموع	٣٤٧٥.٦٠٣	٢٨١				
٢	ممارسات الأخصائيين لاتخاذ القرارات الأخلاقية الرقمية الرشيدة	بين المجموعات	٣٠.٣٧٩	٣	١٠.١٢٦	١.١٣٣	٠.٣٣٦	غير دالة
		داخل المجموعات	٢٤٨٣.٧٧٧	٢٧٨	٨.٩٣٤			
		المجموع	٢٥١٤.١٥٦	٢٨١				
٣	ممارسات الأخصائيين للوقاية من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية	بين المجموعات	٥٠.٧٨٨	٣	١٦.٩٢٩	١.٣١٣	٠.٢٧١	غير دالة
		داخل المجموعات	٣٥٨٥.٦٣٧	٢٧٨	١٢.٨٩٨			
		المجموع	٣٦٣٦.٤٢٦	٢٨١				
١	الاحتياجات المعرفية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية	بين المجموعات	٤٣.٤٦٤	٣	١٤.٤٨٨	٢.٥٣٦	٠.٠٥٧	غير دالة
		داخل المجموعات	١٥٨٨.٤٧٩	٢٧٨	٥.٧١٤			
		المجموع	١٦٣١.٩٤٣	٢٨١				
٢	الاحتياجات المهارية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية	بين المجموعات	٤٣.٣٨٤	٣	١٤.٤٦١	١.٦٦	٠.١٧٥	غير دالة
		داخل المجموعات	٢٤١٨.٢٣٣	٢٧٨	٨.٦٩٩			
		المجموع	٢٤٦١.٦١٧	٢٨١				
٣	الاحتياجات القيمية اللازمة لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة المهنية الرقمية	بين المجموعات	٤٤.٠١٥	٣	١٤.٦٧٢	١.٩١٧	٠.١٢٧	غير دالة
		داخل المجموعات	٢١٢٧.٢١٩	٢٧٨	٧.٦٥٢			
		المجموع	٢١٧١.٢٣٤	٢٨١				
	المجموع الكلي	بين المجموعات	٢٠٩١.١٤٢	٣	٦٩٧.٠٤٧	٢.١٦٦	٠.٠٩٢	غير دالة
		داخل المجموعات	٨٩٤٧٥.٠١٤	٢٧٨	٣٢١.٨٥٣			
		المجموع	٩١٥٦٦.١٥٦	٢٨١				

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٢٤)، حول نتائج تحليل التباين الأحادي أن متغير سنوات الخبرة لا يُحدث فروقًا ذات دلالة إحصائية في أي من أبعاد استمارة قياس إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة

المهنية الرقمية، ولا في المجموع الكلي. وهو ما يشير إلى نوع من الاتساق المهني العام في هذا المجال. فرغم أن بعض المؤشرات، كالمخاطر غير المقصودة أو الاحتياجات المعرفية، اقتربت من عتبة الدلالة، إلا أن الثبات في النتائج يوحي بأن الخبرة الزمنية لم تُحدث أثرًا فارقًا في طبيعة التعامل مع المواقف الرقمية الأخلاقية. ويبدو أن تزايد التعرض المهني للتقنية، وانتشار استخدام المنصات الرقمية في كافة المراحل، قد قلّص الفجوة التقليدية بين الممارسين القدامى والجدد. كما يبدو أن البرامج التدريبية قد لعبت دورًا في توحيد الإدراك الأخلاقي والمهني تجاه المخاطر، مما يشير إلى أن تراكم الخبرة وحده لا يضمن تطورًا نوعيًا في استجابة الأخصائيين للمواقف الأخلاقية الرقمية، ما لم يُرافق بتطوير معرفي ومهاري موجه ومتكامل.

هـ. ما طبيعة الفروق في أبعاد استمارة القياس تبعًا لمتغير المرحلة التعليمية التي يعملون بها؟

جدول (٢٥) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، لمدى اختلاف الاستجابات حول أبعاد استمارة القياس المتعلقة بإدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية، تبعًا لمتغير المرحلة التعليمية التي يعملون بها (ن=٢٨٢)

م	أبعاد الاستمارة	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة	القرار
١	مخاطر الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة.	بين المجموعات	٨٤.١٥١	٢	٤٢.٠٧٥	٧.٦٧٣	<٠.٠٠١	دالة
		داخل المجموعات	١٥٣٠.٠٠٥	٢٧٩	٥.٤٨٤			
		المجموع	١٦١٤.١٥٦	٢٨١				
٢	مخاطر اتخاذ القرارات المهنية الرقمية غير المدروسة أخلاقيًا.	بين المجموعات	٧٢.٧٧٢	٢	٣٦.٣٨٦	٥.٢٤٢	٠.٠٠٦	دالة
		داخل المجموعات	١٩٣٦.٥٣٣	٢٧٩	٦.٩٤١			
		المجموع	٢٠٠٩.٣٠٥	٢٨١				
٣	مخاطر سوء السلوك الأخلاقي الرقمي المتعمد	بين المجموعات	٥١.٤٥٨	٢	٢٥.٧٢٩	٤.٦١٢	٠.٠١١	دالة
		داخل المجموعات	١٥٥٦.٤٨٥	٢٧٩	٥.٥٧٩			
		المجموع	١٦٠٧.٩٤٣	٢٨١				
١	ممارسات الأخصائيين للتعامل مع الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة	بين المجموعات	٣٥.٧٣٨	٢	١٧.٨٦٩	١.٤٤٩	٠.٢٣٦	غير دالة
		داخل المجموعات	٣٤٣٩.٨٦٥	٢٧٩	١٢.٣٢٩			
		المجموع	٣٤٧٥.٦٠٣	٢٨١				

٢	ممارسات الأخصائيين لاتخاذ القرارات الأخلاقية الرقمية الرشيدة.	بين المجموعات	٦.٢٧٥	٢	٣.١٣٨	٠.٣٤٩	٠.٧٠٦	غير دالة
		داخل المجموعات	٢٥٠٧.٨٨١	٢٧٩	٨.٩٨٩			
		المجموع	٢٥١٤.١٥٦	٢٨١				
٣	ممارسات الأخصائيين للوقاية من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية	بين المجموعات	٥.١٧٤	٢	٢.٥٨٧	٠.١٩٩	٠.٨٢٠	غير دالة
		داخل المجموعات	٣٦٣١.٢٥٢	٢٧٩	١٣.٠١٥			
		المجموع	٣٦٣٦.٤٢٦	٢٨١				
١	الاحتياجات المعرفية لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية.	بين المجموعات	٤.٧٦٤	٢	٢.٣٨٢	٠.٤٠٨	٠.٦٦٥	غير دالة
		داخل المجموعات	١٦٢٧.١٧٩	٢٧٩	٥.٨٣٢			
		المجموع	١٦٣١.٩٤٣	٢٨١				
٢	الاحتياجات المهارية لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية.	بين المجموعات	٢٨.٢٤٣	٢	١٤.١٢٢	١.٦١٩	٠.٢٠٠	غير دالة
		داخل المجموعات	٢٤٣٣.٣٧٤	٢٧٩	٨.٧٢٢			
		المجموع	٢٤٦١.٦١٧	٢٨١				
٣	الاحتياجات القيمية لإدارة المخاطر الأخلاقية للممارسة الرقمية	بين المجموعات	٥.٣٦٨	٢	٢.٦٨٤	٠.٣٤٦	٠.٧٠٨	غير دالة
		داخل المجموعات	٢١٦٥.٨٦٦	٢٧٩	٧.٧٦٣			
		المجموع	٢١٧١.٢٣٤	٢٨١				
المجموع الكلي		بين المجموعات	٩٧٠.٩٦٩	٢	٤٨٥.٤٨٤	١.٤٩٥	٠.٢٢٦	غير دالة
		داخل المجموعات	٩٠٥٩٥.١٨٧	٢٧٩	٣٢٤.٧١٤			
		المجموع	٩١٥٦٦.١٥٦	٢٨١				

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٢٥) حول نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الأخصائيين الاجتماعيين حول بعض أبعاد استمارة قياس إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية، وذلك وفقًا لمتغير المرحلة التعليمية التي يعملون بها. وقد ظهرت هذه الفروق تحديدًا في محور المخاطر الأخلاقية الرقمية، بينما لم تُسجّل فروق دالة في محوري الممارسات المهنية والاحتياجات المهنية. يُفهم من ذلك أن إدراك الخطر يتأثر ببنية السياق المدرسي ومحتواه الرقمي، لا بمجرد الأدوار أو المتطلبات المهنية ذاتها. فقد يكون الأخصائيون في المرحلة الثانوية أكثر تعرضًا لمواقف رقمية أخلاقية معقدة نتيجة لطبيعة تفاعل الطلاب مع التكنولوجيا، مما يولّد يقظة أكبر تجاه الأخطاء المحتملة أو

القرارات غير المدروسة. أما غياب الفروق في الممارسات والاحتياجات، فقد يعكس أثر السياسات المدرسية الموحدة، أو البرامج التدريبية التي تُطبّق بصورة متماثلة، بما يخلق إطارًا مشتركًا في الأداء المهني. هذه النتائج تُبرز أهمية تخصيص تدخلات توعوية حسب خصوصية كل مرحلة، مع التركيز على بناء إدراك أخلاقي متمايز يعكس حساسية الأدوار وتنوع المخاطر الرقمية في كل سياق تعليمي.

جدول (٢٦): نتائج اختبار Tukey للكشف عن الفروق بين المراحل التعليمية في أبعاد المخاطر الأخلاقية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين (ن= ٢٨٢):

م	البعد	المجموعات التي بينهما فرق دال	الفرق في المتوسطات	مستوى الدلالة	القرار
١	**مخاطر الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة**	الابتدائية ↔ الثانوية الاعدادية ↔ الثانوية	١.٦٥٩ ١.٢١٧	٠٠٠. ٠٢٠.	دال إحصائيًا
٢	**مخاطر اتخاذ قرارات مهنية غير مدروسة أخلاقيًا.**	الابتدائية ↔ الثانوية	١.٣٤٧	٠١٤.	دال إحصائيًا
٣	**مخاطر سوء السلوك الأخلاقي الرقمي المتعمد.**	الابتدائية ↔ الاعدادية	٠.٨١٨	٠٢٤.	دال إحصائيًا

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٢٦)، لاختبار Tukey إلى وجود فروق دقيقة في إدراك الأخصائيين للمخاطر الأخلاقية الرقمية بين المراحل التعليمية، أبرزها لصالح العاملين بالمرحلة الثانوية في بعدي الأخطاء غير المقصودة والقرارات غير المدروسة، ولصالح المرحلة الإعدادية في بعد سوء السلوك الأخلاقي المتعمد. هذه الفروق تسلط الضوء على تفاوت مستويات التعقيد الأخلاقي والتقني في المواقف التي يواجهها الأخصائي، حيث تزيد احتمالات الخطأ واتخاذ القرار تحت الضغط في المراحل الأعلى تعليميًا، مما يستدعي وعيًا أعمق وتقديرًا أكبر لعواقب التصرفات الرقمية. كما أن الفارق بين الابتدائية والإعدادية في إدراك السلوكيات المتعمدة قد يُفسر بتغير طبيعة المشكلات الأخلاقية، إذ تصبح أكثر وعيًا وقصدًا في المراحل المتوسطة. وتُظهر هذه النتائج الحاجة إلى توجيه الجهود المهنية نحو تعزيز القدرة على التقدير الأخلاقي الدقيق للمواقف وتوظيف الحس الأخلاقي التفاعلي، بما يتوافق مع بيئة المدرسة ومرحلة الطلاب.

جدول (٢٧): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية والقوة النسبية لاستجابات الأخصائيين حول أبعاد "المخاطر الأخلاقية الرقمية" باختلاف المرحلة التعليمية (ن=٢٨٢)

م	البعد	المرحلة التعليمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية %	الترتيب
١	مخاطر الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة	ابتدائية	٢٠.٩٢	٢.٢٣٩	٨٣.٦٨	٣
		إعدادية	٢١.٣٦	٢.٥٤٤	٨٥.٤٤	٢
		ثانوية	٢٢.٥٨	٢.٢١٣	٩٠.٣٢	١
٢	مخاطر اتخاذ قرارات مهنية غير مدروسة أخلاقيًا.	ابتدائية	٢٥.٦٠	٥.٥٩٦	٨٥.٣٣	٣
		إعدادية	٢٦.٤٠	٢.٥٢٠	٨٨.٠	٢
		ثانوية	٢٦.٩٥	٣.٠٤٠	٨٩.٨٣	١
٣	مخاطر سوء السلوك الأخلاقي الرقمي المتعمد.	ابتدائية	٢١.٥٩	٢.٢٧١	٨٦.٣٦	٣
		إعدادية	٢٢.٤٠	٢.٤٣٣	٨٩.٦٠	٢
		ثانوية	٢٢.٥٣	٢.٥٣٣	٩٠.١٢	١

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٢٧) للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقوة النسبية لأبعاد "المخاطر الأخلاقية الرقمية" حسب المرحلة التعليمية أن الأخصائيين في المرحلة الثانوية أظهروا أعلى إدراك في معظم أبعاد المخاطر الأخلاقية الرقمية، لا سيما ما يرتبط بالأخطاء غير المقصودة والقرارات غير المدروسة. وتُبرز هذه النتائج أن زيادة التعقيد الرقمي في هذه المرحلة يجعل الأخصائي أكثر حساسية للمخاطر المحتملة، ما ينعكس في رفع مستوى وعيه التحليلي والوقائي. أما التقارب بين المرحلتين الإعدادية والثانوية في بُعد سوء السلوك الأخلاقي، فيُشير إلى تطابق نسبي في طبيعة التحديات الأخلاقية، بينما يعكس التفاوت مع الابتدائية انخفاض نسبة التعرض للمواقف الأخلاقية الرقمية الصريحة في المراحل المبكرة. وهذه المؤشرات تدعو إلى تطوير محتوى توعوي تدريبي مخصص يُراعي تفاوت الخبرات الإدراكية، ويعزز الوعي المهني الأخلاقي تبعًا لطبيعة السياق التعليمي.

وبذلك تكشف نتائج المحور الرابع، المتعلق ببحث الفروق وفق المتغيرات الشخصية، عن وجود فروق دالة إحصائيًا في إدراك الأخصائيين الاجتماعيين للمخاطر الأخلاقية الرقمية، وممارسات إدارتها، واحتياجاتهم المهنية، وذلك تبعًا لبعض المتغيرات كـ النوع، والسن، والمؤهل العلمي والمرحلة التي يعملون بها، في حين لم تظهر فروق دالة لمتغير الخبرة. وتشير هذه النتائج إلى أن الخصائص الفردية تُعد محددًا حاسمًا في تشكيل الوعي المهني، وهو ما يتسق مع المنطلقات النظرية الثلاثة المعتمدة في الدراسة. فمن منظور نظرية ريست (Narvaez & Rest, 1995؛ Johnson, 2006) يُفهم هذا التباين في ضوء اختلاف مراحل النمو

الأخلاقي بين الأفراد، مما يؤدي إلى تفاوت في إدراك المخاطر الأخلاقية والاستجابة لها، بحسب تطور التفكير الأخلاقي وشكل الالتزام الشخصي. كما يُفسَّر ذلك من خلال المدخل التكاملي في نظرية إدارة المخاطر، والذي يرى أن المخاطر لا تُفهم كمعطى موضوعي فحسب، بل تُعاد صياغتها وفهمها من خلال تفاعل السمات الفردية والسياق الاجتماعي، ما يجعل المتغيرات الشخصية مؤثرة في أنماط تقدير الخطر وتحديد أولويات التعامل معه. وتتقاطع هذه الرؤية مع ما أشار إليه ريمر (Reamer, 2013) في مراجعته للسلوكيات المهنية الرقمية، إذ يرى أن فهم السياق الشخصي والاجتماعي للفرد يُعد أساسًا لتفسير استجاباته الأخلاقية في البيئات الرقمية، لا سيما في ظل تعقيد التفاعلات الرقمية وسرعة تطورها. بالتالي، تعكس هذه النتائج أهمية تبني استراتيجيات تدريبية وتوعوية تُراعي التنوع الفردي للأخصائيين الاجتماعيين، وتُصمم بشكل تكاملي يدمج البعد الأخلاقي مع تحليل المخاطر في ضوء الخصائص الشخصية للفئات المستهدفة.

تاسعًا: النتائج العامة وفقاً لتساؤلات الدراسة :

- فيما يتعلق بنتائج التساؤل الأول، ومؤداه: ما طبيعة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي؟ فقد كشفت النتائج أن مستوى إدراك الأخصائيين الاجتماعيين للمخاطر الأخلاقية الرقمية جاء بمستوى مرتفع، حيث تراوحت القوة النسبية لأبعاد هذا التساؤل بين (٨٥.١٦٪) و(٨٧.٩٢٪). وقد جاء ترتيب الأبعاد كالتالي: (جاءت مخاطر سوء السلوك الأخلاقي الرقمي المتعمد في المرتبة الأولى، تليها مخاطر اتخاذ القرارات المهنية الرقمية غير المدروسة أخلاقيًا، ثم مخاطر الأخطاء الأخلاقية الرقمية غير المقصودة).
- فيما يتعلق بنتائج التساؤل الثاني ومؤداه: ما ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين لإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي؟ فقد أظهرت النتائج أن ممارسات الأخصائيين الاجتماعيين لإدارة هذه المخاطر جاءت بمستوى مرتفع، حيث تراوحت القوة النسبية لأبعاد هذا التساؤل بين (٨٢.٤٪) و(٨٢.٥٢٪). وجاء ترتيب الأبعاد كالتالي: (جاءت ممارسات اتخاذ القرارات الأخلاقية الرقمية الرشيدة في المرتبة الأولى، تليها ممارسات الأخصائيين للتعامل مع الأخطاء الأخلاقية الرقمية، ثم ممارسات الوقاية من السلوكيات الرقمية غير الأخلاقية).
- أما فيما يتعلق بنتائج التساؤل الثالث ومؤداه: ما الاحتياجات المهنية اللازمة لتعزيز قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي؟ فقد كشفت النتائج عن ارتفاع مستوى الاحتياجات المهنية لدى الأخصائيين الاجتماعيين بدرجة كبيرة في جميع الأبعاد الثلاثة (المعرفية، المهارية، القيمية)، حيث تراوحت القوة النسبية بين (٨٤.٨٪) و(٨٧.٩٢٪). وقد جاء ترتيب الأبعاد وفقًا لمستوى الحاجة على النحو التالي: (جاءت الاحتياجات المعرفية في المرتبة الأولى، تليها الاحتياجات المهارية، ثم الاحتياجات القيمية).
- بينما فيما يتعلق بنتائج التساؤل الرابع ومؤداه: ما طبيعة الفروق بين بعض المتغيرات المرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين (النوع– السن– المؤهل العلمي– سنوات الخبرة– المرحلة التعليمية التي يعمل بها)، وأبعاد استمارة القياس المتعلقة بإدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقيمة في المجال المدرسي؟

فقد كشفت النتائج أن بعض هذه المتغيرات تُحدث فروقًا ذات دلالة إحصائية في عدد من أبعاد الدراسة، في حين لم تظهر فروق دالة في أبعاد أخرى أو في الدرجة الكلية لاستمارة القياس. فعلى مستوى متغير النوع، لم تظهر فروق دالة في معظم الأبعاد، باستثناء بعد "مخاطر الأخطاء الرقمية غير المقصودة". بينما أظهر متغير السن فروقًا دالة في عدة أبعاد، أبرزها: "مخاطر اتخاذ قرارات غير مدروسة"، و"ممارسات التعامل مع الأخطاء الرقمية"، إضافة إلى أبعاد الاحتياجات المهنية (المعرفية، المهارية، القيمية)، لصالح الفئات الأكبر سنًا. أما متغير المؤهل العلمي، فقد كشفت النتائج عن وجود فروق دالة في عدد من الأبعاد، خاصة في محور الممارسات المهنية والاحتياجات، دون أن تمتد هذه الفروق لمحور إدراك المخاطر بصورة ملحوظة. في حين لم يُظهر متغير سنوات الخبرة أية فروق دالة في جميع الأبعاد أو في الدرجة الكلية. وأخيرًا ارتبط متغير المرحلة التعليمية التي يعمل بها الأخصائيون بفروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد محور "المخاطر الأخلاقية الرقمية"، دون ظهور فروق في محاور الممارسات أو الاحتياجات.

عاشرًا: الآليات الإجرائية المقترحة لتعزيز كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين في إدارة المخاطر الأخلاقية المرتبطة بالممارسة المهنية الرقمية في المجال المدرسي:

استنادًا إلى نتائج الدراسة (الكمية والتحليلية)، وتفسيرها في ضوء المنطلق النظري للدراسة نظرية إدارة المخاطر ونموذج العناصر الأربعة للسلوك الأخلاقي لريست، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الآليات الإجرائية التي يمكن أن تساهم في تعزيز كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين في إدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية بالمجال المدرسي.

هذه الآليات تراعي الأبعاد الأربعة لنموذج ريست (الحساسية الأخلاقية، الحكم الأخلاقي، الدافعية الأخلاقية، التنفيذ الأخلاقي)، وخطوات إدارة المخاطر المهنية الرقمية (التحديد، التقييم، المعالجة، المراقبة). والجدول التالي يوضح هذه الآليات وخطواتها التنفيذية:

الآليات الإجرائية	الخطوات الإجرائية لتنفيذ الآليات
١. تطوير سياسات واضحة للممارسة الرقمية.	– إعداد دليل إجرائي مؤسسي يتضمن معايير الخصوصية والسرية الرقمية. – تحديد الأدوات الرقمية المعتمدة في التواصل المهني. – تعميم سياسات التوثيق الرسمي للخدمات الاجتماعية الرقمية. – عقد دورات تعريفية بالأطر التنظيمية الأخلاقية لاستخدام الوسائط.
٢. تعزيز الحساسية الأخلاقية الرقمية (مكون ريست الأول).	– تنظيم ورش تفاعلية لرصد أشكال المخاطر الرقمية التي قد تحدث بشكل غير مقصود أو نتيجة الجهل المهني. – توزيع قوائم مرجعية لفحص الهوية الرقمية والسلوكيات المهنية الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين.

٣. تنمية مهارات الحكم الأخلاقي (مكون ريست الثاني).	– تنفيذ سيناريوهات محاكاة لمواقف أخلاقية رقمية واقعية. – تدريب الأخصائيين على تقييم البدائل الأخلاقية بناءً على أثرها المهني. – اعتماد نماذج تحليل القرار الأخلاقي ضمن الممارسة اليومية. – إنشاء لجنة دعم مهني رقمي تضم مشرفين اجتماعيين ذوي خبرة.
٤. تحفيز الدافعية الأخلاقية (مكون ريست الثالث).	– إطلاق برنامج تحفيزي لتكريم الأخصائيين الملتزمين بالممارسات الرقمية الأخلاقية. – تضمين البند الأخلاقي الرقمي في تقرير الأداء المهني السنوي. – استخدام أساليب التقدير الاجتماعي (نشر قصص نجاح، شهادات مهنية).
٥. رفع كفاءة التنفيذ الأخلاقي (مكون ريست الرابع).	– تدريب الأخصائيين على استخدام أدوات رقمية مؤمنة عند التعامل مع بيانات الطلاب. – توفير بيئة مهنية داعمة لاتخاذ قرارات رقمية آمنة تحت الضغط. – تطوير مهارات كتابة المراسلات الرقمية المهنية وتوثيقها.
٦. الوقاية الأخلاقية الاستباقية عبر التوجيه المؤسسي.	– استحداث لائحة سياسات اتصال رقمي داخل المدرسة تحدد المقبول/المرفوض مهنيًا. – توفير مرشد قانوني أو لجنة أخلاقيات محلية لدعم اتخاذ القرار في المواقف الحساسة. – اعتماد خطة طوارئ للتعامل مع التبليغ عن اختراق الخصوصية أو حالات الإساءة الرقمية.
٧. تفعيل المراقبة المستمرة لإدارة المخاطر (وفق نظرية إدارة المخاطر).	– وضع نظام تقييم ربع سنوي لمراقبة فعالية الأداء الأخلاقي الرقمي. – مراجعة الحالات السابقة وتحليل أسباب الخطأ/النجاح. – تحديث السياسات الرقمية المدرسية باستمرار لمواكبة المستجدات.
٨. تلبية الاحتياجات المهنية والتدريبية.	– تقديم برامج تدريبية مكثفة في: أمن المعلومات، حماية البيانات، التعامل مع الابتزاز الرقمي. – عقد لقاءات تبادلية مع مختصين قانونيين وتقنيين حول القضايا الرقمية الأخلاقية. – إنشاء منصة تعليم ذاتي للأخصائيين في المجال الرقمي المهني.
٩. التكيّف مع الخصائص المدرسية والفروق الفردية.	– تصميم آليات مختلفة لإدارة المخاطر تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة (ابتدائية – إعدادية – ثانوية). – مراعاة الفروق العمرية والمهنية بين الأخصائيين عند توزيع المهام الرقمية. – اعتماد أنماط تواصل رقمية تناسب احتياجات الطلاب ذوي الهمم وخصوصية الأسر.

١٠. المهارات المهنية التي تُسهم في تحقيق الآليات الإجرائية.	– تنمية مهارات الاتصال المهني الآمن عبر الوسائط الرقمية. – تعزيز القدرة على تحليل وحل المشكلات الأخلاقية المرتبطة بالتعاملات الرقمية. – تطوير مهارات التفكير الإبداعي والمناقشة الجماعية لتفسير السلوكيات الرقمية. – دعم مهارات جمع وانتقاء المعلومات الرقمية مع الالتزام بضوابط الخصوصية والسرية. – تقوية المهارات التحليلية لاتخاذ قرارات مهنية رقمية رشيدة.
١١. الاستراتيجيات المهنية التي تُسهم في تحقيق الآليات الإجرائية.	– اعتماد استراتيجية التعليم المهني المستمر لتحديث المعلومات الرقمية الأخلاقية. – تطبيق استراتيجية التدريب بالمواقف عبر سيناريوهات واقعية للممارسات الرقمية – تفعيل استراتيجية المشاركة في تحليل المواقف الأخلاقية ضمن فرق العمل المدرسي. – استخدام استراتيجية تدعيم المعرفة الأخلاقية الرقمية من خلال الموارد الإلكترونية.
١٢. الأدوار المهنية التي تُسهم في تحقيق الآليات الإجرائية.	– ممارسة الأخصائي لأدواره المتعددة: المرشد، الموجه، المعلم، الممكن، المخطط، المنسق، الباحث. – أداء دور حامي الخصوصية الرقمية ورصد الانتهاكات السلوكية عبر الوسائط. – نشر الثقافة الأخلاقية الرقمية بين الطلاب والزملاء عبر المبادرات المدرسية. – المساهمة في صياغة السياسات الرقمية المدرسية بالتعاون مع الجهات المختصة.
١٣. التكنيكات والأدوات المهنية التي تُسهم في تحقيق الآليات الإجرائية.	– التكنيكات: التوثيق الرقمي الأخلاقي، تحليل المخاطر الرقمية، المقابلات المهنية، الاستشارة المهنية، كتابة التقارير الأخلاقية. – الأدوات المهنية: ورش العمل التفاعلية، الدورات التدريبية المتخصصة، الندوات التوعوية والمحاضرات، الاجتماعات الإشرافية، المنصات التعليمية الرقمية، بطاقات إرشادية مصغرة (Ethical Cue Cards).
١٤. المستهدفين من تطبيق الآليات.	– الأخصائيون الاجتماعيون. – طلاب المدارس بكافة المراحل. – أولياء الأمور. – الإدارة المدرسية والمشرفون الاجتماعيون. – فرق الدعم الفني والإداري.
١٥. الأجهزة المنوطة بتنفيذ الآليات.	– وزارة التربية والتعليم. – إدارة الخدمة الاجتماعية المدرسية. – وحدات الحماية الرقمية في الوزارة. – إدارات المدارس. – مراكز التدريب المهني. – التعاون مع جهات قانونية وتقنية.

حادي عشر: توصيات الدراسة:

بالاستناد إلى ما سبق من تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

١. تصميم وتنفيذ برامج تدريبية تخصصية للأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي حول أخلاقيات الممارسة الرقمية، تركّز على مهارات الوقاية من المخاطر الأخلاقية، وتُبنى على مواقف عملية مستمدة من الواقع المهني المدرسي.

٢. إدماج أخلاقيات الممارسة الرقمية ومهارات إدارتها ضمن مقررات الإعداد الجامعي والتدريب الميداني لطلاب الخدمة الاجتماعية، بما يضمن تكوين وعي مبكر بالمخاطر الأخلاقية الرقمية وسبل التعامل معها.

٣. إعداد وتعميم قوائم مرجعية معيارية لفحص الهوية الرقمية المهنية وضبط ممارسات الاستخدام الأخلاقي، تكون مرجعًا إجرائيًا للأخصائي الاجتماعي عند تقديم الخدمة عبر الوسائط الرقمية.

٤. إنشاء وحدة دعم رقمي مهني داخل المدارس، تُعنى بمرافقة الأخصائيين الاجتماعيين في إدارة الحالات التي تنطوي على استخدام الوسائط الرقمية، وتقديم الاستشارات حول القضايا الأخلاقية المستجدة.

٥. توسيع نطاق الدعم المؤسسي من خلال تشكيل لجان أخلاقيات رقمية داخل المؤسسات التعليمية، تُعنى بدراسة الحالات المهنية الرقمية، وتقديم الدعم القانوني والفني والنفسي، ومراجعة السياسات الرقمية بشكل دوري.

٦. تفعيل دور الجمعيات المهنية في إصدار أدلة أخلاقيات الممارسة الرقمية في المجال المدرسي، وتنظيم ندوات وملتقيات متخصصة حول أخلاقيات الخدمة الاجتماعية في بيئة رقمية.

٧. تطوير أدوات القياس والتشخيص لمتابعة تطور الكفاءات الأخلاقية الرقمية لدى الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي، وذلك باستخدام استبيانات محكّمة وقوائم تقويم ذاتي دورية.

٨. تعزيز استخدام التقييم الذاتي والتفكير التأملي عبر أدوات مثل المقابلات الفردية، والمناقشات الجماعية، والتغذية الراجعة، بما يسهم في إعادة بناء الممارسات الأخلاقية الرقمية وفق سياقات العمل الواقعي.

٩. تنفيذ حملات توعية رقمية تستهدف أولياء الأمور والطلاب لتعريفهم بدور الأخصائي الاجتماعي الرقمي وحدود مسؤوليته، بما يقلل من سوء الفهم ويعزز الثقة في الممارسة الرقمية.

١٠. تشجيع الدراسات المستقبلية التي تتناول موضوعات متقدمة في الأخلاقيات الرقمية، مثل: حماية الهوية الرقمية للطالب، خصوصية البيانات المدرسية، الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات الاجتماعية، وغيرها.

وبناءً على ما سبق، فإن تعزيز كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين في إدارة المخاطر الأخلاقية الرقمية يتطلب تضافر الجهود المؤسسية والمهنية والتعليمية، بما يكفل مواءمة الممارسة الاجتماعية مع متغيرات البيئة الرقمية في السياق المدرسي المعاصر.

قائمة المراجع:

- **المراجع العربية:**

إبراهيم، أبوالحسن عبدالموجود. (٢٠٠٧). تكنولوجيا الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

أبو النصر، مدحت محمد. (٢٠١٧). الخدمة الإجتماعية في المجال المدرسي. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

ابو النصر، مدحت محمد. (٢٠٢٠) الخدمة الاجتماعية الالكترونية. المجلة العربية للمعلومات وأمن المعلومات. (١)١، ٤٥-٨٢.

أبو خريص، هاني جودة مصباح. (٢٠٢٥). التحديات الأخلاقية لاستخدام الأخصائي الاجتماعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الممارسة المهنية بالمجال المدرسي. مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية، ٨(١، الجزء الأول)، ٣٠٧-٣٦٠.

أحمد، محمد عبدالسلام & السيد، إبراهيم جابر. (٢٠٢٠). إدارة المخاطر والأزمات. مصر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

أحمد، وائل المحضر أنور وعلّام، محمد فاروق مسعود. (٢٠٢٤). إسهامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الممارسة المهنية الرقمية في الخدمة الاجتماعية المدرسية. كلية التربية، جامعة الأزهر، الدقهلية، مصر .

البوسعيدية، شروق بنت نصر بن غالب .(2020) .واقع استخدام الخدمة الاجتماعية الإلكترونية في الممارسة المهنية في المجال المدرسي [رسالة ماجستير منشورة]. جامعة السلطان قابوس . https://www.shuaa.om/ar/dar/waq-astkhdam-alkhdmt-alajtmayt-alalktrwnyt-fy-almmarst-almhnyt-fy-almjal-almdrsy-drast-mtbqt-ly

ثابت، غادة سيف. (٢٠٢٣). الحتمية التكنولوجية وسيمولوجيا الواقع المعزز والواقع الافتراضي في العلاقات العامة التسويقية. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ٨٤، ١٩٣-٢٤٣.

الديسي، نسرين . (٢٠٢١). أخلاقيات مهنة التعليم: بين النظرية والتطبيق .الأردن: دن.

السويسي، إحسان كامل. (٢٠٢١). الخدمة الاجتماعية المعاصرة. عمان، الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

عبدالحميد، يوسف محمد. (٢٠٢١). الخدمة الاجتماعية الالكترونية والمجتمع الرقمي: رؤية واقعية لإعادة صياغة المفاهيم والأساليب والممارسات. مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية – جامعة بني سويف، **(1)**1، ٣٦-٦٤.

عبدالحميد، يوسف محمد. (٢٠٢٣). الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية في البيئة الرقمية: التحديات الأخلاقية وإدارة المخاطر . مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الفيوم، (30)، ١٧- ٤٨.

العبدالكريم، خلود برجس. (٢٠١٧). أخلاقيات ممارسة الخدمة الاجتماعية الإلكترونية. مجلة الخدمة الاجتماعية، ٥٧(٧)، ١٥-٣٢.

فارس، إسلام محمد. (٢٠٢٤). تقدير الاحتياجات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي في ضوء عصر الذكاء الاصطناعي لمواجهة تحديات المستقبل المهني. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الفيوم، (٣٥)، ١-٦٥.

المبروك، فرج .(٢٠١٧). مدير المدرسة والإدارة المدرسية. ليبيا : دار حميثر للنشر والترجمة.

- **المراجع الانجليزية:**

Association of Social Work Boards (ASWB) International Technology Task Force. (2015). Model regulatory standards for technology and social work practice. ASWB. ASWB-Model-Regulatory-Standards-for-Technology-and-Social-Work-Practice.pdf

Association of Social Work Boards. (2020, October 8). U.S. and Canadian regulation of social work electronic services (Prepared by Cara Sanner). https://www.aswb.org/wp-content/uploads/2021/01/SW-regulation-for-electronic-services-10.8.20.pdf

Aven, T. (2016). Risk assessment and risk management: Review of recent advances on their foundation. European Journal of Operational Research, 253(1), 1–13. https://doi.org/10.1016/j.ejor.2015.12.023

Aven, T. (2023). On the gap between theory and practice in defining and understanding risk. Safety Science, 168, 106325. https://doi.org/10.1016/j.ssci.2023.106325

Chanenson, J., Sloane, B., Rajan, N., Morril, A., Chee, J., Huang, D. Y., & Chetty, M. (2023). *Uncovering privacy and security challenges in* K-12 schools. In Proceedings of the 2023 CHI Conference on Human Factors in Computing Systems (Art. No. 592, pp. 1–28). Association for Computing Machinery. https://doi.org/10.1145/3544548.3580777

Cybersecurity and Infrastructure Security Agency (CISA). (2023). *Protecting our future:* Partnering to safeguard K-12 organizations from cybersecurity threats. https://www.cisa.gov/news-events/news/protecting-our-future-partnering-safeguard-k-12-organizations-cybersecurity

Gibson, L**.** (2021). Review of Ethics & risk management in online & distance social work (F. G. Reamer). The Journal of Social Work Values and Ethics, 18(2). https://doi.org/10.55521/10-018-213

Grima, S., Spiteri, J. V., & Thalassinos, E. (2020). Editorial: Risk management models and theories. Frontiers in Applied Mathematics and Statistics, 6, Article 8. https://doi.org/10.3389/fams.2020.00008

Institute of Risk Management. (2018). Digital Risk Management Certificate: Overview and syllabus.

Johnson, C. E**.** (2006). Ethical decision making and action. In C. E. Johnson, Meeting the ethical challenges of leadership: Casting light or shadow (2nd ed., Chapter 3, pp. 59–77). Thousand Oaks, CA: Sage Publications. Retrieved from https://us.sagepub.com/sites/default/files/upm-binaries/12906_Chapter3.pdf

Keeney, A. J. (2017). School social workers' perceptions of electronic media on practice (Doctoral dissertation, Colorado State University).

Kelly, M. S., Benbenishty, R., et al. (2021). Practice in a Pandemic: School Social Workers' Adaptations and Experiences During the 2020 COVID-19 School Disruptions. Social Work, 102(3), [Pages]. https://doi.org/10.1177/10443894211009863

López-Peláez, A., Erro-Garcés, A., & Pérez García, R. (2023). Digital social work: The opportunity of digitalisation. A meta-analysis. In A. López-Peláez & G. Kirwa (Eds.), The Routledge international handbook of digital social work (pp. 66–80). Taylor & Francis. https://doi.org/10.4324/9781003048459-3

Mishna, F., Bogo, M., Root, J., Sawyer, J. L., & Khoury-Kassabri, M. (2012). "It just crept in": The digital age and implications for social work practice. Clinical Social Work Journal, 40(3), 277-286. https://doi.org/10.1007/s10615-012-0383-4

Mohamed, H. A. A., & Farag, E. G. A. (2021). Obstacles to social workers using digital culture skills with members of school activity groups. Egyptian Journal of Social Work, 12(1), 137–178. https://ejsw.journals.ekb.eg/article_177937.html

Molala, T. S., & Mbaya, T. W. (2023). Social work and artificial intelligence: Towards the electronic social work field of specialisation. International Journal of Social Science Research and Review, 6(4), 613–621. https://doi.org/10.47814/ijssrr.v6i4.1206

Narvaez, D., & Rest, J. R. (1995). The four components of acting morally. In W. M. Kurtines & J. L. Gewirtz (Eds.), Moral behavior and moral development: An introduction (pp. 385–400). McGraw-Hill. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/313099978_The_four_components_of_acting_morally_Moral_behavior_and_moral_development_An_introduction

National Association of Social Workers, Association of Social Work Boards, Council on Social Work Education, & Clinical Social Work Association. (2017). Standards for technology in social work practice. NASW Press. NASWCulturalStandards2003.Q4.11

National Association of Social Workers. (2021, February 19). Highlighted revisions to the Code of Ethics. https://www.socialworkers.org/About/Ethics/Code-of-Ethics/Highlighted-Revisions-to-the-Code-of-Ethics

Ott, T., & Tiozzo, M. (2022). Digital media ethics: Benefits and challenges in school education. International Journal of Mobile and Blended Learning, 14(2), 1–8. https://doi.org/10.4018/IJMBL.304459

Pazer, S. (2024). Digitalization in Social Work: Opportunities and Challenges for Practitioners. International Journal of Research Publication and Reviews, 5(9), 3531–3536. https://doi.org/10.55248/gengpi.5.0924.2704

Reamer, F. G. (2013a). Social work in a digital age: Ethical and risk management challenges. Social Work, 58(2), 163–172. https://doi.org/10.1093/sw/swt003

Reamer, F. G. (2013b). Social work practice in a digital and electronic world: Ethical and risk-management challenges [PDF presentation]. Canadian Association of Social Workers/Association canadienne des travailleuses et travailleurs sociaux (CASW-ACTS),1-38 .

Reamer, F. G. (2013c). The digital and electronic revolution in social work: Rethinking the meaning of ethical practice. Ethics and Social Welfare, 7(1), 2–19. https://doi.org/10.1080/17496535.2012.738694

Reamer, F. G. (2014). Clinical social work in a digital environment: Ethical and risk-management challenges. Clinical Social Work Journal, 42(2), 120–129. https://doi.org/10.1007/s10615-014-0495-0

Reamer, F. G. (2019a). Social work education in a digital world: Technology standards for education and practice. Journal of Social Work Education, 55(3), 420–432. https://doi.org/10.1080/10437797.2019.1567412

Reamer, F. G. (2019b). Boundary challenges in the digital age. Social Work Today, 19(1), 18–21.

Reamer, F. G. (2020, July 10). Social work in the digital age: Ethics and risk management challenges. *Continuing Education Course Transcript*.

Reamer, F. G. (2022). Ethics Risk Management in Social Work: A Primer. Families in Society, 104(2), 209-221. https://doi.org/10.1177/10443894221120062 (Original work published 2023).

Reamer, F. G.(٢٠١٠) .. Risk Management in Social Work: Oxford Bibliographies Online Research Guide. (n.p.): Oxford University Press, USA.

Rodríguez-Martínez, A., Amezcua Aguilar, M. T., Cortés Moreno, J., & Jiménez-Delgado, J. J. (2024). Ethical issues related to the use of technology in social work practice: A systematic review. SAGE Open, 14(3), 1–14. https://doi.org/10.1177/21582440241274842

Schwartz, D., Kelleghan, A., Malamut, S., Mali, L., Ryjova, Y., Hopmeyer, A., & Luo, T. (2019). Distinct Modalities of Electronic Communication and School Adjustment. Journal of Youth and Adolescence, 48(8), 1452–1468. https://doi.org/10.1007/s10964-019-01061-8

Spikin, Ignacio Cienfuegos. (2013). Risk Management Theory: The Integrated Perspective and its Application in the Public Sector. Estado, Gobierno, Gestión Pública, (21), 89–126.

Steiner, O. (2020). Social work in the digital era: Theoretical, ethical and practical considerations. British Journal of Social Work, 51(6), 1–18. https://doi.org/10.1093/bjsw/bcaa160